جامعة إبن خلدون – تيارت–
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: علوم مالية

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

في شعبة:علوم مالية ومحاسبة تخصص: مالية وبنوك

دور النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية في توطين النشاط المصرفي الإسلامي

(دراسة حالة)

إعداد الطالبة:
– دوسن ميمونة

الأستاذ المشرف:
– د. بن قطيب علي

لجنـــــــــــــــة الـــــمناقشـــــــــــــة

إسم ولقب الأستاذ	الدرجة العلمية	الصفة
روتال عبد القادر	أستاذ	رئيسا
بن قطيب علي	أستاذ محاضر "أ"	مقررا
حري خليفة	أستاذ محاضر "ب"	مناقشا
بعلاش عصام	أستاذ محاضر "ب"	مناقشا

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ:

السنة الجامعية: 2022/2021

شكر وعرفان

قال تعالى: "وما بكم من نعمة فمن الله"

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات

نشكر الله العلي القدير الذي وفقنا لإنجاز هذا العمل المتواضع

يشرفني أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ

بن قطيب علي

الذي تفضل بإشراف علي وتوجيهي ونصائحه التي تكرم بها علي

من أجل إنجاز هذا العمل

فله مني وافر الثناء وخالص الدعاء

كما لا ننسى أن نتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من قم لي يد مساعدة من قريب أو بعيد راجيا من الله عز وجل أن يجازيهم عنا خير جزاء أنه مجيب الدعاء

الإهداء

قال تعالى:" وأما بنعمة ربك فحدث"

الحمد الله الذي وفقني لهذا ولم أكن لأصل عليه لولا فضل الله علي

أهدي ثمرة جهدي الذي بنوره مضيت في طريقي وزرع في قلبي البسمة

وكان مثلي الأعلى "أبي العزيز" أطال الله في عمره ومدد خطاه

وإلى من حبها رعاني وعلى الفضائل ربتني

إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي

فكانت الشمعة التي أضاءت دربي إلى أعز الناس على قلبي "أمي"

عسى أن يحفظها لي ربي

وإلى صديقتي أسماء التي ساندتني منذ بداية هذا العمل

أسأل الله أن يحفظها وينير دربها

إلى من ربطني بهم حبل الأخوة أخواتي بوجودهم أكسب قوة ومحبة لاوجود لها

نريمان، بشرى، سماح، جازية، أمينة

وإلى رفيقة دربي الغالية من تقاسمت معها دروب الحياة الحلوة والمرة "عمر خيرة"

وإلى كل من سادني ووقف بجانبي، وإلى كافة الأصدقاء كل واحد باسمه

وإلى كل من شجعني في رحلتي إلى التميز والنجاح

وإلى جميع الأهل والأقارب حفظهم الله

واليكم جميعا الشكر والتقدير والاحترام.

دوسن ميمونة

ملخص

لقد جاءت هذه الدراسة لتلقي الضوء على موضوع دور النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية في توطين النشاط المصرفي الإسلامي، ولقد اعتمدنا البنك الوطني الجزائري نموذجا، وكذلك للبحث في هذه الدراسة على مفهوم النوافذ الإسلامية وطريقة عملها وكذلك الوقوف على العراقيل والتحديات التي تقف دون تحول لهذه البنوك لتقديم خدمات مصرفية.

وللإجابة على هذا الإشكال جاءت خطة بحث تنقسم إلى ثلاث فصول، تحدث الفصل الأول على ماهية النوافذ الإسلامية والبنوك التقليدية ونشأتها وتحدث الفصل الثاني عن ماهية نشاط المصرفي الإسلامي وذلك بتحول البنوك التقليدية لنشاط مصرفي إسلامي.

ولقد لخصت نتائج الدراسة أن عملية فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية خطوة إيجابية لتشجيع انتشار الصيرفة الإسلامية في الجزائر، وأن هنالك شريحة كبيرة من مجتمع تجنب التعاملات البنكية الإسلامية، إلا أن آليات النوافذ الإسلامية ناجحة ومشجعة للوصول إلى نظام مصرفي إسلامي.

كلمات مفتاحية: النوافذ الإسلامية، البنوك التقليدية، الصيرفة الإسلامية.

Abstract

This study came to shed light on the issue of the role of Islamic windows in traditional banks in the localization of Islamic banking activity. Banking Services

To answer this problem came a research plan divided into three chapters, the first chapter talks about the nature of Islamic windows and traditional banks and their origins, and the second chapter talks about the nature of Islamic banking activity by transforming traditional banks into an Islamic banking activity.

The results of the study summarized that the process of opening Islamic windows in traditional banks is a positive step to encourage the spread of Islamic banking in Algeria, and that there is a large segment of the community that avoids Islamic banking transactions, but the mechanisms of Islamic windows are successful and encouraging to reach an Islamic banking system.

Keywords: Islamic windows, conventional banks, Islamic banking.

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات

المحتويات	
شكر وعرفان	
إهداء	
فهرس المحتويات	
قائمة الأشكال والجداول البيانية	
الملخص	
مقدمة	أ-ح
الفصل الأول: مفاهيم حول النوافذ الإسلامية والبنوك التقليدية	
المبحث الأول: ماهية النوافذ الإسلامية	11
المطلب الأول: نشأة النوافذ الإسلامية	11
المطلب الثاني: مفهوم النوافذ الإسلامية	13
المطلب الثالث: خصائص النوافذ الإسلامية وأهدافها وموضوعيتها.	15
المبحث الثاني :البنوك التقليدية	19
المطلب الأول : نشأة البنوك التقليدية وتعريفها	19
المطلب الثاني: أهداف ووظائف البنوك التقليدية	22
المطلب الثالث: موارد استخدامات البنوك التقليدية	25
خلاصة الفصل	30
الفصل الثاني: النشاط المصرفي الاسلامي لدى البنوك التقليدية	
المبحث الأول: ماهية النشاط المصرفي الإسلامي	33
المطلب الأول : مفهوم النشاط المصرفي الإسلامي	33
المطلب الثاني: خصائص النشاط المصرفي الإسلامي	39
المطلب الثالث : مبادئ النشاط المصرفي الإسلامي	43
المبحث الثاني : تحول البنوك التقليدية للنشاط المصرفي الإسلامي	46
المطلب الأول : مفهوم تحول البنوك التقليدية لنشاط المصرفي الإسلامي	46
المطلب الثاني : تحول البنوك التقليدية لنشاط المصرفي الإسلامي بفتح نوافذ إسلامية	49
المطلب الثالث : تحول البنوك التقليدية لنشاط المصرفي الإسلامي بإنشاء فروع إسلامية متخصصة	51

قائمة المحتويات

خلاصة الفصل	56
الفصل الثالث: دور البنك الوطني الجزائري في تفعيل نشاط الصيرفة الإسلامية	
المبحث الأول: مفاهيم حول البنك الوطني الجزائري BNA	59
المطلب الأول: نشأة وتقديم البنك الوطني الجزائري	59
المطلب الثاني: بطاقة تعريفية لوكالة تيارت 540 للبنك الوطني الجزائري	63
المطلب الثالث: الخدمات التي يقدمها البنك الوطني الجزائري لزبائنه	66
المبحث الثاني: تفعيل النوافذ الإسلامية في البنك الوطني الجزائري	68
المطلب الأول: آليات معتمدة لتوطين نشاط الصيرفة الإسلامية في البنك الجزائري	68
المطلب الثاني: الخدمات الإسلامية التي تقدمها النافذة الاسلامية بالبنك الوطني الجزائري	70
المطلب الثالث: التحديات التي تواجه توطين صناعة الصيرفة الإسلامية في الجزائر	75
خلاصة الفصل	80
خاتمة	82
الملاحق	87
قائمة المراجع	95

قائمة الأشكال

والجداول

قائمة الأشكال البيانية

الشكل	الصفحة
الشكل (3.1): الهيكل التنظيمي المركزي للبنك الوطني الجزائري	61
الشكل (3.2): الهيكل التنظيمي لوكالة تيارت 540 للبنك الوطني الجزائري	65
شكل (3.3): التمويلات الإسلامية المعتمدة من قبل وكالة تيارت – 540-	73

قائمة الجداول

الجدول	الصفحة
الجدول (3.1) توزيع موظفي وكالة تيارت.	64
الجدول (3.2): الخدمات الإسلامية التي يقدمها البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت – 540- بتاريخ31 -12-2019	70
الجدول (3.3): تمويلات الإسلامية التي يوفرها البنك الوطني الجزائري 31-12-2019	73

مقدمة

مقدمة

شهد الربع الأخير من القرن العشرين توجه العديد من البنوك إلى إنشاء نوافذ تقدم خدمات وصيغ تمويلية وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية انتشرت بشكل كبير خاصة بعد الأزمة المالية الاقتصادية التي اجتاحت العالم سنة 2008م، ثم نمت وتطورت النوافذ الإسلامية حتى أصبحت لها أهمية كبيرة.

حيث عرفت ظاهرة فتح النوافذ أو شبابيك الإسلامية في البنوك الربوية انتشارا واسعا خصوصا بعد النجاح الكبير الذي حققته البنوك الإسلامية في الجزائر مسايرة هذا التطور من أجل المساهمة في تعبئة أكثر للمدخرات المالية وفتح المجال أمام الأفراد للاستفادة من خدمات الصيرفة الإسلامية خطوة تمهيدية لممارسة البنوك التقليدية للنشاط المصرفي الإسلامي، فقد أسهمت بشكل جيد في صناعة المالية الإسلامية بشكل يتناسب مع البنوك التقليدية التي لم تقرر بعد التحول بشكل كامل إلى النظام المصرفي الإسلامي وترغب بالمحافظة على العملاء الحاليين وجذب المزيد من العملاء الجدد.

تكمن أهمية إنشاء النوافذ الإسلامية في تطوير وزيادة حجم التمويلات والاستثمارات الإسلامية، وسيطرة على حصة في سوق المصرفية وتحقيق أرباح إضافية، ولا ننسى كذلك الحاجة الكبيرة م العملاء الذين يحبذون التعامل بصيغة تمويلية مطابقة للشريعة الإسلامية.

إن توجه البنوك التقليدية على آلية النوافذ الإسلامية يعتبر اعترافا ضمنيا لاستقرار وتفوق البنوك الإسلامية، لكن تعتبر مسألة تطوير النوافذ إلى فروع مستقلة وفروع إلى بنوك إسلامية وصولا إلى نظام مصرفي إسلامي يستوجب من باحثين إبراز كفاءة العمل بالصيغ الإسلامية وتبيين وتوضيح القواعد والأسس التي تضبط سيرورة عمل هاته النوافذ مع توفير كل تسهيلات من مسؤولين وجهات المعنية.

- **إشكالية البحث**

من خلال ما سبق نطرح الإشكالية التالية:

1- ما هو دور النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية في توطين النشاط المصرفي الإسلامي؟

- **الأسئلة الفرعية**

2- ما هو عمل النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية؛

3- فيما يتمثل النشاط المصرفي الإسلامي على مستوى البنوك الجزائرية؛

4- هل يؤدي تعزيز نجاح النوافذ الإسلامية على مستوى البنوك لتوسيع النشاط المصرفي الإسلامي في الجزائر.

- **الفرضيات**

1- عمل النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية فهي تعتمد على خدمات تمويل مصرفية محدودة وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية؟

2- يتمثل النشاط المصرفي الإسلامي على مستوى البنوك الجزائرية بوجود شبابيك في البنوك التقليدية تعمل وفق أحكام شرعية، فالبنوك الجزائرية تقوم بجهود مقبولة في مجال تطوير النوافذ الإسلامية لتلبية رغبات مواطنيها؟

3- نعم يؤدي تعزيز نجاح النوافذ الاسلامية على مستوى البنوك لتوسيع النشاط المصرفي الإسلامي في الجزائر لأن النوافذ الاسلامية تعد اللبنة الأولى للبنوك الإسلامية؟

- **أسباب اختيار الموضوع**

يرجع اختياري لهذا الموضوع لأسباب كثيرة ومتعددة نذكر منها:

- تخصص دراستنا "مالية وبنوك"، ندرك أهمية الموضوع في الوقت الراهن؛
- اقتراح أستاذي المشرف على تأطيري لهذا الموضوع فكنت أكثر ارتياحا لهذه الدراسة من غيرها؛
- حاجة الجزائر لمثل هذه الدراسات للخروج من هيمنة النظام المصرفي التقليدي؛
- تزايد وانتشار البنوك الإسلامية؛
- النجاح البالغ للصيرفة الإسلامية؛
- المساهمة في تنمية الوعي الثقافي بالمالية الإسلامية.

- **أهداف البحث**

يسعى هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

1- معرفة مفهوم النوافذ الإسلامية ونشأتها وأسباب نشأتها؛

2- عرض إطار عام لظاهرة توجه البنوك التقليدية إلى نشاط المصرفي الإسلامي؛

3- التعرف على واقع تحول البنوك التقليدية لنشاط المصرفي الإسلامي في الجزائر؛

4- إسقاط الواقع النظري على الواقع العملي في البنوك من خلال دراسة ميدانية؛

5- تعرف على التجربة الجزائرية في مجال المعاملات المصرفية الإسلامية.

- **أهمية البحث**

تبرز أهمية الدراسة في قيمة البحثية وإضافة العلمية التي يقدمها، ويمكن أن نذكر أمها في نقاط:

- تحول البنوك التقليدية إلى نشاط بنكي إسلامي بأسلوب الفروع ونوافذ الإسلامية في العالم العربي؛
- إبراز أهمية البنوك الإسلامية في الاقتصاد الوطني؛
- انتشار اقتصاد إسلامي وازدياد الحاجة إلى وجود بنوك تعمل بدون ربا.

- **حدود الدراسة**

- **حدود مكانية:** قمت بإجراء دراسة الميدانية في البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت -540-.
- **حدود زمانية:** كان الإطار النظري معمق يمس تطور البنوك وتحول البنوك التقليدية حتى تبلورها على شكلها الحالي أما بالنسبة من ناحية التطبيقية كانت بداية فيفري 2022.
- **حدود الموضوعية:** يتضمن هذا البحث ثلاث مجموعات، المجموعة الأولى متعلقة بمفاهيم النوافذ الإسلامية عامة وتطرق إلى كيفية توطينها في البنوك التقليدية أما المجموعة الثالثة حيث تم تركيز على تفعيل النوافذ الإسلامية وآليات المعتمدة لتوطين نشاط الصيرفة الإسلامي.

- **أدوات البحث**

تم الاعتماد في انجاز هذا البحث على مجموعة من المراجع والأدوات سواء كانت باللغة العربية أو باللغة الأجنبية، حيث تمثلت في:

- البحث المكتبي، المجلات، رسائل الماجستير ودكتوراه، ملتقيات، تقارير ودوريات خاصة بالبنك، البيانات ومعلومات الناتجة من الاتصال المباشر بالبنك الوطني الجزائري –الأنترنيت.

- **منهج البحث**

تماشيا مع طبيعة الموضوع تم استخدام الدراسة المكتبية من خلال الاعتماد على المصادر العلمية، واقتضت طبعة الدراسة استعمال عدة مناهج أهمها:

- **المنهج الوصفي**: أكثر استعمالا في الفصل الأول في تعريفات النوافذ الإسلامية وخصائصها وأهدافها وموضوعيتها؛
- **المنهج التاريخي**: يظهر ذلك في تاريخ نشأة النوافذ الإسلامية وتحدث عن واقع تجربة النوافذ الإسلامية في الدول الإسلامية.
- كما تم اعتماد المنهج التحليلي لدراسة حالة في الجانب التطبيقي من خلال تحليل معطيات وإحصائيات المقدمة من طرف البنك.

- **صعوبات البحث**

من أهم الصعوبات التي تم مصادقتها أثناء إنجاز هذا البحث:

1- عدم الحصول على الوثائق الحالة المدروسة نتيجة سرية المهنية لعمال البنك؛

2- صعوبة جمع المعلومات والحصول على المراجع واعتمادي على الدراسات السابقة المواقع الالكترونية، مقالات، الندوات، المؤتمرات، ملتقيات...؛

3- صعوبة حصول على معلومات دقيقة في الدراسات العلمية؛

4- عدم تفصيل في البيانات المتعلقة بالخدمات المصرفية الإسلامية التي تقدمها النافذة الإسلامية؛

5- صعوبة الحصول على معطيات من الجهات المعنية وذلك بسبب الحرية المنتهجة في البنوك وعدم إفصاح الأسرار.

- **الدراسات السابقة**

فيما يخص موضوع دور النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية في توطين النشاط المصرفي الإسلامي وبعد الإطلاع على أبحاث والدراسات مماثلة تبين أن أغلب الدراسات تناولت الموضوع بشكل مفصل فالنصف تناول بنوك تقليدية والنصف البنوك الإسلامية.

من أهم الدراسات التي تطرقت إلى موضوع الدراسات ما يلي:

- **دراسة محمد سويلم:** إدارة المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية، دار الطباعة الحديثة، القاهرة 1987م حيث هذا الكتاب تحدث بشكل واضح حول خصائص هاته النوافذ وكيفية ضبطها.

- **دراسة لطف محمد السرحي:** بعنوان الفروع الإسلامي في البنوك التقليدية ضوابط التأسيس وعوامل النجاح، بحث مقدم إلى مؤتمر المصارف الإسلامية اليمنية الواقع وآفاق المستقبل 20-21 مارس 2010م، يهدف الباحث في هذه الدراسة إلى تعريف الفروع الإسلامية من حيث نشأتها وتطورها وأهم أهدافها. ومن ثم قام الباحث بعرض الضوابط الأساسية اللازمة لتأسيس الفروع الإسلامية في المصارف التقليدية حيث بين الباحث وجود عدة ضوابط أهمها: الضوابط الشرعية، الضوابط المالية والضوابط المحاسبية والإدارية وغيرها من الضوابط. وقد توصل الباحث إلى أهم المعوقات والتحديات التي تواجه تأسيس الفروع الإسلامية في المصارف التقليدية هي معوقات إدارية ومعوقات ذات صلة بالموارد البشرية ومعوقات ذات صلة بالنظم وسياسات، من أجل ذلك أو هي الباحث لضمان نجاح الفروع الإسلامية في المصارف التقليدية ضرورة تطبيق المبادئ الرئيسية التالية: التخطيط العلمي أو الالتزام شرعي ولإعداد مناسب، للكوادر البشرية بإضافة إلى ضرورة تطوير نظم وسياسات ملائمة.

- **دراسة يزن خلف سالم العطيات:** بعنوان تحول المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، دراسة لبيان مدى إمكانية التطبيق في الأردن 2007م، قام الباحث في هذه الدراسة باستعراض مدى إمكانية تحول المصارف التقليدية في الأردن نحول العمل المصرفي الإسلامي، وذلك من خلال توضيح العوامل المؤثرة على إمكانية تحول المصارف التقليدية في الأردن، وبعد الدراسة والتحميل توصل الباحث على عدة نتائج أهمها: إن الواقع العلمي أثبت نجاح تجربة جميع المصارف التقليدية التي تحولت كميا لمعمل وفق لأحكام الشريعة الإسلامية، كما أن نجاح تجربة الصيرفة الإسلامية كما له أثر كبير في دفع مصارف التقليدية في الأردن لمعمل وفق لأحكام الشريعة

الإسلامية، لذلك أوصى الباحث بضرورة قيام المصارف الإسلامية في الأردن باستحداث أدوات مالية متطورة ومتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وذلك بهدف إيجاد سوق مالي إسلامي يغطي متطلبات السوق المصرفي الإسلامي، كما أوصى بضرورة قيام المصرف المركزي الأردني بإجراء دراسته علمية تكون نواة لتشريع قانون يوضح وينظم ويضبط علمية تحول المصارف التقليدية في الأردن لمعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

- **دراسة مصطفى إبراهيم محمد مصطفى:** بعنوان تقييم ظاهرة تحول البنوك التقليدية للصيرفة الإسلامية، وهي مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في الاقتصاد الإسلامي الجامعة الأمريكية المفتوحة مصر 2006م، هدفت هذه الدراسة إلى مناقشة مسألة الفروع الإسلامية للبنوك الربوية، حيث قام الباحث باستعراض الآراء المختلفة، وخلص إلى عدم جواز التعامل التدريجي لبنك الإسلامي.

- **دراسة فهد الشريف:** بعنوان الفروع الإسلامية التابعة للمصارف الربوية، دراسة في ضوء الاقتصاد الإسلامي، ورقة بحث مقدمة في المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي 2005م، يختص موضوع هذا البحث بدراسة ظاهرة اتجاه العديد من المصارف الربوية لإنشاء فروع تابعة لها تقدم الخدمات المصرفية الإسلامية، حيث عرض الباحث حقيقة الفروع الإسلامية أسباب نشأتها والخصائص التي تميزها عن الفروع أخرى التقليدية وطبيعة عمل تلك الفروع: كما بين الباحث موقف المهتمين بشؤون الاقتصاد الإسلامي من الفروع الإسلامية وحكم التعامل معها وما لإنشاء تلك الفروع من آثار اقتصادية على النظام المصرفي التقليدي بشكل العام والعمل المصرفي الإسلامي بشكل خاص، وقد توصل الباحث إلى أن فكرة إنشاء فروع إسلامية تابعة للمصارف الربوية مدى نجاح المصارف الإسلامية وتزايد الإقبال عليها، لذلك أوصى الباحث بضرورة بذل قصارى جهد من قبل الجميع، سواء السلطات النقدية أو مؤسسات المالية أو علماء هيئات الرقابة الشرعية أو المختصين بشؤون الاقتصاد الإسلامي وأساليب وصيغ استثمار قائمة على الربا والرجوع بها إلى منهج الإسلامي وبما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية والعربية للعلوم المالية والمصرفية.

- **دراسة سعيد بن سعد المرطان:** بعنوان تقييم المؤسسات التطبيقية لاقتصاد إسلامي، النوافذ الإسلامية للمصارف التقليدية، بحث مقدم للمؤتمر العالمي الثالث لاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة 2003م قام الباحث في هذه الدراسة بتصنيف المؤسسات المطابقة للصيرفة الإسلامية إلى مصارف تبيع منتجات إسلامية ومصارف فتحت نوافذ إسلامية ومصارف قامت

بتحويل فروع تقليدية إلى فروع إسلامية أو أنشأت فروعا إسلامية جديدة. ومصارف شقت طريقها إلى تحول دفعة واحدة، ومن ثم قام الباحث بإجراء دراسة تفصيلية للمصارف التقليدية التي فتحت نوافذ إسلامية وأنشأت فروعا إسلامية، حيث استعرض الباحث في البداية آراء الاقتصاديين والشرعيين حول النوافذ والفروع الإسلامية بين مؤيد ومعارض، كما قام الباحث بتحديد كل من التحديات التي تواجهها هذه الفروع والنوافذ ومتطلبات نجاحها أما أهم النتائج المتوصل إليها.

- هناك أهمية كبيرة لإدارة الموجودات لدى كل من المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية.
- إن ما تتشابه فيه هذه الدراسات محل الإنجاز، يتمحور حول تقديم أهمية اللازمة للفروع والنوافذ الإسلامية ودوافع فتحها.
- أما أوجه الاختلاف الأساسي بين طرفين فه يتمثل في كون ظاهرة الفروع والنوافذ الإسلامية تمثل عنصرا تابعا خلال الدراسات السابقة، أما في الدراسة الحالية فسيتم دراسة كعنصر مستقل مع دراسة متطلبات دوافعها وكذا تحويل البنوك التقليدية لنشاط المصرفي الإسلامي بفتح النوافذ الإسلامية.

• عرض خطة البحث

لانجاز الدراسة، ومن أجل معالجة إشكالية البحث ثم تقسيم البحث إلى ثلاث فصول، مقدمة وخاتمة، وفقا لما يلي:

الفصل الأول: سيتم من خلال الفصل الأول استعراض مفاهيم العلمية نظرية متعلقة النوافذ الإسلامية والبنوك التقليدية حيث يتضمن الفصل إلى مبحثين، الأول تناول مفاهيم عامة حول النوافذ الإسلامية وأسباب نشأتها وكذا خصائصها وفي المبحث الثاني تطرقنا إلى البنوك التقليدية وأهدافها ووظائفها وكذا استخداماتها، وننهي الفصل الأول بخلاصة عامة حول الفصل الأول.

الفصل الثاني: أما الفصل الثاني حول النشاط المصرفي الإسلامي، يتضمن بدوره مبحثين حيث يعالج المبحث الأول مفاهيم عامة حول النشاط المصرفي الإسلامي وخصائصه وكذا مبادئه، بينما تناول المبحث الثاني تحول البنوك التقليدية لنشاط المصرفي الإسلامي بفتح نوافذ إسلامية، وكذا إنشاء فروع إسلامية متخصصة، وختمنا الفصل بخلاصة عامة لمحتوى الفصل الثاني.

الفصل الثالث: يتناول الفصل الثالث دور البنك الوطني الجزائري في تفعيل نشاط الصيرفة الإسلامية، يتضمن مبحثين، في المبحث الأول نظرة شاملة حول البنك الوطني الجزائري لوكالة تيارت –540–، أما المبحث الثاني فتم عرض توضيح تفعيل النوافذ الإسلامية في البنك الوطني الجزائري في تحول من شبابك إسلامية إلى وكالات بنكية إسلامية، ودور المنتديات والملتقيات في توطين نشاط الصيرفة الإسلامية والتحديات التي تواجه توطين صناعة الصيرفة الإسلامية في الجزائر.

وفي الأخير الخاتمة التي احتوت على ملخص أهم ما جاء في الفصل.

الفصل الأول

مفاهيم حول النوافذ الإسلامية والبنوك التقليدية

تمهيد

فرضت المصارف الإسلامية خدامتها ومنتجاتها في سوق المصرفية معتمدة على صيغ التمويل الخاضعة لأحكام الشريعة الإسلامية، مستبعدة التعامل بالفوائد فارضة قاعدة تقاسم الأرباح وتحمل الخسائر، وتكمن قوة الصريفة الإسلامية في استقرارها أوقات الأزمات المالية وعدم تأثرها بها رغم أن تلك الأزمات مست كل الأنظمة الاقتصادية وأثرت فيها تأثيرا كبيرا.

وتشهد الصريفة الإسلامية في الآونة الأخيرة نجاحا معتبرا ويتجلى ذلك في انتشار الكبير للمصارف الإسلامية حتى في الدول الغربية، ومن بين الطرق المنتهجة لتقديم خدمات ومنتجات مصرفية إسلامية هي النوافذ الإسلامية المتواجدة على مستوى البنك، هذه النوافذ ي محل دراستنا في الفصل من ناحية ماهيتها، أسباب نشأتها والجانب الشرعي لها، ومن أجل ذلك جاءت خطة الفصل كالآتي:

المبحث الأول: ماهية النوافذ الإسلامية.

المبحث الثاني: البنوك التقليدية ونشأتها.

المبحث الأول: ماهية النوافذ الإسلامية

تعتبر النوافذ الإسلامية خطوة تمهيدية لممارسة البنوك التقليدية العمل المصرفي الإسلامي، وبغض النظر عن دوافع البنوك التقليدية الراغبة في العمل بالنوافذ الإسلامية، إلا أنها أسهمت بشكل جيد في صناعة المالية الإسلامية وبشكل يتناسب مع البنوك التقليدية التي لم تقرر بعد التحول بشكل كامل إلى نظام المصرفي الإسلامي، وترغب بالمحافظة على العملاء الحاليين وجذب المزيد من العملاء الجدد والذين يتورعون عن عمل بالنشاط المصرفي التقليدي.

المطلب الأول: نشأة وأسباب نشأة النوافذ الإسلامية

درست في هذا البحث كل الجوانب الخاصة بالنوافذ مفهومها، نشأتها، أسباب النشأة وخصائصها.

أولا: نشأة النوافذ الإسلامية.

إن فكرة إنشاء نوافذ الإسلامية تابعة للبنوك التقليدية تعود إلى بداية ظهور المصارف الإسلامية فعندما بدأت فكرة إنشاء المصارف الإسلامية تنتقل من الجانب النظري إلى الواقع العملي في مطلع السبعينات من القرن الماضي، قامت بعض البنوك التقليدية بالتصدي لهذه المصارف ومحاولة التشكيك في مصداقية العمل فيها والأساليب الاستثمارية التي تطبقها.

وعندما باءت تلك المحاولات بالفشل تقدمت بعض البنوك التقليدية باقتراح فتح وحدات لها تقدم خدمات المصرفية الإسلامية، إلا أن هذا الاقتراح لم يصل إلى حيز التطبيق إلا عندما أدركت البنوك التقليدية مدى إقبال على المصارف الإسلامية، عندما قررت بعض البنوك التقليدية خوض غمار هذه التجربة فقامت بإنشاء وحدات تابعة لها تتخصص في تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية. [1]

وقد كان مصرف مصر في طليعة المصارف التقليدية التي اتجهت إلى إنشاء فروع تقدم خدمات مصرفية وفقا لأحكام الشرعة الإسلامية، حيث قام مصرف مصر في عام 1980م بإنشاء أول فرع يقدم الخدمات المصرفية الإسلامية وأطلق عليه اسم "فرع الحسين للمعاملات الإسلامية".[2]

[1] – عبد اللطيف جناحي، **إستراتيجية البنوك الإسلامية وأهدافها**، بحوث مختارة من مؤتمر العام الأول للبنوك الإسلامية، الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، الاتحاد الدولي للبنوك الاسلامية، مصر، ط 1، 1987م، ص 227.

[2] – سمير مصطفى متولي، **فروع المعاملات الإسلامية مالها وما عليها (مقال)**، مجلة البنوك الاسلامية الاتحاد الدولي للبنوك الاسلامية، مصر، العدد 34، 1984م، ص 21.

وقد أدى تشجيع المصرف المركزي المصري لذا الاتجاه إلى قيام العديد من المصارف التقليدية هناك إلى إنشاء فروع تتخصص في تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية الأمر الذي ترتب عليه ارتفاع عدد الفروع الإسلامية التي تم الترخيص بإنشائها خلال عامي 1980م/1981م إلى خمس وثلاثين فرعا تتبع عددا من مصارف التقليدية كمصرف مصر ومصرف التجارة والتنمية ومصرف التنمية الوطني ومصرف النيل وغيرها، كما اتخذت بعض هذه المصارف قرارا بإنشاء وحدات للخدمات الإسلامية بكل فرع من فروعها التقليدية التي تنشأ في المستقبل.

وفي المملكة العربية السعودية كان للمصرف الأهل التجاري السبق في خوض غمار هذه التجربة حيث قام في عام 1987م بإنشاء أول صندوق استثماري يعمل وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية وهو صندوق المتاجرة العالمية في سلع، ثم تلى ذلك قيام المصرف بإنشاء أول فرع إسلامي وكان ذلك في عام 1990م، نظرا للإقبال المتزايدة على هذا الفرع قام المصرف الأهلي بإنشاء عدة فروع لتقديم خدمات مصرفية إسلامية، ومع التوسع في إنشاء الفروع الإسلامية قام المصرف في عام 1992م بإنشاء إدارة متنقلة للإشراف على تلك الفروع التي تجاوز عددها ستة وأربعين فرعا إسلاميا موزعة على مختلف مدن المملكة. [1]

ثانيا: أسباب نشأ النوافذ الإسلامية.

لقد تعددت الآراء حول الأسباب التي دعت العديد من لمصارف التقليدية لإنشاء فروع تتخصص في تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية، وهذه الأسباب وإن اختلفت من مصرف لآخر، إلا أنه بشكل عام يمكن حصر أهمها فيما يلي:

1- رغبت المصارف التقليدية في تعظيم أرباحها وجذب المزيد من رؤوس الأموال الإسلامية للاستحواذ على حصة كبيرة من سوق رأس المال؛

2- تلبية الطلب الكبير و المتنامي على الخدمات المصرفية الإسلامية، حيث أن شريحة كبيرة من أفراد في كثير من المجتمعات الإسلامية تتحرج من التعامل مع المصارف الربوية؛

3- الحيلولة دون تزايد الحاجة لإنشاء المزيد من المصارف الإسلامية؛

[1] - فوزي محيرق، **تنويع الاستثماري بآلية النوافذ والفروع الاشتراكية "الإسلامية" في مصارف الجزائرية مع الإشارة لبنك AGB (غير منشور)**، ورقة بحثية مقدمة للملتقى العلمي السادس حول: بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة،02-03 نوفمبر، 2016، ص 9.

4- المحافظة على عملاء المصارف الربوية من النزوح إلى المصارف الإسلامية؛

5- حب المنافسة وتقليد وعد الرضا بغياب المصرف عن هذا الميدان الجديد؛

6- سهولة سيطرة المصرف الرئيسي على الفرع بالنسبة للسيطرة على مصرف مستقل، هذا بالإضافة إلى سهولة الإجراءات القانونية لإنشاء فرع بالنسبة لتأسيس مصرف جديد؛

7- بإضافة إلى الأسباب السابقة والتي تركزت بشكل أساسي في جانب مادي وروح المنافسة، إلا أنه يجب عدم التقليل من الجانب العقائدي، إذ بعض المصارف التقليدية يحركها في إنشاء الفروع الإسلامية بصفة أساسية الرغبة في التحول التدريجي نحو العمل بنظام المصرف الإسلامي؛

8- بالنسبة للمصارف التقليدية في الدول الغربية فإن التزايد المستمر والكبير في أعداد المسلمين في تلك الدول ورغبتهم للتعامل وفق النظام المصرفي الإسلامي هو سبب رئيسي وراء إنشاء تلك المصارف لفروع تتعامل وفق أحكام شريعة الإسلامية للاستفادة من أموال المسلمين هناك.[1]

المطلب الثاني: مفهوم النوافذ الإسلامية

أولا: النوافذ الإسلامية

لغة:

1- النافذة لغة

"نافذة من نفذ: النفاذ الجواز والجواز شيء والخلوص منه، نقول نفذت أي جزت، وقد نفذ ينفذ نفاذا ونفوذا، ورجل نافذة في أمره ونفوذ ونفاذ: ماض في جميع أمره، وأمره نافذ أي مطاع. وفي الحديث بر الولدين الاستغفار لهما وإنفاذ عهدهما أي إمضاء وصيتها وما عهد إليه قبل موتهما ومنه حديث المحرم: إذا أصاب أهله ينفذان لوجههما، أي نفذ فيها ينفذها نفذا ونفاذا. خالط جوفها ثم خرج طرفة من الشق الآخر وسائره فيه، يقال نفذ السهم الرمية يفذ نفاذا ونفذ الكتاب إلى فلان نفاذا ونفوذا، وأنفذته أنا، وتنفيذ مثله، وطعنة النافذة منتظمة الشقين". [2]

[1] – حسين شحاتة، **الضوابط الشرعية لفروع المعاملات الإسلامية بالبنوك التقليدية**، مجلة الاقتصاد الاسلامي، بنك دبي الاسلامي، الإمارات العربية المتحدة، العدد 240، ربيع الأول 1422هـ/ يونيو 2001م، ص 33.

[2] – أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور الافريقي المصري، **لسان العرب**، دار صادر للطباعة، بيروت، لبنان، ط4، 2005م، ص 29-31.

2- الإسلامية لغة

ويراد بها عدة أوجه:

سلم اسم رجل وسلمى اسم امرأة، وسلمان اسم جبل واسم رجل وسالم اسم رجل، كلها أسماء للعلم ما.

- سَلَم بفتحتين السلف والسُلَم بفتح اللام واحد السلاليم التي يرتقي عليها و السِلم السلام[1] وقرأ أبو عمرو ".... ادْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَافَّةً....."[2] ويقصد هنا الصلح ومصالحة.

كما يطلق الإسلام في اللغة ويراد به الاستسلام والانقياد والخضوع، وقيل أسلم دخل في الإسلام وصار مسلما ومنه قول تعالى: "قالت الأحزاب آمنا قل لم تؤمنوا ولكن قولوا أسلمتنا".[3] الإسلام إظهار الخضوع والقبول لما أتى إليه سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.[4]

ثانيا: النوافذ الإسلامية

اصطلاحا

اختلفت التعريفات النوافذ الإسلامية في إيصال المعمى الاصطلاحي لهذه النوافذ وذلك حسب زاوية النظر إليها فقد عرفها بعضهم بأنها: "وحدات تنظيمية تديرها المصارف التقليدية، وتكون متخصصة في تقديم الخدمات المالية الإسلامية"[5]ويبدو أن هذا التعريف اهتم بمكان تواجد النوافذ والخدمات التي تقدمها وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

[1] – محمد بن أبي بكر بن عبد الله الرازي، **مختار الصحاح**، مكتبة لبنان، بيروت، طبعة منقحة، 1989م، ص 344.

[2] – سورة البقرة، الآية رقم 208 ، ص 5.

[3] – سورة الحجرات، جزء من آية 14 ص 5.

[4] – محمد مرتضى الزبيدي، **تاج العروس**، دار النهضة، القاهرة مصر، بلا سنة نشر، ص 382-385.

[5] – فهد الشريف، **الفروع الإسلامية التابعة للمصارف الربوية، دراسة حالة في ضوء الاقتصاد الإسلامي**، مقال منشور في موقع الرسمي لفضيلة سليمان بن عبد الله الماجد، 2016/05/10م، ص 9.

كما عرفت بأنها "أوراق مستقلة داخل المؤسسات الصيرفة التقليدية ذات هيئات شرعية تقوم بإجازة منتجاتها ومراقبتها".[1]

يلاحظ على هذا التعريف تركيزه على الاستقلال الإداري لهذه النوافذ في ظل إدارة المصرف التقليدي ورقابة الهيئات الشرعية المختصة فضلا عن ضرورة الإشارة إلى خضوعه لأحكام القوانين النافذة.

وعرفها بعضهم بأنها "وحدات إسلامية في الفروع التقليدية أو مقار الرئيسية، تكون متخصصة في بيع المنتجات والخدمات الإسلامية دون غيرها".[2]

نرى أن تعريف الأفضل للنوافذ الإسلامية هو الذي يمكن أن يظم جميع عناصر تكوينها فنقول بأنها: مجموعة وحدات تابعة للمصارف أو فروع تقليدية تمارس الصيرفة الإسلامية تحت رقابة هيئات شرعية مختصة.

أو هي شباك خاص في بنك تقليدي إلى جانب الشبابيك الأخرى يستخدم صيغ تمويلية إسلامية، وتعتبر خدمات النافذة أو شباك الإسلامية موجه إلى عملاء خاصين.

المطلب الثالث: خصائص النوافذ الإسلامية وأهدافها وموضوعيتها.

أولا: خصائص النوافذ الإسلامية

تتميز الفروع الإسلامية في المصارف التقليدية ببعض خصائص التي تتميز عن باقي الفروع التقليدية في تلك المصارف، ومن أهم هذه الخصائص ما يلي :

1- عمل النوافذ الإسلامية يراعي في جميع أنشطتها وخدامتها الجانب الشرعي على عكس أما الفروع الأخرى التقليدية فإن طبيعة عملها تقوم على أساس الفائدة الربوية.

2- تخضع العديد من الفروع الإسلامية لمراقب شرعي أو هيئة رقابة شرعية وهذا غير وارد بالنسبة للفروع التقليدية.

[1]- لاحم ناصر، **مقال منشور على الموقع العالمي للاقتصاد الإسلامي على شبكة الانترنيت**، متاح على الرابط الآتي في صحيفة الشرق الاقتصادية، ص 20 . www.isegs.com/forum/showthreab-php? 2022/02/21 ، 14:20

[2]- سعيد بن سعد المرطان، **تقويم مؤسسات التطبيقية للاقتصاد الإسلامي النوافذ الإسلامية للمصارف التقليدية**، طبعة التمهيدية، مدمة إلى مؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، 2005م، ص 12.

3- من أبرز الصيغ التمويلية المطبقة على مستوى النوافذ الإسلامية هي المضاربة والمشاركة والمرابحة والإجازة،. بينما يقتصر الأمر في الفروع التقليدية على الصيغة الواحدة وإن اختلفت صورها ومسمياتها وهي منح الفروع الربوية.

4- حسابات الاستثمار في الفروع الإسلامية تتضمن تنظيم العلاقة بين الفرع الإسلامي والعميل على أساس عقد المضاربة الشرعية، أما في الفروع التقليدية فالعلاقة بين الفرع والعميل وهي علاقة دائن ومدين.[1]

ثانيا : أهداف النوافذ الإسلامية

يمكن إجمال أهم الأهداف لإقامة هذه الفروع والنوافذ، كما بينها الكثير من الباحثين فيما يلي:

- " العناية بمقاصد الشريعة من إعمار الأرض وتحقيق التوزيع العادل للثروة، حتى لا تكون دولة بين الأغنياء؛
- استبدال الحلال بإكرام في المعاملات المصرفية؛
- توسيع قاعدة المشاركة بالاقتصاد؛
- إعادة النظام الإسلامي للحياة الاقتصادية؛
- تحقيق الربح وفق منهج المشاركة ووفق التوجه الإسلامي؛
- تشجيع الاستثمار ومحاربة الاكتناز عن طريق إيجاد فرص عدة للاستثمار وصيغ تتناسب مع أفراد والشركات؛
- تحقيق تضامن فعلي بين أصحاب القرائض المالية وأصحاب المشروعات مستخدمين لتلك الفوائض وذلك بربط عائد المودعين، بنتائج توظيف الأموال لدى هؤلاء المستخدمين ربحا أو خسارة، وعدم قطع المخاطرة وإلقائها على طرف دون آخر؛
- التنمية القيم العقائدية الأخلاقية في المعاملات، وتثبيتها لدى العاملين والمتعاملين معها؛
- مساعدة المتعاملين معها على أداء فريضة الزكاة على أموالهم، والقيام بدورها في مشاركة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.[1]

[1]- فهد الشريف، **الفروع الإسلامية التابعة للمصارف الربوية**، مرجع سابق، ص 14.

وتتنوع الأهداف والدواعي للبنوك التي ترغب بفتح فروع إسلامية ومن هذه الأهداف ما يلي:

- نجاح المصارف الإسلامية أدى إلى فتح باب المنافسة بينها وبين المصارف التقليدية التي دخلت هذا السوق من أجل تحقيق أرباح وجذب الموارد؛
- محاولة جذب عملاء جدد للبنك بتطبيق هذه الآليات ومحافظة على عملاء بنك سابقين؛
- اختبار تجربة المصارف الإسلامية وتقويمها من خلال إنشاء فروع إسلامية في بنوك تقليدية؛
- إتباع سياسة التدرج في التحول من النظام المصرفي التقليدي إلى نظام المصرفي الإسلامي.[2]

ثالثا: مدى موضوعية هذه الأهداف

وأيا كانت تلك الأهداف والدواعي لإنشاء فروع إسلامية فإن موضوعيتها تتوقف على مدى وجود التوجه الصادق لدى السلطات المعنية للبنوك التقليدية في ممارسة العمل المصرفي كما يجب ووفقا لأحكام الشريعة الإسلامية.

إن صمود الصيرفة الإسلامية في وجه الأزمات المالية عززت قناعات غير مسلمين بموضوعية وجدوى الصيرفة الإسلامية من المنظور الاقتصادي البحث بغض النظر البعد العقدي والاختلاف الديني. من ثم فلا نستغرب حينما نرى من ينادي في الأخذ بتجربة الصيرفة الإسلامية ودراستها وتطبيقها في عواصم أسواق المال العالمية في لندن باريس ونيويورك.

وإن ذلك شاهد وحجة على القائمين على الصيرفة التقليدية بوجوب خوض تجربة الصيرفة الإسلامية بتوجه صادق وعزم ويقين لا تراجع فيها ويبدؤون الخطوة الأولى وهي إنشاء الفروع الإسلامية خطوة نحول التحول.

انه لحري بالقائمين على البنوك التقليدية أن يخوضوا تجربة الصيرفة الإسلامية بتوجه صادق وقناعة أكيدة، ويفرض عليهم ذلك لأنهم ابتداءا مسلمون معتزون بدينهم، فلما أثبت تجارب اخوانهم للصيرفة الإسلامية كانوا أحق وأصدق بتبنيها من قبل الأجانب.

---

[1]– نجيب سمير خريص، **النوافذ الإسلامية في البنوك الربوية من منظور اقتصادي إسلامي** ، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية ، المجلد الرابع عشر، العدد 2، الأردن، 2014م، ص149.

[2]– لطف محمد السرحي، **الفروع الإسلامية في بنوك تقليدية ضوابط التأسيس وعوامل النجاح**، بحث مقدم على مؤتمر المصارف الإسلامية اليمنية الواقع وآفاق المستقبل، جمهورية يمنية، 2010م، ص ص 3-4.

إن الإسلام دين الله الخالد للبشرية جمعاء، لأنه ينسجم مع الفطرة البشرية فتعاليمه في مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، تستهدف تحقيق المصلحة للناس ودفع المفاسد عنهم وتحقيق الحياة المعيشية الطليقة في الدنيا والسعادة في الآخرة. ومن ثم تجاوب البنوك التقليدية بتطبيق الصيرفة الإسلامية عبر فروع إسلامية ملتزمة بالضوابط الشرعية وفتاوة هيئات الرقابة الشرعية كخطوة أولى للتحول الكامل فإنه يمكننا أن نؤكد بالتالي:

- أن الفروع الإسلامية : نواة لبنك إسلامي.
- أن الفروع الإسلامية : بنك إسلامي مصغر.[1]

[1]- لطف محمد السرحي، **الفروع الإسلامية في بنوك تقليدية ضوابط التأسيس وعوامل النجاح**، مرجع سابق، ص ص 4-5.

المبحث الثاني :البنوك التقليدية

ظهرت أهمية البنوك التقليدية في اقتصاد القومي من خلال ما تقوم به من أعمال وما تؤديه من وظائف وخدمات، فالوظيفة الأساسية التي تقوم بها هي الوساطة بين الوحدات الاقتصادية ذات الفائض والوحدات الاقتصادية ذات العجز وذلك باستقطاب الودائع من المصادر المختلفة وبآجال متباينة واستخدامها في التوظيف والتمويل لمختلف القطاعات.

وفق هذا السياق سيتم عرض مفاهيم أساسية حول البنوك التقليدية.

المطلب الأول : نشأة البنوك التقليدية وتعريفها

تعتبر البنوك التقليدية من أهم المؤسسات التي تؤدي دورا هاما في تحقيق التنمية وذلك من خلال تجميع الموارد المالية واستخدامها في مجالات استثمارية بينما، يحسن من كفاءتها ويعزز من مكانتها في الساحة الاقتصادية، وفي هذا الإطار سيتم توضيح أهم وظائف البنوك وما يميزها عن غيرها من مؤسسات.

أولا: نشأة البنوك التقليدية

قصد الوقوف على نشأة البنوك التقليدية والعوامل المساعدة على دخولها ونشاطها بالدول النامية والدول الإسلامية خاصة فقد ظهرت بنوك تقليدية في أوروبا في أواخر القرون الوسطى اثر الازدهار الكبير الذي عرفته بعض المدن الإيطالية مثل "فلورنسا وجنوة" بسبب الحروب الصليبية وما تطلبه من أموال طائلة لتغطية نفقات تجهيز الجيوش وتسيير الحرب كما ساهم العائدون من هذه الحرب في جلب[1]، العديد من أموال ومعادن ثمينة، نتج من هذه الحركية تكدس هائل في الثروات وكان التجار أكثر المستفيدين من هذه المعطيات.

وبالتالي اقتضت ضرورة التعامل المصرفي انتشار فكرة قبول الودائع من الصيارفة للحفاظ عليها من السرقة والضياع مقابل منح شهادات اسمية، ثم تطورت الفكرة إلى خطوة تحويل الودائع من شخص إلى آخر ومنه إلى مرحلة التظهير **endossement** .

ليصل الأمر في الأخير إلى ظهور شهادة الإيداع لحامله بمعنى عدم تعيين اسم مستفيد على شهادة إيداع، وهي الآلية والأداة التي انبثق منها الشيك وأوراق البنكوت (النقود الورقية بشكل معاصر).

[1] – شاكر القزويني، **محاضرات في اقتصاد البنوك**، حيوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، طبعة ثانية، 1992م، ص 25.

ولم يكتفي الصيارفة بقبول الودائع فقط، فقد عملوا في بداية الأمر على استثمار أموالهم الخاصة بإقراضها للغير بفائدة، وثم إقراض أموال المودعين بعد أن لاحظوا بالتجربة أن مقدار من مال 90٪ من المخدرات يظل مجمدا دون سحب، مما حق لهم أرباح طائلة[1]، ولم تتوقف ممارسة الصيارفة عند هذا الحد، بل سمحوا لعملائهم بسحب مبالغ فوق أرصدة ودائعهم الحقيقية (سحب على مكشوف)، ولكن هذا الإجراء كان سببا في إفلاس وانهيار العديد من بيوت الصيرفة نتيجة تأخر الوفاء بالديون مما دفع المفكرين الاقتصاديين في أواخر القرن السادس عشر إلى مطالبة الحكومة بإنشاء بيوت للصيرفة لحفظ الودائع والسهر على سلامتها.

وهكذا تطورت الأعمال المصرفية مالية من صيارفة إلى بيوت الصيرفة إلى بنوك ويعود تاريخ نشأة البنوك الحديثة إلى منتصف القرن الثاني عشر ميلادي باعتبار أن أول مؤسسة مالية جديرة بهذا الاسم هو بنك المؤسس في مدينة البندقية في إيطاليا عام 1157م، ثم مصرف برشلونة الاسباني الذي تأسس عام 1401م كان يقوم بقبول الودائع وخصم الكمبيالات. أما أقدم بنك حكومي فقد تأسس في البندقية عام 1587م تحت اسم بنك دي ريياليتو ثم بعده بنك امستردام بهولندا 1609م لضمان تسيير الودائع **banco della dipizza di rialto** والذي يعتبر النموذج الذي سارت عليه معظم بنوك أوروبا.[2]

تطورت وظائف البنوك من تلقي الودائع وتقديم القروض وبأخص الكمبيالات إلى توسع في عملية إقراض والتسهيلات الائتمانية وعملية توليد النقود، وما يتطلب من رصد أموال ضخمة لضمان تسييره بنجاح شقت البنوك هي الأخرى طريقتها في التوسع وأخذت شكل شركات مساهمة إلى أن وصلت إلى الشكل الذي تراه في عصرنا هذا "إن البنك يمثل اليوم صيارفة الأمس فقد مرت من الصيارفة في حانوت على صورة التي مازال بعض الصيارفة متمسكين بها إلى موظفين متخصصين يجلسون في مكاتب ضخمة يسيرون شؤون الاقتصاد في أوسع مجالاته.[3]

[1]- شاكر القزويني، **محاضرات في اقتصاد البنوك**، مرجع سابق، ص25.

[2] -GRESLIER HEUR. AIDE-MEMOIRE BQNQUE. DU MOD 3. EDITION 1979. PARIS. P

[3]- فليع حسن خلق، **النقود والمصارف**، جدار للكتاب العالمي، عمان، الأردن، 2006م، ص 238.

وفي السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر "تزامنا مع بلوغ الرأسمالية مرحلتها الاحتكارية التي من مظاهرها تكتل المنتجين واندماج المشروعات واستحواذ القوي منها على الضعيف بدأت حركة تركز البنوك بواسطة الاندماج (**fision**) أو بطريقة الشركات القابضة (**holding**)".[1]

وقد اتسعت نطاق حركة التركز بعد الحرب العالمية الأولى في معظم الدول الرأسمالية ورافق ذلك تدخل الدولة في تنظيم أعمال البنوك، فاقتصر حق الإصدار النقدي (أوراق البنكنوت) على نوع معين من بنوك وهي بنوك المركزية في حين ظلت البنوك التقليدية متخصصة في تمويل الأعمال التجارية وتوليد النقود المصرفية.

ثانيا: تعريف البنوك التقليدية

البنوك التقليدية وتسمى أيضا "بنوك الودائع" وهي عبارة عن مؤسسات مالية ائتمانية غير أساساً بتلقي ودائع الأفراد القابلة للسحب لدى الطلب أو بعد أجل قصير والتعامل بصفة أساسية في الائتمان القصير الأجل، وبذلك "لا تعتبر بنوك التجارية إن لم تقم بوظيفة قبول الودائع القابلة للسحب لدى الطلب من مؤسسات الإنسانية أو ما ينحصر نشاطه الأساسي في عملية الائتمان في أجل القصير كبنوك الادخار بنوك الرهن العقاري".[2]

ومن هذا التعريف نرى بأن تطور المصرفي اتجه عموما إلى نطاق العمليات التي تزاولها البنوك التجارية ولم يعد يقتصر هذا النوع من بنوك على القيام بعمليات الائتمان القصيرة الأجل كتلقي الودائع الجارية من الأفراد والمؤسسات وخصم الكمبيالات وتقديم القروض القصيرة الأجل إلى التجارة والصناعة لسد احتياجاتها للأموال، وإنما ذهب التطور المصرفي في الكثير من الدول إلى قيام البنوك التجارية أيضا بكثير من الأنشطة كتزويد الصناعة والهيئات العامة بالائتمان الطويل الأجل اللازم لتمويل رؤوس الأموال الثابتة وتوسيعها.

وبالتالي فإن التعريف المختار والعام للبنوك التقليدية هو" أنها نوع من أنواع مؤسسات مالية يرتكز نشاطها في قبول الودائع ومنح الائتمان، والبنوك التجارية بهذا المفهوم تعتبر وسيط بين أولئك الذين لديهم

[1]- خالد علي الشليمي، **النقود والمصارف النظرية التقنية"باز الأليم" ليبيا"**، 1997م، ص 95.

[2]- فليع حسن خلق، **النقود والمصرف**، مرجع سابق، ص 236.

فائض في أموال وبين أولئك الذين لديهم عجز في الأموال وعلى رغم من أن البنوك التقليدية لا تعتبر الوسيط الوحيد في هذا الميدان إلا أنها تتميز بصفات معينة فتميزها على غيرها من الوسطاء.[1]

المطلب الثاني: أهداف ووظائف البنوك التقليدية

أولا: أهداف البنوك التقليدية

تتسم البنوك التقليدية بثلاث خصوصيات هامة تميزها عن غيرها من مؤسسات وهي الربحية السيولة والأمان.

1- **الربحية** : يتكون الجانب الأكبر مصروفات البنك من تكاليف ثابتة تتمثل في قوائم الفوائد على الودائع وهذا يعني أرباح تلك بنوك أكثر تأثيرا بالتغيير في إيراداتها، فإذا ما زادت البنك بنسبة معينة يترتب عن ذلك زيادة الأرباح بنسبة أكبر وعلى العكس من ذلك، فإذا انخفضت الإيرادات بنسبة معينة انخفضت الأرباح بنسبة كبيرة بل قد تتحول أرباح البنك إلى خسائر، وهذا يقتضي من إدارة البنك ضرورة السعي لزيادة الإيرادات وتجنب حدوث انخفاضها. إذا كان الاعتماد على الودائع من الجوانب السلبية نتيجة لالتزام البنك بدفع فوائد عليها سواء حقق أرباح أم لا، فالعائد الذي يحققه البنك على استثماراته عادة ما يقل عن العائد الذي يطلبه ملاكه ومن ثم الاعتماد البنك على أموال الملكية في تمويل استثمارات فيحقق البنك خاصة صافي الفوائد التي تتمثل في القرن بين أرباح المتولدة عن استثمار تلك الودائع وبين الفوائد المدفوعة عليها.

2- **السيولة**: يتمثل الجانب الأكبر من الموارد البنك المالية في ودائع تستحق الدفع عند الطلب، ومن ثم ينبغي أن يكون البنك مستعدا للوفاء بها في أي لحظة، فمثلا "يستطيع البنك تسديد مستحقات المودعين أو تأجيل سداد ما عليه من مستحقات ولو لبعض الوقت فإن مجرد إشاعة عن عدم توفر السيولة الكافية لدى البنك كفيلة بأن تزعزع ثقة المودعين ويدفعهم فجأة لسحب ودائعهم مما قد يعرض البنك للإفلاس كما حدث في بنك انترا اللبناني الذي توقف عن دفع مستحقات المودعين وذلك نتيجة لزيادة في السحوبات ولم يتمكن البنك من مواجهتها بما لديه من موارد نقدية".[2]

[1] – منير إبراهيم الهندي، "**إدارة البنوك التجارية** "، كلية التجارة، الطبعة الثالثة، مصر، 1996م، ص4.

[2] – محمد المصري احمد، **إدارة البنوك التجارية والإسلامية**، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، مصر، 1998م، الطبعة الأولى، ص 34.

وتعتمد السيولة على ما يلي:

- **مدى ثبات الودائع**: كلما كانت نسبة الودائع لأجل إلى إجمالي الودائع أكبر كلما شعرت إدارة البنك بالاطمئنان بدرجة أكبر.
- **قصر مدى التسهيلات الائتمانية**: كلما قصرت مدة التسهيلات التي يمنحها البنك كلما شعرت إدارة البنك بالاطمئنان لأن الظروف الاقتصادية قد تتغير.

3- **الأمان**: يتسع رأس مال البنوك التقليدية بصغر إذ لا تزيد نسبته إلى صافي الأصول من **10** بالمائة وهذا يعني صغر حافة الأمان بالنسبة للمودعين الذين يعتمد البنك على أموالهم كمصدر للاستثمار، ولا يستطيع أن يستوعب خسائر تزيد عن قيمة رأس مال فإذا زادت الخسائر عن ذلك فقد تستهلك جزء من أموال المودعين والنتيجة إعلان إفلاس البنك.

ما نستخلصه من أهداف الثلاثة للبنوك التقليدية هو وجود تعارض واضح بينهما في تحقيق هدف السيولة معناه الاحتفاظ بجزء أكبر من الموارد المالية في شكل نقدي، وبالتالي التراجع عن الاستثمار وزيادة منح القروض، وبالتالي فإنه هناك تعارض بين أهداف البنوك التقليدية ولإحداث التوازن والتوافق بين أهداف لابد أن تتقيد البنوك التقليدية بتوجيهات وقرارات البنك المركزي، خصوصا في جانب توفير السيولة لمواجهة طلبات المودعين. وبالتالي يمكننا القول أن الربحية هو الهدف الرئيسي للبنوك الجديدة بينما السيولة والأمان هما شرطان أو عاملان لتحقيق هدف الربحية.[1]

ثانيا : وظائف البنوك التقليدية

1- قبول الودائع : تعتبر هذه الوظيفة من أهم وظائف البنك التجاري على الإطلاق لما لها من آثار هامة على بقية أعمال البنك وبالتالي على نجاح البنك، ذلك فإن إدارة البنوك تولي مسألة الودائع أهمية كبيرة، وتعمل على دراسة هذه الودائع وتحليلها باستمرار من حيث تركزها وحجمها ومدتها... الخ، ومن أهم الودائع البنوك التجارية :

- **الودائع جارية تحت طلب**: عادة ما تكون هذه الحسابات قصيرة الأجل وللعميل الحق بالسحب من حساب الودائع بواسطة الشيكات أو بشكل شخصي، وعادة لا تعطي للمودع في الحساب أي فوائد.

[1] – أبو عتروس عبد الحق، **الوجيز في البنوك التجارية**، بهاء الدين للنشر والتوزيع، قسنطينة، الجزائر، 2000م، ص 15.

- **حسابات الجارية المدينة:** وهي حسابات تتمثل في السلف و التسهيلات الائتمانية والقروض التي يمنحها البنك لعملائه.
- حسابات الأجل وأنواعها: وهذه الحسابات عادة ما تكون هناك شروط تحدد عملية السحب منها ولا يتم السحب منها إلا بشكل شخصي، ويعطي صاحبها فائدة عليها حسب شروط فتح حسابات.

2- **خلق النقود الودائع** : تعتبر وظيفة خلق النقود الودائع التي تؤديها بنوك التقليدية والفكرة في خلق البنوك لتقود الودائع تأتي من اعتياد الأفراد في المجتمعات الحديثة من تسوية مدفوعاتهم عن طريق الشيكات التي يسحبونها على ودائعهم.[1] انطلاقا قامت من وظيفة قبول الودائع والإقراض تتمكن البنوك من خلق نقود الودائع فالبنوك تقدم قروضا للجمهور من الودائع تملكها ومن الودائع ليس لها وجود لديها، وذلك بإحلال بنك تعهد بالدفع محل النقود الفعلية فيما يمنحه من القروض؛ وبذلك يخلق البنك وسائل دفع تقوم مقام النقود، وتتمثل فيقدره الزبون على التعامل تلك الوسائل وهي في شكل كتابي مثل الشيك.

3- **منح القروض والسلف (الائتمان)** : هذه الوظيفة كما ذكرنا سابقا توازي في النشأة والأهمية وظيفة قبول الودائع ،وهي وظيفة متلازمة مع وظيفة قبول الودائع، فالبنوك لن تستطيع الحصول على الودائع دون مقابل لأصحاب هذه الودائع، سواء كان هذا المقابل على شكل خدمات، ومن أهم الوسائل التي تمكن البنوك من تقليل تكاليف الودائع إضافة إلى تكلفة الأموال من مصادر الأخرى هي استثمار هذه الأموال المتاحة بشكل فعال، وأهم وسيلة لاستغلال هذه الموارد المتاحة وهي وسيلة منح القروض و الائتمان مقابل الحصول على الفائدة محددة مسبقا من المفترض تختلف أشكال القروض والائتمان، منها ما يعتبر قرضا بشكل مباشر مثل القروض قصيرة وطويلة الأجل أو بشكل غير مباشر مثل خصم الكمبيالات.[2]

4- **خصم الأوراق التجارية:** إن الحاجة الملحة لرجال الأعمال والأفراد والمؤسسات إلى سيولة الحاضرة تجعلهم يتوجهون إلى البنوك التجارية من أجل تحصيل أوراقهم التجارية قبل تاريخ

[1]- رشد العصار، رياض الحلبي، **النقود والبنوك**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2000م، ص 67.

[2]- أبو عتروس عبد الحق، **الوجيز في البنوك التجارية**، مرجع سابق، ص 17.

استحقاقها، وذلك مقابل فائدة يستحقها البنك نظير عملية الخصم التي قام بها وتسمى هذه الفائدة بمبلغ الخصم ويطلق على هذه العملية بعملية خصم الأوراق التجارية.

المطلب الثالث: موارد استخدامات البنوك التقليدية

أولا: موارد البنوك التقليدية

تنقسم موارد البنوك التجارية إلى موارد ذاتية وموارد غير ذاتية وهي كالآتي:

1- **الموارد الذاتية:** وتتمثل فيما يلي:

- **رأس المال المدفوع:** أي رأس المال الذي يملكه الملاك والمساهمون عند إنشاء البنك، والذي يدفعه أيضا عند التفكير بزيادة رأس المال وهو ضروري لبداية عمل البنك.[1]

وينقسم رأس المال المدفوع في البنك إلى:

أ- قسم يستطيع مدير البنك أن يطلبه في أي وقت.

ب- قسم يسمى رأس المال الاحتياطي يستطيع المدير أن يطلبه في حالة فشل البنك المسؤولية المساهمين بقيمة رأس المال الاحتياطي تقوي مركز البنك لدى مودعين.

- **الاحتياطات:** وهو مبلغ من صافي أرباح المؤسسات المالية يقتطع لمواجهة أي طارئ قد يتعرض له البنك في المستقبل وتنقسم إلى:[2]

أ- **احتياطي قانوني:** وهو نسبة مئوية يقتطعها البنك كل عام من صافي أرباحه وبشكل إجباري وفي الغالب تكون النسبة 10%، ويبقي البنك هذه النسبة حتى تعادل القيمة الاسمية الأسهم في البنك أي حتى يتساوى الاحتياطي القانوني مع رأس المال المدفوع بالكامل، ويعد الاحتياطي القانوني وسيلة للوقاية من أي خسارة قد تنتج عن قيام البنك بعمليات مختلفة.

ب- الاحتياطي الاختياري هو احتياطي يكونه البنك من تلقاء نفسه بشكل اختياري وذلك بأن يقتطع نسبة معينة من صافي الأرباح كل العام احتياطي اختياري يودع لدى البنك المركزي لتحقيق هدفين:

[1] - أزاد قاسم، **إدارة البنك التجاري**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في إدارة الأعمال، كلية الآقاتة، دمشق، سوريا، 2003، ص7.

[2] - رشيد العصارة، رياض الحلبي، **النقود والبنوك**، مرجع سابق، ص 78.

- تدعيم المركز المالي للبنك وكسب ثقة المتعاملين؛
- لمواجهة أي خسارة طارئة تواجه البنك زيادة على الاحتياطي القانوني، كانخفاض في قيمة الأصول وغيرها.

ت- **الاحتياطي العام:** وهو احتياط آخر يقتطعه البنك صافي أرباحه بنسبة معينة لمواجهة أي خسارة قد تتعرض لها، تزيد على الاحتياطي القانوني والاختياري.

- **الأرباح الغير موزعة:** عادة ما يترتب عن نشاط البنك أرباح في نهاية السنة لا يقوم بتوزيعها كلها بل جزء منها والباقي يضاف إلى رأس مال البنك.[1]

- **المخصصات:** تستخدم المخصصات في تعديل الأصول لتجعلها مماثلة لقيمتها الحقيقية في تاريخ إعداد الميزانية طبقا لأسس التقييم المتعارف عليها ومن أمثلة المخصصات نجد مخصص الديون المشكوك فيها مخصص الاستهلاك مخصص هبوط أسعار الأوراق المالية.[2]

2- **الموارد الغير الذاتية:** تتمثل الموارد الغير الذاتية في:

- الودائع: تتمثل الودائع المصدر الرئيسي في موارد البنك ويمكن تصنيفها إلى الأنواع التالية:[3]

- **ودائع التوفير:** هي مبالغ التي يدخرها صغار المدخرين وتلجا إليها البنوك لتشجيع ذوي الدخل المحدود على الادخار وفي نفس الوقت تكون مصدر من مصادر البنك وإجراءات الإيداع والسحب وهذا النوع من الودائع يكون أسهل ولكن معدل الفائدة عليها يكون أقل مقارنة بالودائع الأخرى.

- **الودائع الجارية:** وتعرف كذلك باسم ودائع تحت الطلب حيث أن الزبون يستطيع أن يسحبها في أي لحظة من الزمن وبدون إخطار البنك، بذلك وهي ودائع لا تدفع عنها فوائد.

---

[1]- عاشوري صورية، **دور نظام التقييم المصرفي في دعم الرقابة على البنوك التجارية**، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، تخص دراسات مالية ومحاسبة معمقة، جامعة فرحات عباس، سطيف، بحث لم ينشر، 2011/2010م، ص9.

[2]- موسى ولد الشيخ، **البنوك التجارية ودورها في التنمية الاقتصاد**ية، مذكرة ماجستير في علوم الاقتصادية وعلوم السياسية، تخصص النقود ومالية، جامعة الجزائر، بحث لم ينشر، 2003/2004م، ص8.

[3]- حسين محمد سمحان إسماعيل يونس أمين، **اقتصاديات النقود والمصارف**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2001م، ص125-126.

- **الودائع الأجل**: وتكون لأجل محدود ولا يمكن سحبها قبل انتهاء المدة وتدفع البنوك فوائد لأصحاب هذه الودائع.
- **الودائع بإخطار**: وهي الفوائد التي تكون عليها فائدة لكي يتعين على صاحبها أن يخبر البنك قبل سحبها بزمن معين والفائدة تكون أعلى مقارنة منها بالودائع بإخطار.
- **الأرصدة الدائنة للبنوك المحلية والمراسلون**: وتشمل الأرصدة الدائنة للبنوك المحلية سواء التجارية أو المتخصصة وكذلك الأرصدة الدائنة للبنوك والمراسلين بالخارج والناتجة عن التعامل المصرفي فيما بينهم.[1]
- **موارد من البنك المركزي والبنوك الأخرى**: يعتبر البنك المركزي مصدرا أساسيا من مصادر تمويل تجارية: عن طريق تقديم قروض لها بضمان أصولها أو بإعادة خصم ما لديها من أوراق تجارية وتعتبر هذه العملية من الوظائف الأساسية للبنك المركزي التي يلتزم بأدائها لهذه البنوك في أوقات الأزمات أو العسر المالي، وهذا لا يعني التزام البنك المركزي بتمويل نشاطات هذه البنوك ولكن المقصود من قيامه بمهمة تقديم العون المالي لها هو توفير القدر اللازم لها من الأموال النقدية السائلة للوفاء بالتزاماتها تجاه المودعين في أوقات الأزمات الاقتصادية فقط وذلك للحفاظ على النظام المصرفي وحمايته من الانهيار في هذه الظروف وكذلك من أجل توفير العلاقات بين البنوك التجارية الأخرى العاملة معه في حقل النشاط المصرفي.[2]

ثانيا: استخدامات البنوك التجارية

وتتمثل استخدام بنوك التجارية فيما يلي:

1- **القروض**: وتمثل القروض أهم استخدامات البنوك التجارية مواردها ويمكن تصنيفها إلى الأنواع التالية:[3]

- **قروض طويلة الأجل**: وهو الائتمان الذي تفوق مدته سبع سنوات وهذا النوع من القروض موجب التمويل الأصول الثابتة، أي استخدامات ثقيلة كالمباني والمعامل تجهيزات ضخمة ... الخ،

[1]- عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف، **تنظيم وإدارة البنوك**، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2000م، ص 219.

[2]- السيد عبد مقصود دبيان وآخرون، **المحاسبة في بنوك وشركات تأمين**، دار المعرفة الجامعية، مصر،1999، ص 17.

[3]- موسى ولد شيخ، **البنوك التجارية ودورها في تنمية الاقتصادية**، مرجع سابق، ص 61-62.

أي استثمارات التي فترة اهتلاكها تتجاوز سبعة سنوات، وهذا النوع يمكن أن يصل في بعض الأحيان من الائتمان فهي الرهن الرسمي بالدرجة الأولى الرهن العقاري والرهن الحيازي أما الفائدة عن هذا النوع من القروض فتحددها السلطات المعنية.

- **قروض متوسطة الأجل:** هذا النوع من القروض تزيد فترته عن سنه وتقل عن عشرون سنه فبعد أن كان يقتصر التعامل المالي على التمويل القصير الأجل اتجهت البنوك التجارية إلى تمويل المشروعات والمنشآت بقروض متوسطة الأجل تصل إلى خمس سنوات وغالبا ما يتم هذا النوع من القروض في شكل أقساط يتم تحديد مواعيد استحقاقها وقيمتها في شروط عقد الإقراض ويكون سعر الفائدة فيها أعلى من الفائدة القروض قصيرة الأجل.
- القروض قصيرة الأجل: هي نوع من أنواع القروض التي لا يتجاوز أجلها سنة ويشكل هذا النوع من القروض الجزء الأكبر من أنواع القروض التي تقدمها البنوك التجارية ويتم الوفاء بها الخصم تمهيلات صندوق القرض الموسمي.

ثالثا: أسس العمل البنكي

تقوم البنوك التجارية على مجموعة من أسس التي تحكم أنشطتها وتحدد طبيعة عملها وهذه الأسس هي:

1- **سلعية النقود:** تقوم البنوك التجارية بالنظر للنقود على اعتبار أنها سلعة يتم الاتجاه بها حيث يقوم البنوك التجارية بالتعامل بالنقود ذاته بيعا وشراءا، وذلك من خلال إصدار مجموعة من الخصوم المالية التي يفضلها المقرضون بأسعار فائدة منخفضة ومن ثمة تقوم بتوظيف هذه الأموال في أصول يفضلها المقترضون عند توظيف أعلى من سعر الفائدة المدفوع للمودعين.[1]

2- **سعر الفائدة:** إن سعر الفائدة التي يدفعها البنك التجاري على الودائع، وتلك التي يأخذها من القروض عبارة عن ثمن المدفوع أو المقبوض، نظير الاستعمال المال وهذا سعر في نظر الاقتصاديين الرأسماليين يعتبر عصب النظام المصرفي، كما تعتبر سعر الفائدة أحد أهم آليات البنوك التجارية في تمويل النمو والتوسع، فزيادة سعر الفائدة سوف يؤدي إلى زيادة حجم الودائع أي الادخار وبالتالي زيادة قدرة البنك على منح الائتمان.[2]

[1]- مريم سعد رستم، **تقييم مداخل تحول المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية نموذج مقترح للتطبيق على المصارف السورية**، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في العلوم المالية والمصرفية، جامعة حلب، سوريا، 2014، ص7.

[2]- محمد محمود العجلوني، **بنوك إسلامية: أحكامها، مبادئها، تطبيقاتها المصرفية**، دار ميسرة، عمان، 2008، ص7.

3- **تجمع الودائع والمدخرات استناد القاعدة الدائنية والمديونية:** إن جوهر عمل البنك التجاري يكمن في قيامها بتلقي الودائع بمختلف أنواعها والتي تستحق عند الطلب أو بعد فترة من الزمن ومن ثم نقوم باستخدام هذه الودائع لمنح القروض والتسهيلات الائتمانية المختلفة.

وتعتبر وظيفة منح الائتمان أهم وأخذ وظائف البنوك التجارية، وذلك أن الأموال التي تمنحها كقروض ليس ملكا لها بل هي أموال المودعين، لذلك تقوم إدارة البنوك التجارية مع سياسته الائتمانية بما يحقق حسن وسلامة استخدام الأموال المتاحة مع تحقيق عائد مناسب.[1]

4- **التنويع المالي:** تحصل البنوك التجارية على أموال من مصادر متنوعة وبآجال مختلفة من المودعين، ستفهم بإعادة توزيع آجال الودائع وتحويلها إلى توظيفات قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل للمقترضين من العملاء، وتجري البنوك هذا التنويع بقصد مواجهة مخاطر الإقراض والاستثمار، ذلك بتمويل العديد من أصول التي تتميز بتنوع العائد والخطر.[2]

[1]- مريم سعد رستم، **تقييم مداخل تحول المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية نموذج مقترح للتطبيق على المصارف السورية**، مرجع سابق، ص 7.

[2]- عبد الحميد الفاتح المغربي، **الإدارة الإستراتيجية في بنوك الإسلامية**، بحث مقدم في بنك الإسلامي للتنمية البحوث والتدريبات، جامعة المنصورة جدة، 2004، ص 78.

خلاصة الفصل

إن توجه شريحة كبيرة من المجتمع إلى الصيرفة الاسلامية فرض على البنوك التقليدة الدخول لهذا السوق وذلك بفتح نوافذ اسلامية على مستوى البنوك وغروعها من أجل استقطاب المتعاملين هذه الدراسة في فصلها الأول تبين مفهوم وتعلايف آلية النوافذ الاسلامية وسرد تاريخ نشأتها والأسباب التي أد لنشأتها، كل هذا يعطي صورة أوضح حول هذه آلية.

بعد التطرق في الدراسة إلى بيان أهداف هذه النوافذ وبيان موضوعيتها تلك أهداف وذكر الأهداف جعل القارئ يفهم ويفقه مادور هذه النوافذ في الصيرفة الاسلامية.

الفصل الثاني

النشاط المصرفي الاسلامي لدى البنوك التقليدية

الفصل الثاني: النشاط المصرفي الاسلامي لدى البنوك التقليدية

تمهيد

كما هو معلوم ان البنوك التقليدية تقدم العديد من صيغ المعاملات المصرفية التي تحاول من خلالها استقطاب الأموال واستثمارها.

كل هذه الصيغ قائمة على القروض بفائدة ربوية، لذلك اتخاذ قرار تحول المصرف للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية لابد أن يصحبه تصحيح مسار وفي هذا الفصل أقدم على تحول البنك التقليدي ونشاطه لنشاط المصرفي الإسلامي.

وعلى ضوء هذا قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين تتضمن كل منهما:

- المبحث الأول : ماهية النشاط المصرفي الإسلامي.
- المبحث الثاني : تحول البنوك التقليدية للنشاط المصرفي الإسلامي.

المبحث الأول: ماهية النشاط المصرفي الإسلامي

تعتمد المصارف الاسلامية كغيرها من المؤسسات المالية، على تقديم خدماتها من خلال حشد الموارد المالية في تأدية مختلف أنشطتها ووظائفها، من أجل إدارة سليمة، وفيما يلي سيتم التعرف على النشاط المصرفي الاسلامي.

المطلب الأول : مفهوم النشاط المصرفي الإسلامي

تمارس المصارف الإسلامية نشاطها بإستفادة من أبواب المعاملات في الفقه الإسلامي، والاستفادة من تجارب العملية للمصارف التجارية بما لا يخالف الشريعة المستحدثة، ثم باستقراء الأحكام الفقهية في الجوانب المستحدثة والجديدة من معاملات المصرفية عن طريق الاجتهاد والاستنباط من الفقهاء وعلماء الشريعة في العصر الحاضر على الضوء أصول الشريعة المقررة الثابتة و النصوص الفقهية الواسعة.

أولا : مفهوم النشاط المصرفي الإسلامي.

باعتبار أن الخدمات لا يمكن تقديمها في المصارف الإسلامية إلا إذا كانت موافقة لأحكام الشريعة الإسلامية، ولا تحتوي على أي مخالفة شريعية أو شبه الربا، والالتزام في كافة مراحل انتاجها وتقديمها وتقديمها بالشريعة الإسلامية أحكاما وقيما وأخلاقا.[1]

فإذا كان البعد الأول يرتبط بالعميل، فإن البعد الثاني يرتبط بالخدمة ذاتها. فالخصائص تعبر عما تؤديه الخدمة، في حين تعبر المنافع عما يحصل عليه العميل وفي الثالث تعبير عن إدارة المصرف لمزيج من البعدين يحقق أهداف المصرف وفي الرابع تمييزا للمصارف الإسلامية عن المصارف الربوية.

وكذلك يرتبط مفهوم النشاط في المصارف الإسلامية بدفع الضرر وفق القاعدة الفقهية. الضرر لايزال وأصلها قول رسول الله صلى الله عليه وسلم: " لاضرر ولا ضرارا" حيث عد الحديث أساساً لجلب المصالح ودرء المفاسد، بحيث تشمل دفع الضرر العام أو الخاص بعد وقوعه بما يمكن من التدابير التي تزيل آثاره، وتمنع تكراره.[2]

[1] – الوادي محمود ونزال عبد الله، **تسويق الخدمات المصرفية الإسلامية**، ص 170.

[2] – عبد الله ابراهيم نزال ومحود حسين الاوي، **الخدمات في المصارف الإسلامية**، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع عمان، شارع الملك حسين، مجمع الفحيص التجاري، 2010م، ص 80.

لقد شهدت الساحة المصرفية محليا واقليميا مؤخرا تطورا هائلا في تقديم العمليات المصرفية الإسلامية الشاملة سواء كانت على شكل انشاء مصارف إسلامية جديدة، أم بتحول مصارف تقليدية إلى مصارف إسلامية بالكامل.[1]

وأيضا يمكننا أن نقول عن النشاط المصرفي الإسلامي والذي يشمل كلا من النشاط النقدي والنشاط المالي، فهذه الأنشطة الثلاث من صعب تفريقها أو عزلها عن بعضها في لحظة معطاة، فالضرورة المنهجية فقط تقول انه يمكننا تعريف كل نشاط على حدى مع تأكيدنا بأن نقصد بالنشاط المصرفي الأنشطة الثلاث في بحثنا.[2]

فالنظام المصرف الإسلامي يرتكز إلى ايديولوجية وفلسلة منبثقة من العقيدة الإسلامية التي وضعت ضوابط خاصة لممارسة النشاط المصرفي وأهمها تحريم الربا. وأما عن أهدافه فتتلخص في توفير وسائل الدفع اللازمة لإجراء المبادلات وفي توفير الموارد اللازمة لتمويل الاقتصاد لأجل قصير أو طويل، وكذا في إدارة وتسيير وانتقال ملكية رؤوس الأموال داخل حدود البلاد أو خارجه وأما عن آليات فهناك جملة مصادر وصيغ ومؤسسات أحيط بها القيام بتعبئة المدخرات وايجادهم طرق استثمار ها ومؤسسات اللازمة.[3]

يمكننا حصر ضرورة وأهمية العمل المصرفي الإسلامي من ناحية اقتصادية والتنموية في نقاط تالية:[4]

- إن عمل المصرف الإسلامي بما يوفره من صيغ للتمويل ومايقترحه من مؤسسات لنفس الغرض أكثر قدرة على التعبئة الموارد وتوجيهها للأغراض التنموية؛
- إن النظام المصرفي الإسلامي أكثر قدرة على توزيع المتاح من الموارد على أفضل الاستخدامات لأغراض اقتصادية؛
- إن أساليب عمل النظام المصرفي الإسلامي كفيلة بتحقيق توزيع أكثر عدالة للدخل القومي؛
- إن هذا النظام يستطيع أن يساهم بصورة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ونقدي في محاربة التضخم.

---

[1]- www.bltagi.com

[2]- محمد فرحي،"**محاولة لتحديد إطار الدراسة في الاقتصاد القيمي**"، رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1994م، ص 244.

[3]- عبد الرحمن يسري أحمد، **دور البنوك الإسلامية في تنمية الاقتصادية**، مقال منشور يوم 2005/05/30م، موقع www.islamonline.net .

[4]- عبد الرحمن يسرى أحمد، مرجع نفسه.

لقد ناقش الاقتصاديون المسلمون هذه المسائل المذكورة من عدة جوانب، وأثبتو بما لايدع مجالا لشك ان آليات معدل الربح التي يؤمنها النظام المصرفي الإسلامي أفضل بكثير من آليات الفائدة المعمول بها ومايزيد من تأكيده هذه الأهمية ان وهم عدم إمكانية قيام نظام مصرفي يغير فائدة بدأ يتبدد في نظر الاقتصاديين الغربيين أنفسهم الذين اقتضتهم الموضوعية في طرح وألهمتهم دراسات الميدانية عديدة وقادتهم إلى جملة حقائق مفادها:[1]

- إن سعر الفائدة ليس عاملا يذكر في تحديد مستوى الاستثمار، أي أن الطلب على الاستثمار يعد مرن بالنسبة لسعر الفائدة (استقصاءات P.W.HNDREWS و J.E.MEADE)
- إن سعر الفائدة اداة رديئة في تخصيص الموارد وتعزز الاتجاهات الاحتكارية (W.CONRAD و L.JOHNSN)
- إنه لا يوجد ترابط ايجابي كبير بين فائدة وادخار (أراء J.M.KEYNES و P.SAMNECSON)
- أنه مانع كبير من استثمار (دراسة H.LEIBLING التجربة الأمريكية)
- أنه من أهم عوامل عدم استقرار في اقتصاديات الرأسمالية المعاصرة (M.FRIEDMAN و H.SIMONS و H.MINSEY)

وعليه يمكننا أن نضع صوتنا إلى صوتهم المدعم بالدراسات، فنقول بأن معدل الربح هو محرك الاساسي للاقتصاديات المعاصرة، ونقول إضافة إلى ذلك أن صيغ التمويل الإسلامية معتمدة أساسا على معدل الربح وهي بديل للصيغ الربوية الحالية، وهي الحل الأمثل للازمات الكثيرة التي يجرها معدل الفائدة على اقتصاديات عالمية، وهي ملجأ من الوقوع في الحرام وهي الضامن للتقيد بتوجيهات ديننا الحنيف وهي السبيل للرجوع في النظام الاقتصادي والمالي والنقدي العالمي، وهي المنفذ للتخلص من ربقة المديونية العالمية من الذل والتخلف.

[1]- عبد الحميد الغزالي، **سعر الفائدة أو معدل الربح لإدارة النشاط الاقتصادي معاصر**، بحث مقدم لملتقى الاقتصاد الإسلامي وتحقيق التنمية الشاملة بالجزائر، 1990م، ص 23 .

ثانيا :الجذور التاريخية للنشاط المصرفي الإسلامي:[1]

يسود الاعتقاد بأن النشاط المصرفي والمالي صناعة غربية لكونها مرتبطة عضويا بالربا المحرم في شرعنا، فالغرب يحتكر هذه الصناعة لأنه لا يبالي بالحلال والحرام أما المسلمون فلا ينبغي أن يمارسوها لأنها منقطعة الصلة بتاريخهم وثقافاتهم وعقيدتهم.

وقد ترسخ هذا الظن شيئا فشيئا لدى المسلمين نتيجة لعدة عوامل أهمها الاستعمار البغيض للعالم الغربي لجل الدول الإسلامية، وانسلاخ الكثير من المسلمين من عقيدتهم وتراثهم بعد الاستقلال، فكانت النتيجة أن ذهب بعض الباحثين المختصين في تراث والحضارة الإسلامية إلى القول بأن التحريم الرباني الإسلامي كان سببا اساسيا في عرقلة أعمال البنوك والائتمان مع مايجره ذلك من عرقلة النشاط الاقتصادي ككل.

وبالتالي ساهم بشكل كبير في تخلف المسلمين، وراح البعض الاخر يحاول أن يحرر الربا ويضع الفتاوى الباطلة، ودرجة الجامعات في جل الدول الإسلامية على تدريس التاريخ الغربي للعمل المصرفي، وكأن المسلمين لا علاقة لهم بهذا النشاط.

وأصل أن المسلمين عرفوا العمل المصرفي منذ البعثة، ففي عهد الصحابة عرف نظام الايداع المصرفي الذي تتقلب فيه الوديعة إلى قرض يرد بمثله عند الطلب، فقد روى ابن سعد في الطبقات الكبرى عن عبد الله ابن زبير أن الرجل كان يأتي أباه – أي الزبير بن العوام– بالمال ليستودعه إياه، فيقول الزبير: "لا، ولكن هو سلف اني أخشى عليه الضيعة".[2] أي أنه كان يقرض المال المستودع من جديد وكان من نتيجة ذلك أن تجمع لدى الزبير بن العوام بهذه الطريقة ألفا ومائتا ألف درهم[3]، أي مليونان ومائتا ألف درهم (2200000) في وقت كانت تباع فيه شاة بدرهمين.

ويستدل من هذا التصرف عدة أمور :[4]

[1]– سامي حسن محمود، **المصارف الإسلامية والتنمية المتكاملة**، بحث لملتقى اقتصاد اسلامي وتحقيق التنمية الشاملة بالجزائر، 1990م، ص 7.

[2]– محمد ابن سعد، **الطبقات الكبرى**، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، 1957م، ج3، ص109.

[3]– نفس المرجع، ص 109.

[4]– سامي حسن محمود، **المصارف الإسلامية والتنمية المتكاملة**، مرجع سابق، ص8.

- انتقال مفهوم الوديعة من أمانة إلى قرض، وهو ماعرفه الفرنسيون بعد مرور مايزيد عن عشرة قرون؛
- أن مبالغ المودعة لم تكن مملوكة لشخص واحد، وإنما لعدد غير محدود من الأشخاص، وهذا يعني زبير كان معروفا ومعتمدا لهذا النوع من ايداع؛
- إن المسلمين من اهتمامهم المفرط بهذا النشاط، وادراكهم لحساسية وحرصهم على القيام به على أكمل وجه، رشحوا له رجالا من اتقى الناس وأقربهم من رسول الله صلى الله عليه وسلم؛
- أن العملية تجاوزت حدود مكة، فكان الرجل يتلقى الودائع من كافة أنحاء شبه جزيرة العرب، فيروى أنه لما توفي نادى ابنه من بعده لاربعة أعوام في مواسم الحج:" من كان له لدى الزبير مالا فليأتنا فلنقضه".[1]

وفي مجال التعامل بالمعاملات روى ابن البيهقي في "السنن الكبرى" عن ابن عمر رواية تفيد جواز المصارفة بين العملات المختلفة في عهد النبي صلى الله عليه وسلم حيث سأله ابن عمر: "إني أبيع الإبل بالبقيع فأبيع بالدنانير وآخذ الدارهم، وأبيع الدراهم وآخذ الدنانير". فقال عليه الصلاة والسلام :" لا بأس أن تأخذها بسعر يومها ما لم تفرقا وبينكما شيء".[2]

وفي مجال تحويل العملة المعمول به في أيامنا، فقد روى السرخسي في "المبسوط" ان ابن عباس كان يأخذ الورق – الفضة ا لمضروبة– دراهم بمكة على أن يكتب بها إلى الكوفة.[3] وكان عبد الله بن الزبير يأخذ من قوم دراهم بمكة ثم يكتب لهم بها إلى مصعب بن الزبير بالعراق فيأخذوها منه.[4]

وفي مجال استعمال الصكوك المسحوبة على الصيارفة لتأدية المدفوعات بدلا من الدفع النقدي، فقد كان هذا الأمر مقبولا ومتداولا، وحتى في حالة إعطاء المنح والمكافآت للشعراء والأدباء وأمثالهم، لقد روى ياقوت الحموي.[5] في "معجم البلدان" رواية عن شاعر جحظة البرمكي الذي أخذ منحة بصك فلم يرد المسحوب عليه اعطاءه قيمتها فكتب للساحب قائلا:

إذا كانت صلاتكم رقاعا تحرر بالأنامل والأكف

[1]– محمد ابن سعد، **الطبقات الكبرى**، مرجع سابق، ص 108.

[2]– رواه البهيقي بسنده عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

[3]– شمس الدين السرسخي، **المبسوط**، دار المعرفة، بيروت، 1978م، ط03، ج 04، ص 53.

[4]–عبد الله بن قدامة، **المغني**، دار الكتاب العربي، بيروت، 1972، ج04، ص262.

[5]– ياقوت الحموي، **معجم البلدان**، مكتبة عيسى البابي الحلبي وشركائه، مصر، د.ت، ص 241-242.

ولم تكن الرقاع تجر نفعا فهاخطي خذوه بألف ألف

وكتب أحمد أمين في "ظهر الإسلام" ان المعاملات المصرفية في الإسلام كانت متداولة وشائعة في مختلف البلدان الإسلامية، خاصة في القرن الرابع الهجري، بينما تعرف أروبا أول أمر خطي بالدفع إلا في بداية القرن الثالث عشر ميلادي.[1]

ونقل صبحي الصالح في كتابه "النظم الإسلامية" أن استعمال الصكوك للأغراض التجارية في سوق البصرة أصبح من الشهرة بمكان، إذ أصبح وجود الصراف لا غنى عنه في سوق البصرة في القرن الرابع الهجري.[2]

وينقل الرحالة الفارسي ناصر خسرو في كتابه "سفر ناسة"، شيوع التعامل بالصكوك في بلاد المسلمين في القرن الخامس هجري، حيث قال:" وينصب السوق في البصرة في ثلاث جهات كل يوم، ففي الصباح يجري التعامل في سوق خزاعة وفي طهر سوق عثمان، وفي مغرب سوق القداحين، والعمل في السوق هكذا، كل من معه مال يعطيه للصراف، ويأخذ منه صكا، ثم يشتري كل مايلزمه، ويحول الثمن على الصراف، ولا يستخدم المشتري شيئا غير صك الصراف طالما كان يقيم بالمدينة".[3]

هذه النبذة التاريخية مقتضية جدا عن ممارسة المسلمين للعمل المصرفي والمالي، فيها رد صريح على الادعاءات الغربية القائلة بأن أول صك في العالم سحب من بريطانيا في القرن السابع عشر الميلادي وفيها تنبيه لبني جلدتنا لإعادة الاعتبار لهذا النشاط وإمكانية وفق ما تقضيه شريعتنا، ولمن أراد الاستزادة من هذه الأثار والروايات فكتب التراث تغص بها.

[1]- أحمد أمين، **ظهر الاسلام**، مكتبة النهضة العلمية، قاهرة، ج 01، ط03، 1963م، ص 108.

[2]- صبحي صالح، **النظم الإسلامية**، منشؤها وتطورها، دار العلم للملايين، بيروت، 1965م، ص 397.

[3]- ناصر خصرو، **سفر ناسة**، ترجمة يحي الخشاب، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، طبعة الأولى، ص 96.

المطلب الثاني: خصائص النشاط المصرفي الإسلامي

ويتحدد النشاط المصارف الإسلامية فيما يلي:

أولا : النشاط المصرفي الإسلامي الاقتصادي

تقدم المصارف الإسلامية كافة الخدمات المصرفية والاستثمار ية طبقا لأحكام الشريعة، وتتجنب ممارسة كافة أنواع الظلم كالربا والرشوة.

ثانيا: النشاط المصرفي الاجتماعي

اتجهت المصارف الإسلامية لتقديم الخدمات الاجتماعية للقضاء على التخلف في المجتمع العربي والإسلامي، والمساهمة في نهضته وتطوره، فدعت إلى الادخار والحث على الانفاق والتوسط في الاستهلاك. وتحريم الاكتناز ويتجلى النشاط الاجتماعي للمصارف الإسلامية في أمور كثيرة منها :

1- الوقوف إلى جانب المتعاملين معها

حيث تسعى لمساعدتهم في عثراتهم، وعدم رفع الدعوة عليهم لمجرد تعثرهم في دفع الأقساط المحققة، والصبر عليهم للوصول معهم إلى حلول تضمن استمرار المتعاملين في نشاطهم، مع ضمان حقوق المودعين تطبيقا لقول الله تعالى:" وان كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة". سورة البقرة

2- القرض الحسن

وذلك لمساعدة المحتاجين في تدبير أمور حياتهم بدون فوائد ربوية، لغايات إنسانية كالزواج والعلاج والكوارث، وحوادث الوفيات والديون واعسار وغيرها.[1] وللعلم فإن أموال صندوق القرض الحسن ليست من أموال المودعين بالبنك، بل هي من أموال أهل الخير من جهة، ومن أصحاب الودائع الراغبين حصرا في اقراضها عن طريق البنك كالقروض الحسنة.

والقرض الحسن يستحيل تصوره في بنك ربوي أو في فكرة رآسمالي، بينما ورد صريحا أو قطعيا في القرآن الكريم، والسنة النبوية ودعا إليه الإسلام.

[1]- الدور الاجتماعي لبنك دبي الإسلامي، في مجلة اقتصاد اسلامي، العدد 176 لسنة خامسة عشر، ص 38.

3- صندوق الزكاة

أنشأت المصارف الإسلامية في داخلها صندوق للزكاة وجعلته منفصلا في إدارته وحساباته عن البنك، ووضعت للصندوق لائحة تشرف على تنفيذها هيئة الفتوى والرقابة الشرعية داخل المصرف.

يوجد مجموعة من باحثين يقومون بدراسة الأموال التي تجب فيها الزكاة، وتقديم الحساب الشرعي لها، بالنسبة للأفراد والتجار، والشركات يقومون بالزيارات الميدانية لذلك، مع الدراسات الاجتماعية للعائلات والأسر لتحقيق المعاناة عن المستحقين من الفقراء والمساكين، وبذلك تم إحياء فريضة جمع الزكاة والمتسولين من الفقراء والعالة على المجتمع.

والزكاة تساهم في حياة الاجتماعية، وتعمل على محو الفقر، والتقليل من مخاطره، وفتح فرص عمل، والنشاط الاقتصادي.

ويتسابق المسلمون إلى تسليم زكاة المصارف الإسلامية التي تقوم بتأدية زكاة أموالهم المودعة أيضا في المصرف لثقتهم في حسن توزيعها واستثمارها لصالح المسلمين مما يساعد في حل أهم مشاكل التنمية الاجتماعية الحقيقة، يساعد في تنفيذ المشروعات التي توفر فرص العمالة وتخطي مشاكل البطالة والاحتكار.

4- المساهمة في حل مشكلة الإمكان

وهي من مشكلات التي تواجه معظم المجتمعات المعاصرة، وخاصة في البلاد الإسلامية بالنسبة للفقراء والمحتاجين والمساكين موظفي الدولة، ومتوسطي الدخل، وكذلك محدودي الدخل.[1]

ويتم البناء عن طريق العقود الشرعية كالاستصناع أو مرابحة، أو مشاركة المتناقصة التي يتنازل البنك عن جزء من حصته في المبنى سنويا، إلى أن تؤول المناقصة الملكية الكاملة إلى المتعامل مع البنك.

5- صندوق التنمية الاجتماعي

تتكون حصيلته من التبرعات التي يقدمها الأفراد طواعية للبنك، وتستحق حصيلة هذا الصندوق للتأمين ضد الكوارث التي تصيب المودعين.[2]

[1]- مجلة الاقتصاد الإسلامي، العدد 176، ص 38.

[2]- بنوك بلا فوائد كاستراتيجية للتنيمة الاقتصادية والاجتماعية في الدول الإسلامية، مجموعة محاضرات للدكتور أحمد نجارة، ص51.

ثالثا : النشاط الثقافي والتعليمي للمصارف الإسلامية

أخذت المصارف الإسلامية على عاتقها اعداد الكوادر الرائدة في المجال المصرفي الإسلامي وأنشأت عدة مراكز للاقتصاد الإسلامي بجدة والأزهر وعدد من البلدان أهمها :المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب في البنك الإسلامي بجدة.

وثم إنشاء مركز التدريب والتطوير في بنك دبي الإسلامي ليقوم بتدريب موظفي البنك على المستوى العلمي والعملي المطلوب ومركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي بمصر.

وفي جامعة العالمية بباكستان انشئ المعهد الدولي للاقتصاد، ويضم كلية للاقتصاد الإسلامي حتى الدراسات العليا.

وقامت المصارف الإسلامية بإصدار نشرات للتعريف بها، ثم اصدرت مجلات متخصصة في اقتصاد إسلامي، لتغطية اخبار المصارف الإسلامية، وتقديم البحوث من المختصين فيها والخبراء في المصارف، ومن الفقهاء والعلماء والمفكرين الذين يزودون هاته المجلات بأحكام الشرعية النيرة، والاجتهادات القيمة في المستجدات الفقهية، مع الإجابة عن الفتاوى الشرعية للأسئلة الواردة من المصارف ومن المتعاملين معها، ومن عامة الشعب، وتطرح الآراء والرد عليها للوصول إلى الحق والعدل والصواب، وإزالة الشبهات السائدة بين المسلمين عن المصارف الإسلامية، ومن غيرهم ومن هذه المجالات مجلة النور التي يصدرها بيت التمويل الكويتي، ومجلة الإتحاد الدولي للبنوك الإسلامية التي يصدرها بإسم "البنوك الإسلامية".

وقد أصبحت مصادر أصيلة للمعرفة والاقتصاد الإسلامي والمصارف الخاصة.[1]

وأنشأ البنك الإسلامي الأردني معهد التدريب الخاص بالبنك ويتم فيه تنظيم الدورات المتخصصة لموظفي البنك، لتغطية مختلف الأنشطة والاعمال المصرفية والمالية والإدارية ودورات بأمور الشريعة والتسويق والتحليل المالي والسلوك الوظيفي واللغة الانجليزية وأرسل البنك الإسلامي الأردني موظفيه للقيام بالدورات والبرامج الدراسية وحضور الندوات داخل الأردن وخارجه وفتح أبوابه لتدريب الطلبة من مؤسسات تعليمية من سائر البلاد العربية للإطلاع على تجربة المصرف، ويستقبل طلبة الجامعة الأردنية، ووكالة الغوث، ويقدم

[1]- محمد الزحيلي، **المصارف الإسلامية**، ط 1، دار المكتبي للطباعة والنشر والتوزيع، 1998، ص 37.

العون والمساعدة إلى العديد من الطلبة وباحثين في مجال الاقتصادي الإسلامي وتطبيقاته من الأردن وخارجه.[1]

وتدعو المصارف الإسلامية وتشارك في عقد الندوات والمؤتمرات التي يشارك فيها العلماء والفقهاء والمفكرون والخبراء والمتخصصون في المصارف الإسلامية وقد نظم بنك دبي الإسلامي أول مؤتمر عالمي حول البنوك الإسلامية عام 1499هـ/1979م، وحضره كبار العلماء والمفكرين والاقتصاديين لمناقشة أهم القضايا المصرفية الشرعية ووضع الإطار الشرعي لمعاملات المصارف ثم عقد المؤتمر الثاني عام 1 403هـ/1983م والثالث بدبي 1406هـ/1985م[2].

رابعا: النشاطات الأخرى في المصارف الإسلامية

تقوم المصارف الإسلامية بنشاطات عدة أخرى منها:

1- أقسام خاصة للنساء التي أنشأها بنك دبي الإسلامي، فأنشأ في كل فرع قسما خاص لإنجاز معاملات النساء مع البنك، لتجنب التعامل مع الرجال، والاختلاط المهني عنه، ويحفظ على المرأة عفتها وكرامتها وحياءها وقد أكدت فاطمة التميمي مديرة مصرف أبو ظبي الإسلامي فرع السيدات أن نجاح تجربة فرعها اثبتت أن المرأة أقدر على التفاعل والتعامل مع اختها وان النساء بمقدورهن قيادة سير العمل المصرفي بنجاح تام.[3]

2- إدارة التركات، وتنفيذ الوصايا الشرعية في إطار الخدمات الاجتماعية.

3- أوجدت المصارف الإسلامية فرصا كثيرة للوظائف ليعمل بها الشباب والبنات والخبراء والمختصون وخريجوا الجامعات وهيأت لهم أعمالا كريمة وذات دخل مرموق مع العمال الإداريين وغيرهم.

[1]- البنك الإسلامي الأردني، التقرير السنوي الخامس عشر، 1414هـ/1994م، ص 14-15.

[2]- محمد الزحيلي، **المصارف الإسلامية**، مرجع سابق، ص 39.

[3]- حوار فاطمة التميمي، مديرة فرع السيدات بمصرف أبو ظبي الإسلامي، جريدة البيان الامارتية، الجمعة 06 ربيع الأول 1422هـ الموافق ل 5أيار 2001.

المطلب الثالث : مبادئ النشاط المصرفي الإسلامي

العمل المصرفي الإسلامي بكونه يجمع بين البعد الفكري والثقافي وبين البعد الميداني، ويتمثل البعد الأول الفكري بالفقه النظري للعمل المصرفي الإسلامي المقتبس في حقيقة المعاملات المالية بينما تتمثل البعد الثاني الميداني بمؤسسات مصرفية إسلامية ومن أهم مبادئ النشاط المصرفي الإسلامي:

- عدم التعامل بالربا أخذا وعطاء
- الالتزام التام بقاعدة "الحلال والحرام" عند قيامه بأعماله استثمارية، حيث يجب عليه استقبال الموارد المالية اذا كان مصدرها حراما كما يجب عليه عدم تمويل الشرعية خلال الاقتصادية المحرمة.
- الالتزام بالضوابط الشرعية خلال تقديم "الخدمات المصرفية" كإجراء تحويلات وتحصيل الأوراق التجارية وشراء وبيع العملات الأجنبية.
- استثمار الأموال في العقود المالية المشروعة، التي تتمثل بعدة باقات وأهمها :

- باقة البيوع : بيع المرابحة للأمر بالشراء، بيع سلم، بيع الاستصناع وبيع بالتقسيط.
- باقة الاجارات: الإجارة المعنية، الاجارة الموصوفة في الذمة، الإجارة المنتهية بالتمليك.
- باقة المشاركة: بتمويل الصفقة، مشاركة الدائمة، مشاركة المنتهية بالتمليك المضاربة.[1]

المبادئ الرئيسية للعقود المالية[2]

تمتاز عقود المعاملات ومنتجات إسلامية بأنها مشتقة من الفقه الإسلامي فهي إذن ملتزمة باتباع أحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها في العاملات.

- **المبادئ العامة في التعاقد**

وتتضمن: أهلية القانونية للتعاقد كالعقل والبلوغ والتمييز، التراضي بين أطراف المتعاقدة ومراعاة القوانين السائدة. والملاحظة هنا أن الشريعة الإسلامية تتفق مع القوانين الوضعية في هذا الإطار بالرغم من وجود بعض الفروقات الطفيفة في هذا الخصوص كإعتماد السن القانوني مؤهلة للتعاقد.

[1]- حسن محمد الرفاعي، **مبادئ العمل المصرفي الإسلامي**، ملتقى الفقه الإسلامي الأول، مجمع الكليات الطلبة بجامعة الشارقة، بتاريخ 4-5 يناير 2016، ص ص 23-24-25.

[2]- محمد عمر جاسر، **نحو منتجات مالية اسلامية مبتكرة**، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر المصارف الإسلامية اليمنية مقام تحت عنوان "الواقع وتحديات المستقبل" تنظيم نادي رجال أعمال اليمنيين في فترة 20-21 مارس 2010، صنعاء، جمهورية العربية اليمنية، ص 314.

- **مبادئ خصوصية في معاملات مالية إسلامية**

وتشمل الإلتزام الأخلاقي والقيمي للإباحة الشرعية، التوازن، والحاجة الحقيقية. لذلك وحتى يكون المنتج مقبولا، من جهة النظر الشرعية، فيتوجب حينها أن يكون أخلاقيا وموافقا للقيم الحميدة، فكما أن الشريعة شجعت على العمل والتجارة وكسب حلالا فإنها منعت المنتجات والخدمات المحرمة أخلاقيا.

المبدأ الثاني هام هو إباحة الأصلية للمعاملات، فالشريعة قررت في قواعدها وضوابطها الفقهية القاعدة الشرعية التي نصت على أن "أصل في بيوع الإباحة". المنبثقة من أصل العام "أصل في أشياء الإباحة"، حيث يثبت النهي، وهذا في كل شيء ما لم يتصادم مع دليل شرعي من مصادر الأصلية وكان مما اقتضته مصالح الناس العامة ولم يشتمل على مفسدة راجحة.

أما مبدأ التوازن فيتطلب وجود العدالة في تحمل كل من طرفي العقد لالتزاماته مقابل الحصول على حقوقه، فلا ينبغي أن يتحمل طرف التزامات الطرف الآخر ولا ينقص من حقوقه، ويجب كذلك مراعاة الإلتزام بالشروط فالمسلمون عند شروطهم،وذلك للقضاء على النزاع والخصومة.

المبدأ الأخير الواقعية : أي أن حاجة وتلبية الاحتياجات والتعاملات اقتصادية هي الباعث على التعاقد وليس مجرد البعث.

وكما لشريعة الإسلامية مبادئ فإن لها غايات وأهداف، تدور حول الأمور العامة وقصدت إلى حفظها في الناس "تحقيق مصلحة العباد في الدنيا والآخرة لكي يقوم الناس بخلافة الأرض وذلك لجلب المنافع لهم ودفع المضار عنهم وإخلاء المجتمع من الفاسد.

وتنقسم المقاصد الكلية إلى ثلاث مستويات : الضروريات: حفظ النفس، حفظ الدين، حفظ العقل، حفظ النسل والعرض، حفظ المال.

الحاجيات: وهي ماتحتاج إليه الأمة لتحسين أحوالها.

التحسينات: وهو أخذ بمحاسن العادات والاخلاق.

ولقد عد حفظ المال من مقاصد الضرورية، وتقوم فلسفته الشرعية على اعتبار أن المال وسيلة لا غاية، وسيلة حياة إنسان ومعاشه، ومن أجل ذلك نظم الإسلام التشريعات حتى لايجر الى طغيان.

أما مقاصد أخرى في حفظ المال فتتضمن الوضوح(توثيق والإشهاد)، العدل في أموال من حيث المساواة بين الناس، الإنفاق المحمود في النفقة الواجبة الكف من الإمساك المذموم والنهي عن الشح والبخل وأخيراً دفع المظالم. حيث منع التعدي بالنهب والسرقة والسلب والغصب وكل أعمال بالباطل.

كما يمكن إيجارها كما يلي:[1]

- الإلتزام بالضوابط الشرعية في المعاملات المالية وتتنوع إلى :
  - تحريم الربا؛
  - تحريم الاكتناز؛
  - استثمار المال في طيبات وتجنب الخبائث؛
  - الالتزام بأخلاق مالية في المعاملات؛
  - إلتزام بقاعدة الخراج بالضمان والغرم بالغنم؛
  - مبدأ استمرار الملك لصاحبه مرحبا؛
  - مبدأ ارتباط التمويل بالجانب المادي من الاقتصاد.

[1]- قدي عبد المجيد وبوزيد عصام، **التمويل في اقتصاد الإسلامي، مفهوم ومبادئ**، ملتقى الدولي الثاني حول أزمة مالية الراهنة والبدائل مالية مصرفية، النظام المصرفي الإسلامي نموذج، 5-6ماي 2009، مركز الجامعي خميس مليان، ص 4.

المبحث الثاني : تحول البنوك التقليدية للنشاط المصرفي الإسلامي

إن تحول البنوك التقليدية لنشاط المصرفي الإسلامي يدل ان لهذه الشريعة ميزة عن غيرها من الشرائع والقوانين الوضعية يتم ذلك عن طريق إحلال الأعمال المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية مكان الأعمال المخالفة والتوقف عنها تماما، ويعد هذا الشكل من أكثر الأشكال التي ينطبق عليها مفهوم التحول.

المطلب الأول : مفهوم تحول البنوك التقليدية لنشاط المصرفي الإسلامي

لقد شجع النجاح المتميز الذي حققته المصارف الإسلامية وخاصة بعد أزمة مالية العالمية السابقة العديد من البنوك التقليدية إلى التحول نحو الصريفة الإسلامية والعمل وفق أسس شريعية.

أولا :المراد بتحول المصرف التقليدي

نعني بتحول المصرف التقليدي للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية بأن ينتقل المصرف من وضع المصرفية التقليدية المبنية على سعر الفائدة إلى المصرفية الإسلامية المبنية على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة، فإن عمل المصارف التقليدية يكمن في التعامل بأنواع من المعاملات المصرفية المخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية في طليعتها التعامل بالربا، أما الوضع المطلوب التحول إليه فهو ابدال المعاملات المخالفة للشريعة بما أحله الله من معاملات مصرفية هدفها تحقيق العدل بين المتعاملين في ضوء مقاصد الشريعة الإسلامية[1]، وذلك كله بناءا على الأصل الشرعي للتحول مستمد من مبدأ التوبة والرجوع إلى الله والاقلاع عن التعامل بالربا أخذا عطاءا.

وهذا التحول حتى يتم لابد من صدور قرار عن الجمعية العمومية للمصرف التقليدي والحصول على الموافقات الرسمية من الجهات المختصة على التحول المصرف التقليدي وتعديل نظامه الأساسي.[2]

وهناك تعاريف متعددة للتحول نحو الصيرفة الإسلامية ونذكر هنا بعضا منها فالبعض عرف التحول على أنه :" العملية الناشئة من تحول بنك تقليدي للعمل وفق ضوابط شرعية إسلامية في جميع الخدمات

[1]– سعود محمد عبد الله الربيعة، **تحول المصرف الربوي إلى مصرف اسلامي ومقتضاياته**، منشورات مركز المخطوطات والتراث، كويت، طبعة الأولى، 1992، ص 20.

[2]– حسان حسين حامد، **خطة التحول البنك التقليدي إلى بنك اسلامي**، تجربة مصرف الشارقة الوطني، بحث مقدم لمؤشر دور مؤسسات مصرفية اسلامية في استثمار والتنمية، كلية الشريعة، جامعة الشارقة، 2002، ص5.

التي يقدمها لعملائه"، ويعرفها آخرون على أنها :"الفروع التي تنتمي إلى بنوك تقليدية تمارس جميع الأنشطة المصرفية طبقا لأحكام الشريعة الإسلامية"، وعرفها البعض:"بأنها وحدات تنظيمية تديرها البنوك التقليدية ، وتكون متخصصة في تقديم الخدمات المالية الإسلامية ".

والتحول له أنواع متعددة مثل التحول الكلي للبنك للمصرفية الإسلامية أو التحول الجزئي والذي يعني فتح فروع أو نوافذ إسلامية تابعة للبنك التقليدي، أو تقديم منتجات مصرفية إسلامية من خلال البنك التقليدي.[1]

ثانيا: مفهوم التحول المصارف التقليدية لنشاط المصرفي الإسلامي

هو أن يختار المصرف التقليدي طريقة يمارس من خلالها العمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، بحيث تم إحلال العمل المصرفي المطابق لأحكام الشريعة الإسلامية محل العمل المصرفي المخالف لها بتوفير أدوات تمويل إسلامية، أو فتح صناديق استثمارية، أو فتح نوافذ إسلامية أو تحويل فروع قائمة إلى فروع إسلامية أو إنشاء فروع جديدة المعاملات الإسلامية أو بتحويل المصرف التقليدي بالكامل إلى العمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية.[2]

وهناك العديد من أسباب والدوافع تدفع المصارف التقليدية للممارسة العمل المصرفي الإسلامي، وهذه الأسباب وإن اختلفت من مصرف لآخر، إلا أنه بشكل عام يمكن حصر أهمها ما يلي :[3]

- **تعظيم الأرباح:** وهو يعتبر الدافع الأساسي لأغلب المصارف التقليدية، بسبب ارتفاع عوائد التمويل في المصارف الإسلامية مقارنة بالمصارف التقليدية؛
- الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية في أوجه النشاط والعمليات المختلفة التي تقوم بها : وهو مستمد من مبدأ التوبة والتوقف عن ممارسة أعمال المخالفة للشريعة، وعلى رأسها الربا، وهذا مايدفع إلى رفع الحرج على المسلمين؛

[1]- حامد الشريف، **الصيرفة الإسلامية رؤيا مستقبلية**، دار المجد الحديثة، عمان، 2011م، ص 68.

[2]- العطيات يزن خلف سالم، **تحول مصارف تقليدية للعمل وفق أحكام شريعة اسلامية**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم المالية والمصرفية، عمان الأردن، 2008، ص 75-78.

[3]- شريف الفهد، **الفروع الإسلامية التابعة للمصارف الربوية**، دراسة في ضوء اقتصاد اسلامي، بحث مقدم إلى مؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم قرى، 2009م، ص11.

- محافظة على العملاء الحاليين للبنك التقليدي حتى لا يتحولو إلى مصارف إسلامية ومحاولة استرجاع العملاء الذين فقدتهم، وهذا يعتبر استراتيجية دفاعية بغرض المحافظة على الحصة السوقية، ومنع المصارف الإسلامية من دخول السوق المصرفية؛
- جذب عملاء جدد يفضلون العمل المصرفي الإسلامي؛
- الرغبة في منافسة المصارف الإسلامية بعد النجاحات التي حققتها؛
- تلبية الطلب الكبير والمتزايد على الخدمات المصرفية الإسلامية؛
- اعتراف المصارف التقليدية بالجدوى الاقتصادية الناجحة للعمل المصرفي الإسلامي؛
- اكتساب خبرات من المصرفية الإسلامية؛
- صمود المصرفية الإسلامية في وجه الأزمات الاقتصادية والمالية؛
- نجاح تجربة تحول العمل المصرفي بالمصارف الأخرى؛
- بالنسبة للمصارف التقليدية في الدول الغربية فإن التزايد المستمر والكبير في أعداد المسلمين في تلك الدول ورغبتهم للتعامل وفق النظام المصرفي الإسلامي يعتبر الدافع الرئيسي للاستفادة من أموال المسلمين هناك.

وبناءا عليه فإن مفهوم التحول الذي أعنيه في هذا البحث هو:

انتقال المصارف التقليدية من التعامل بالمعاملات المخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية، وتركها واستبدالها لتصبح جميع أنشطتها متوافقة معها، بعد القيام بعدة إجراءات وتنظيمات شرعية وادارية وقانونية.

التحول المصرفي وتطوره في الدول العربية

بدأت البنوك التقليدية بتقديم الخدمات المصرفية الإسلامية مع بداية ظهور المصارف الإسلامية في العالم الإسلامي، فعندما بدأت فكرة إنشاء المصارف الإسلامية في مطلع السبعينات من القرن العشرين قامت بعض البنوك بتقديم منتجات مصرفية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية وذلك على أثر النجاح الكبير الذي حققته المصرفية الإسلامية ،والاقبال الكبير على تلك المنتجات من كافة شرائح المجتمع، عندها قررت بعض المصارف إنشاء فروع متخصصة للمصرفية الإسلامية ،وذلك حفاظا على عملائها الحاليين والحصول على شريحة من هذا السوق المتنامي. ويشير عدد من الباحثين إلى أن للتحول أسباب متنوعة، نذكر منها:[1]

[1]- محمد الزبيدي، **النوافذ الإسلامية للمصارف التقليدية**، رؤية شرعية رسالة ماجستيرّ، 2013م، ص 61.

- الرغبة في الحصول على العائد الأعلى من خلال الأدوات المصرفية الإسلامية، فقد اثبتت دراسات متخصصة، أن عوائد المصرفية الإسلامية على المصرف هي أعلى من البنوك التقليدية؛
- الحصة السوقية الكبيرة للمصرفية الإسلامية في كل دول العالم ونموها المتواصل عام بعد عام؛
- دافع المنافسة والتقليد، ومحاولة جذب عملاء جدد؛
- المحافظة على العملاء البنوك الذين يرغبون بالتعامل بأدوات مصرفية إسلامية.

وقد أخذ هذا التحول أشكال مختلفة. مثل إنشاء فروع إسلامية متخصصة ونوافذ إسلامية داخل الفروع التقليدية أو تقديم بعض المنتجات المصرفية الإسلامية فقط.

المطلب الثاني : تحول البنوك التقليدية لنشاط المصرفي الإسلامي بفتح نوافذ إسلامية

وذلك عن طريق قيام البنك التقليدي بإنشاء نوافذ متخصصة تقدم الخدمات المصرفية واستثمارية موافقة لأحكام الشريعة الإسلامية، وهذا يعني قيامها بتخصيص جزء أو حيز منها يختص فقط بممارسة الأعمال المصرفية الموافقة لأحكام الشريعة الإسلامية.[1] والملاحظة في هذا الشكل أن البنك التقليدي يمنح نشاط مصرفي متوافق مع أحكام الشريعة شيئا من الاستقلال المكاني داخل البنك، حيث يتم فصله عن باقي الأعمال التقليدية من خلال وحدة متخصصة تعي فقط بالنشاط المصرفي المتوافق مع أحكام الشريعة، إلا أنها لا تتمتع باستقلال المالي المالي والإداري اللازم بل تتبع في ذلك لارادة البنك التقليدي.

وهو أن يقوم المصرف التقليدي بتخصيص جزء أو وحدة في فروعه التقليدية أو في مقاره الرئيسية، لكي يقدم الخدمات المصرفية الإسلامية دون غيرها.[2]

[1]- الشريف فهد، **الفروع الإسلامية التابعة للمصارف الربوية**، مرجع سابق، ص11.

[2]- المرطان سعيد بن سعد، **تقويم المؤسسات التطبيقية للاقتصاد الإسلامي: النوافذ الإسلامية للمصارف التقليدية**، بحث مقدم إلى مؤتمر عالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة قرى، 2005م، ص 5.

ومن خصائصها:[1]

- تمارس النوافذ الإسلامية مختلف الأنشطة المصرفية التي لا تتعارض مع أحكام الشريعة، أما النوافذ الأخرى التقليدية فإن طبيعة عملها تقوم أساسا على فائدة الربو، إذ يقوم المصرف الرئيسي في معظم الأحيان بتعيين أحد العلماء الذين لديهم إهتمام أو خبرة في مجال العمل المصرفي لكي يعمل كمراقب شرعي على أعمال النوافذ الإسلامية، وقد تقوم بعض البنوك التقليدية بتعيين هيئة رقابة شرعية تقع على مسؤوليتها التثبت من شرعية الأنشطة التي تمارسها تلك النوافذ وتنفيذها بما يتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية؛
- أن المصرف التقليدي يمنح العمل المصرفي الإسلامي شيئا من الاستقلالية السكانية داخل المصرف، حيث يتم فصله عن باقي الأعمال التقليدية، من خلال وحدة متخصصة؛
- لا تتمتع الوحدة بالاستقلالية المالية والإدارية اللازمة، بل تتبع في ذلك إدارة المصرف التقليدي؛
- الدافع الرئيسي في هذا الأسلوب هو تجاري بحت، وهو رغبة في تعظيم الأرباح وجذب المزيد من رؤوس الأموال الرئيسي للاستحواذ على حصة كبيرة من سوق رأس مال؛
- يهدف هذا الأسلوب أساسا إلى تلبية احتياجات بعض العملاء الراغبين في التعامل بالنظام المصرفي الإسلامي حتى يتحولوا إلى التعامل مع المصارف الإسلامية؛
- سهولة سيطرة المصرف الرئيسي على نوافذ بالنسبة للسيطرة على فرع أو مصرف مستقل.

ومن عيوب هذا الأسلوب:

- عدم الإستقلال المالي والإداري بين النشاط الإسلامي وبين النشاط التقليدي في البنك؛
- عدم وجود مصداقية كبيرة لدى العملاء والمجتمع على نطاق واسع؛
- غالبا لا توجد نية لدى القائمين على البنك للتحول الكامل لنشاط المصرفي الإسلامي ،لأن الهدف الرئيسي من وراء ذلك هدف تجاري بحت وليس هدفا عقائديا.

ومن أمثلة على المصارف التي قامت بفتح نوافذ إسلامية بالفروع التقليدية في التقليدية ما يلي:[2]

[1]- العطيات يزن يخلف سالم، **تحول المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية**، مرجع سابق، ص 05.

[2]- المرطان سعيد بن سعد، **تقويم المؤسسات التطبيقية للاقتصاد الإسلامي: النوافذ الإسلامية للمصارف التقليدية**، بحث مقدم إلى مؤتمر عالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، مرجع سابق، ص 12.

- مصرف درسن كلاينوورت بنسن، الذي أسس وحدة متخصصة للصيرفة الإسلامية سنة 1980م؛
- مجموعة ANZ الأسترالية النيوزيلندية، التي أنشأت قسما خاصا بالتمويل الإسلامي؛
- مصرف Citibank الذي أسس وحدة تمويلية إسلامية متخصصة سنة 1980م قبل أن يفتح فرعا إسلاميا برأس مال مستقل في دولة البحرين في سنة 1996م؛
- البنك السعودي البريطاني الذي أنشأ إدارة شبه مستقلة للصيرفة الإسلامية؛
- البنك السعودي الأمريكي الذي أنشأ وحدة مستقلة لتمويل الإسلامي؛
- بنك كويلت المتحد UBK، الذي أنشأ وحدة متخصصة متخصصة للإستثمار الإسلامي سنة 1991م؛
- بنك العربي الوطني في المملكة العربية السعودية، وغيره من البنوك.

المطلب الثالث : تحول البنوك التقليدية لنشاط المصرفي الإسلامي بإنشاء فروع إسلامية متخصصة

تقوم بعض البنوك بفتح فروع متخصصة تمارس في جميع نشاطاتها التعاملات المصرفية وفق أحكام الشريعة الإسلامية، وفي هذا الشكل يقوم المصرف التقليدي بإنشاء أو تحويل فروع قائمة تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية ،وعادة ماتكون هذه الفروع بالمصرف التقليدي أو ينشأ لها إدارة خاصة، ويعد هذا الأسلوب من أكثر الأساليب التي تمارس البنوك في التخلص من المعاملات الربوية.

وفي هذا الأسلوب يقوم البنك التقليدي بتقديم خدمات مصرفية إسلامية بأحدى الطريقتين :

- انشاء فرع جديد للمعاملات الإسلامية؛
- تحويل فروع القائمة إلى فروع تعمل وفق أحكام شريعة الإسلامية.

ويمكن تحديد مفهوم الفرع الإسلامي بأنه:"كيان مادي مملوك لمصرف تقليدي، مستقل في نشاطه على أنشطة المصرف الأم، يقوم بجذب المدخرات واستثمارها وتقديم الخدمات المصرفية طبقا لأحكام الشريعة الإسلامية، ولديه هيئة رقابة شرعية تفتي وتراقب أعماله".[1]

يتميز هذا الأسلوب بالخصائص التالية:[1]

[1]- السرحي، المرطان، سعيد بن سعد المرطان، لطف محمد، **فروع اسلامية في بنوك التقليدية ضوابط التأسيس وعوامل النجاح**، بحث مقدم إلى مؤتمر المصارف الإسلامية اليمينة واقع وآفاق المستقبل، 20-21 مارس 2010م، ص 13.

- الاستقلالية المكانية؛
- الاستقلالية الإدارية عن باقي أعمال المصرف التقليدي؛
- هو أكثر شيوعا في مجال التطبيق العملي؛
- أن الدافع وراءه هو تجاوز الأهداف التجارية البحتة، وهو مدخل المصارف التقليدية لتحقيق هدفها وهو الدخول في عملية تحول تدريجية؛
- سهولة الإجراءات القانونية لإنشاء فرع جديد مقارنة بإنشاء مصرف جديد؛
- العمل في ظل ازدواجية مقننة لتقديم الخدمات المصرفية الإسلامية والتقليدية معا، حيث تقوم السلطات النقدية بوضع شروط وضوابط تحكم عمل الفروع الإسلامية، وتقوم إدارات الصيرفة الإسلامية في مصارف التقليدية بتشكيل هيئات مستقلة للرقابة الشرعية على أعمالها.

ومن أمثلة على المصارف التي قامت بإنشاء فروع إسلامية ما يلي:[2]

- البنك الأهلي التجاري السعودي الذي يعتبر من أكبر البنوك العاملة في منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط؛
- بنك مصر الذي افتتح فروعا إسلامية، ولكن ليس بغرض التحول الكامل نحو الصيرفة الإسلامية لباقي فروعه وأعماله.

ومن مزايا هذا الأسلوب في التحول لنشاط مصرفي الإسلامي ما يلي:

- يتيح هذا الأسلوب إمكانية فصل أعمال ونتائج الفرع عن أعمال ونتائج المصرف التقليدي بسبب الاستقلالية الادارية؛
- تزايد الضمان لسلامة التطبيق واكتساب المزيد من ثقة الجمهور، نظرا للرقابة الشرعية على أعمالها؛
- كان لهذا الأسلوب آثار محمودة على سرعة نمو العمل المصرفي الإسلامي وقدرته على التنافس التجاري مع العمل المصرفي التقليدي؛
- يتعبر هذا الأسلوب مدخلا للمصارف التقليدية لتحقيق هدفها وهو التحول في عملية تحول تدريجية.

---

[1]- العطيات يزن خلف سالم، **تحول المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية**، الطبعة الأولى، مرجع سابق، ص 77.

[2]- السرحي، المرطان، سعيد بن سعد المرطان، لطف محمد، **فروع اسلامية في بنوك التقليدية ضوابط التأسيس وعوامل النجاح**، مرجع سابق، ص 13.

أشكال أخرى لتحول البنوك التقليدية لنشاط المصرفي الإسلامي

اتخذت البنوك التقليدية في خوضها لغمار هذه التجربة أشكالا أخرى لتقديم خدمتها المصرفية الإسلامية تتمثل في:

➢ توفير أدوات تمويل إسلامية

في هذا الأسلوب يقوم المصرف الربوي بتوفير بعض أدوات أو صيغ التمويل الإسلامية لجذب شريحة العملاء التي ترغب في التعامل وفق أحكام الشريعة الإسلامية ،مع باقي الخدمات والصيغ المصرفية التقليدية.[1]

ومن خصائص هذا الأسلوب ما يلي:[2]

- تلجأ إليه المصارف التقليدية التي يكون هدفها في الأساس تجاريا بحتا؛
- تواجد ازدواجية مفتوحة أو غير مقيدة في تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية جنبا إلى جنب مع الخدمات والصيغ المصرفية التقليدية؛
- وقد شاع استخدام هذا الأسلوب في معظم المصارف التقليدية في دول الخليج العربي وخاصة السعودية، مثل البنك السعودي البريطاني، والبنك السعودي الهولندي، وبنك الرياض.[3]

- ومن مزايا هذا الأسلوب بأنه أبسط وأسرع مدخل إلى النشاط المصرفي الإسلامي.
- ومن عيوبه :

- ضعف مصداقية الإزدواجية المفتوحة وغير المقيدة بالضوابط المطلوب مراعاتها شرعا في هذا الشأن؛
- ضعف نسبي في تحقيق الاختراقات السوقية التي استهدفتها المصارف؛
- عدم وجود نية في الغالب لدى المصرف التقليدي للتحول الكامل لنشاط المصرفي الإسلامي.

➢ إنشاء صناديق استثمارية إسلامية

[1]–شريف فهد، **الفروع الاسلامية التابعة للمصارف الروية**، دراسة في ضوء الاقتصاد الاسلامي بحث مقدم إلى المؤشر العالمي الثالث للاقتصاد الاسلامي، مرجع سابق، ص 14.

[2]– المرطان، سعيد بن سعد، **تقويم المؤسسات التطبيقية للاقتصاد الإسلامي**، النوافذ الاسلامية للمصارف التقليدية، مرجع سابق، ص 11.

[3]– العطيات، يزن خلف سالم، **تحول المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام التشريعية الاسلامية**، مرجع سابق، ص 76.

وفي هذا الأسلوب يقوم المصرف الربوي بإنشاء استثمار تسيير وفقا لأساليب الاستثمار الإسلامية. وهذه الصناديق بشكل عام هي عبارة عن وعاء مالي يسعى إلى تجميع مدخرات الأفراد واستثمارها في الأوراق المالية من خلال جهة متخصصة ذات خبرة وكفاءة في إدارة محافظ الأوراق المالية.

وتكيف تلك الصناديق من ناحية الشرعية على أنها عقد شركة بين إدارة الصندوق والمساهمين فيه، ويدفع بمقتضاه المساهمون مبالغ نقدية معينة إلى إدارة الصندوق التي تتعهد باستثمار تلك المبالغ في بيع وشراء الأوراق المالية بما يتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية، ويشترك المساهمون في أرباح الناتجة عن الاستثمارات الصندوق كل بنسبة ما يملكه من حصص وفقا لشروطه ونشرة الإصدار، وفي هذا الأسلوب يقوم البنك التقليدي بتقديم خدمات المصرفية الإسلامية عن طريق طرح صناديق استثمار تعمل على أساس عقد المضاربة الشرعية ،والذي تمثل فيه إدارة الصندوق دور المصارف الذي يقوم بتجميع الأموال من المكتتبين في الصندوق واستثمارها وفقا لمنهج الاستثماري الإسلامي.

ومن أمثلة على هذا الأسلوب صناديق الاستثمار الإسلامية في شركة الراجحي وبنك الجزيرة، والبنك السعودي الهولندي.

- **التحول الكامل لوحدات الجهاز المصرفي**

مثلما حدث بقرارات سيادية في كل من ايران سنة 1980م وباكستان 1981م والسودان 1990م.[1]

- **تحول المصرف بالكامل**

وهو التحول الكلي من خلال الأعمال المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية مكان الأعمال المخالفة.[2] مثل ما حدث في بنك التمويل المصري السعودي الذي كان يعمل كبنك تقليدي تحت اسم بنك الأهرام وتحول لنشاط المصرفي الإسلامي تدريجيا خلال فترة (1998م- 1984م) ومصرف الشارقة الوطني 2002م والبنك العقاري الكويتي سنة 2004م.[3]

[1]- مصطفى ابراهيم محمد، **تقييم ظاهرة تحول البنوك التقليدية للمصرفية الإسلامية**، دراسة تطبيقية عن تجربة بعض البنوك السعودية، شهادة ماجستير في الاقتصاد الإسلامي، كلية إدارة الأعمال والتجارة الدولية، القاهرة، مصر، 2006م، ص 101.

[2]- العطيات، يزن خلف سالم، **تحول المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام التشريعية الإسلامية**، طبعة واحد، مرجع سابق، ص 75.

[3]- مصطفى ابراهيم محمد، مرجع نفسه، ص 101.

➢ **استحداث خدمات وصيغ مصرفية تتوافق مع النشاط المصرفي الإسلامي**

تقوم بعض البنوك التقليدية باستحداث خدمات وصيغ مصرفية تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية وتقديمها جنب إلى جنب مع باقي الخدمات والصيغ المصرفية التقليدية، عن طريق بعض أدوات التمويل الإسلامية كالمشاركة والمضاربة، المرابحة، والاجارة وبيع السلم.[1] والملاحظة في هذا الشكل أن البنك التقليدي يمنح الصيغ والخدمات الإسلامية أي استقلال عن باقي الصيغ والخدمات التقليدية التي يقدمها، بحيث تشكل الخدمات والصيغ المصرفية التي يقدمها البنك مزيجا بين ماهو مباح شرعا وآخر محرم.

➢ **إنشاء بنك جديد تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية**

وفي هذا الشكل يقوم البنك التقليدي بتقديم الخدمات أو النشاطات والصيغ المصرفية من خلال البنك مستقل عن ادارته وأعماله عن البنك التقليدي، ويلتزم في جميع أعماله بأحكام الشريعة الإسلامية، إلا أن ملكية هذا البنك أو جزء منها تعود إلى البنك التقليدي وبعد هذا الشكل من أقل الأشكال السابقة شيوعا وانتشارا.[2]

[1]- المرطان سعيد بن سعد، الفروع **والنوافذ الاسلامية في المصارف التقليدية، تجربة الأهلي التجاري**، تطبيقات الاقتصادية المعاصرة، تحرير عثمان أيا بكر أحمد، البنك الاسلامي للتنمية، معهد البحوث والتدريب، جدة، طبعة أولى، عام 2005، (436/1).

[2]- سفر أحمد، **العمل المصرفي الاسلامي، أصوله وصيغه وتحدياته**، اتحاد المصارف العربية، بيروت، طبعة 2004، ص207.

خلاصة الفصل

إن المتأمل في التعاملات المصرفية التقليدية يجب أن تتخذ أشكالا مختلفة في تعاملاتها دون النظر إلى موافقة هذه الأشكال للشريعة الإسلامية، وتعقد العزم على إيقاف التعاملات المحرمة كالايداع والاقراض بالفوائد الربوية توبة منها إلى الله.

يوجد عدد معتبر من البنوك التقليدية على مستويين المحلي والدولي أقدمت على الولوج إلى عالم الصيرفة الإسلامية من خلال مداخل تعدد أشكالها وأهدافها، فمنها من بدأت بتقديم خدمات الصناديق الاستثمارية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية ومنها من قام بتوفير منتجات مصرفية إسلامية بيعت جنب إلى جنب مع المنتجات التقليدية، ومنها من فتح نوافذ ووحدات إسلامية متخصصة، ومنها من أنشأ فروعا إسلامية في النشاط المصرفي الإسلامي.

الفصل الثالث

دور البنك الوطني الجزائري

في تفعيل نشاط

الصيرفة الإسلامية

تمهيد

تعتبر النوافذ الإسلامية أحد أهم الطرق المتخذة لتبني تقديم خدمات ومنتجات مصرفية، تتماشى مع أحكام الشريعة الإسلامية، فأسرعت العديد من البنوك التقليدية إلى تخصيص نوافذ وشبابيك في معظم وكالاتها لتقديم هذا النوع من الخدمات.

وفي هذا الفصل سنتطرق أولا إلى تقديم لمحة حول تعريف البنك الوطني الجزائري وكالة- 540- تيارت وكذلك لما يقدمه من خدمات إسلامية عبر نافذته وهذا سيستلزم دراسة المباحث التالية:

المبحث الأول: مفاهيم حول البنك الجزائري.

المبحث الثاني: تفعل النوافذ الإسلامية في البنك الوطني الجزائري.

المبحث الأول: مفاهيم حول البنك الوطني الجزائري BNA

لقد ورثت الدولة الجزائرية غداة الاستقلال مؤسسات مالية ومصرفية تابعة للأجنبي، لذلك لم تتمكن من مسايرة متطلبات التنمية المنشودة للاقتصاد الجزائري ومن ثم عملت السلطات الجزائرية على بذل أقصى مجهودات لبعث التنمية في جميع المجالات وخاصة النشاط المالي والمصرفي، فخلقت بعض المؤسسات الضرورية والتي لا غنى عنها بالنسبة لاقتصاد أي دولة، وكما حاولت البعض الآخر، لذلك أنشأت في آخر المطاف نظاما مصرفيا جزائريا ينسجم من متطلبات الاقتصاد الوطني.

المطلب الأول: نشأة وتقديم البنك الوطني الجزائري

يعتبر البنك الوطني الجزائري ذو أهمية كبيرة باعتبارها أحد أهم وأكبر البنوك التجارية بالنظام المصرفي الجزائري، يتكون من مجموعة من الوكالات التي تقوم بخدمة الزبائن عبر قطر الوطن، لذا سنقوم من خلال دراستنا للتعرف على بنك الوطني الجزائري قبل التطرق لوكالة تيارت.

أولا: نشأة البنك الوطني الجزائري

أسس البنك الوطني الجزائري بمرسوم 66-178 بتاريخ 13 جوان 1966م على شكل شركة وطنية تسير بواسطة القانون الأساسي لها والتشريع التجاري والتشريع الذي يخص الشركات الخفية ما لم تتعارض مع القانون الأساسي المنشئ لها.

وعلى الرغم من أنها أسست على شركة وطنية برأس مال 20 مليون دج، إلا أن هذه الوضعية أخلت بعض الشيء بمفهوم شركة وطنية ذلك ومن خلال المادة السابعة، سمح للجمهور بالمساهمة في رأس المال بمعدل قدره 5 بالمائة ويمكن أيضا إن يصل إلى حد مبلغ مساهمة الدولة في رأس ماله والذي أشرنا إليه أعلاه.

وقد تم وضع حد لهذه المساهمات الخاصة في رأس مال البنك بحلول عام 1970 ، أين تم شراء جميع هذه المساهمات من طرف الدولة ليصبح البنك ملك للدولة ،حسب القانون الأساسي فإن جميع البنك يسير من قبل رئيس مدير عام و مجلس إدارة من مختلف الوزارات ويعمل كبنك ودائع قصيرة وطويلة الأجل وتمويل مختلف حاجيات الاستغلال والاستثمارات لجميع الأعوان الاقتصاد لجميع القطاعات الاقتصادية كالصناعة ،التجارة ،الزراعة ...الخ كما أنها استخدمت كأداة لتحقيق سياسة الحكومة في التخطيط المالي بوضع القروض على المدى القصير و المساهمة مع الهيئات المالية الأخرى لوضع القروض الطويلة و المتوسطة الأجل.

وحتى سنة 1982 قام البنك الوطني الجزائري بكل الوظائف كأي بنك تجاري إلا انه كانت له حق الامتياز في تمويل القطاع الزراعي بمد الدعم المالي والقروض وهذا تطبيقا لسياسة الحكومة في هذا المجال.

في 16 فيفري 1989 أصبح البنك الجزائري مؤسسة عمومية اقتصادية على شكل شركة بالأسهم، تسير وفقا لقوانين 88-01 و88-03 و88-04 ل 12 جانفي 1988م وقانون 88-119 لـ21 جوان 1988 م وقانون 88-177ل28 سبتمبر 1988م و بالقانون التجاري، وبقيت تسميته بالبنك الوطني الجزائري و بالاختصار ب و ج وبقي المقر الاجتماعي بالجزائر ب 8 شارع شيغيفارة وحددت مدته ب 99 سنة ابتداء من التسجيل الرسمي بالسجل التجاري.

في شهر جوان 2009 م تم رفع رأس مال البنك الوطني الجزائري حيث انتقل من 14.600 مليار دينار جزائري إلى 41.600 مليار دينار جزائري وذلك بإصدار 27.000 سهم جديد يحمل كل سهم قيمة 01 مليون دينار جزائري تم اكتتابها وشرائها من قبل الخزينة العمومية.[1]

نهاية سنة 2018 م تم رفع رأس مال لبنك إلى 150 مليار دينار جزائري.

ثانيا: الهيكل التنظيمي المركزي للبنك الوطني الجزائري

يتكون البنك المركزي الوطني الجزائري من عدة أقسام وفروع يمكن عرضها من خلال الهيكل التنظيمي التالي:

[1]- معلومات مأخوذة من الموقع الرسمي للبنك الوطني الجزائري http://www.bna.dz تاريخ الاطلاع: 25-03-2022 على الساعة : 14:05.

الشكل (3.1): الهيكل التنظيمي المركزي للبنك الوطني الجزائري

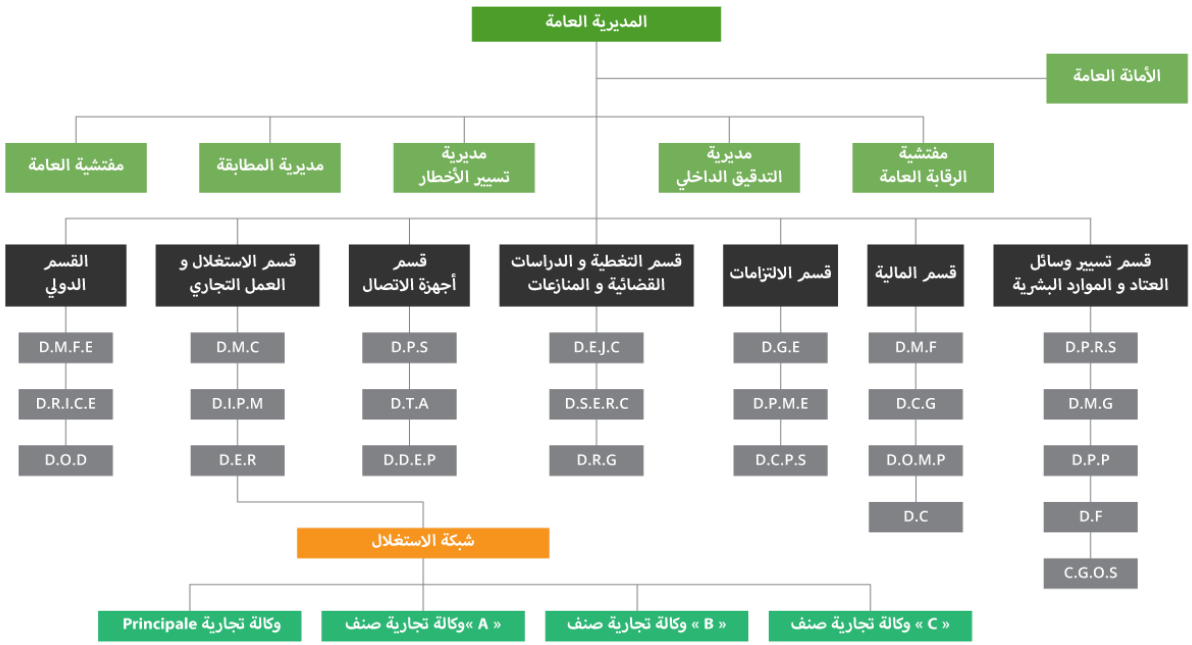

الهياكل التابعة للقسم الدولي

DMFE: مديرية التحركات المالية مع الخارج

DRICE:مديرية العلاقات الدولية و التجارة الخارجية

DOD:مديرية العميات المستندية

الهياكل الملحقة بقسم الاستغلال و العمل التجاري

DER:مديرية تأطير الشبكات

DMC:مديرية التسويق و الاتصال

DIPM:مديرية وسائل الدفع و النقد

الهياكل الملحقة بقسم أجهزة الإعلام

DDEP:مديرية تطوير الدراسات و المشاريع

DTA:مديرية التكنولوجيات و الهندسة

DPS:مديرية الإنتاج و الخدمات

الهياكل الملحقة بقسم التغطية و الدراسات القانونية و المنازعات

DSERC:مديرية المتابعة و التغطية وتحصيل القروض

DEJC:مديرية الدراسات القانونية و المنازعات

DRG:مديرية تحصيل الضمانات

الهياكل الملحقة بقسم الالتزامات

DGE:مديرية المؤسسات الكبرى

DPME:مديرية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

DCPS:مديرية القروض للأفراد و القروض الخاصة

الهياكل الملحقة بقسم المالية

DC:مديرية المحاسبة

DOMP:مديرية تنظيم المناهج و الإجراءات

DCG:مديرية مراقبة التسيير

DMF:مديرية السوق المالي

الهياكل الملحقة بقسم تسيير وسائل العتاد و الموارد البشرية

DPRS:مديرية الموظفين و العلاقات الاجتماعية

DMG:مديرية الوسائل العامة

DPP:مديرية المحافظة على التراث

DF:مديرية التكوين

CGOS:مركز تسيير الخدمات الاجتماعية

المصدر : موقع البنك الوطني الجزائري على الانترنيت www.bna.dz

ثالثا: إحصائيات عن البنك الوطني الجزائري

بعض الأرقام والإحصائيات حول البنك الوطني الجزائري إلى غاية تاريخ 2019/12/31[1]

3- 216 وكالة تجارية موزعة على كافة التراب الوطني؛

4- 19 مديرية جهورية للاستغلال؛

5- 145 موزع آلي للأوراق النقديةDAB) ؛

6- 99شباك آلي للبنك(GAB) ؛

7- أكثر من 5000 موظف؛

8- المئات من المؤسسات لديها اشتراك في خدمة تبادل المعطيات الإلكترونية(EDI) ؛

9- 169.236 بطاقة بنكية؛

10- 5258392 حساب زبون.

النتائج المالية

المنتج البنكي الصافي: 07694 مليون دج؛

الناتج الإجمالي للاستغلال: 79170مليون دج؛

ناتج الاستغلال: 36928 مليون دج؛

الناتج الصافي: 06419 مليون دج.

النتائج التجارية

الميزانية الإجمالية: 9.834.913مليون دج؛

إجمالي موارد الزبائن (دون احتساب العملة الصعبة): 9.479.701مليون دج؛

وظائف الزبائن: 4.480.462مليون دج؛

جاري القروض العقارية: أكثر من 52 مليون دج؛

جاري قروض المؤسسات: 41.291مليون دج؛

جاري قروض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة/ الصناعات الصغيرة و المتوسطة: 862.109 مليون دج.

[1]- معلومات مأخوذة من الموقع الرسمي للبنك الوطني الجزائري http://www.bna.dz تاريخ الاطلاع: 25-03-2022 على الساعة : 14:15.

رابعا: أهداف البنك الوطني الجزائري

نلخص بعض الأهداف التي يسعى البنك إلى تحقيقها فيما يلي:

11- تحسين وتسيير المعاملات الاقتصادية فيما يخص تحويلات بين الوكالة والبنوك الأجنبية؛

12- توسيع مجال النشاطات البنكية مع الخارج في مختلف المجالات؛

13- تسهيل التواصل عن بعد مع الخارج في مختلف بإنشاء فروع إن أمكن ذلك من خلال شبكة الالكترونية للمعلومات ويبقى الهدف الأساسي للبنك الوطني الجزائري تحقيق مكانة بين بقية البنوك الوطنية لتحقيق إنجازات في مختلف المجالات: سلع بنكية جديدة، استيعاب أكثر عدد من الزبائن، تحقيق الفوائد من المنح والقروض والودائع والوصول إلى تحسين أداء بنكي وذلك من خلال زرع الثقة بين البنك والزبون بصفة أساس الأعمال البنكية والمستهلك الأساسي لها.

المطلب الثاني: بطاقة تعريفية لوكالة تيارت 540 للبنك الوطني الجزائري:

سنستهل ألان موضوع دراسة الحالة في البداية بتناول تقديم الوكالة بالإضافة إلى دراسة الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري وكالة تبارت 540.

أولا: تقديم وكالة تيارت 540

تعتبر وكالة تيارت وكالة رئيسية صنف A نظرا للأعمال الهامة التي تقوم بها، تحمل وكالة تيارت الرقم 540 تم إنشاؤها مباشرة عقب إنشاء البنك الوطني الجزائري، وتتفرع وكالة تيارت عن مديرية الاستغلال لولاية مستغانم التي بدورها تحمل رقم 198 حيث تشرف على أعمال الوكالة وترعاها، يقع مقرها بشارع الانتصار لمدينة تيارت تضم حوالي 23 موظف موزعين على مختلف المكاتب ومصالح البنك حسب الإحصائيات هم يتوزعون كما يلي:[1]

[1] – رئيس مصلحة القروض ، البنك الوطني الجزائري ، وكالة تيارت 540

الجدول (3.1) توزيع موظفي وكالة تيارت.

Directeur d'agence	01	المدير
Directeur adjoint	01	المدير المساعد
Chef service	03	رؤساء المصلحة
Chef de section	04	رؤساء الأقسام
Charge d'étude	07	مكلفون بالدراسة
Chargé de clientèle	02	مكلفون بالزبائن
Caissier	02	أمناء الصندوق
Guichier	01	موظفي الشباك
Guichier islamic	01	موظف الشباك الإسلامي
Femme de ménage	01	عاملة النظافة
Total	23	المجموع

المصدر: نائب المدير، وكالة البنك الوطني الجزائري تيارت – 540–

يذكر أنا وكالة تيارت للبنك الوطني الجزائري عرفت تنظيما إداريا جديدا بداية هذه لسنة 2017، كان القصد منه تحسين أداء الوكالة نحو عملائها من خلال الفصل بين الخدمات المقدمة أمام الشبابيك وتلك الخاصة (FRONT OFFICE).

وتلك الخاصة بمنح القروض وعمليات التجارة الخارجية (BACK OFFICE)، في ظل رغبة البنك عصرنة خدماته وتحديد دقيق للمسؤوليات داخل الوكالة وأيضا تسهيل حصول العملاء على خدمات مختلفة ومتنوعة وذات جودة في أفضل الظروف.

ثانيا: الهيكل التنظيمي لوكالة تيارت 540 للبنك الوطني الجزائري

الشكل (3.2): الهيكل التنظيمي لوكالة تيارت 540 للبنك الوطني الجزائري

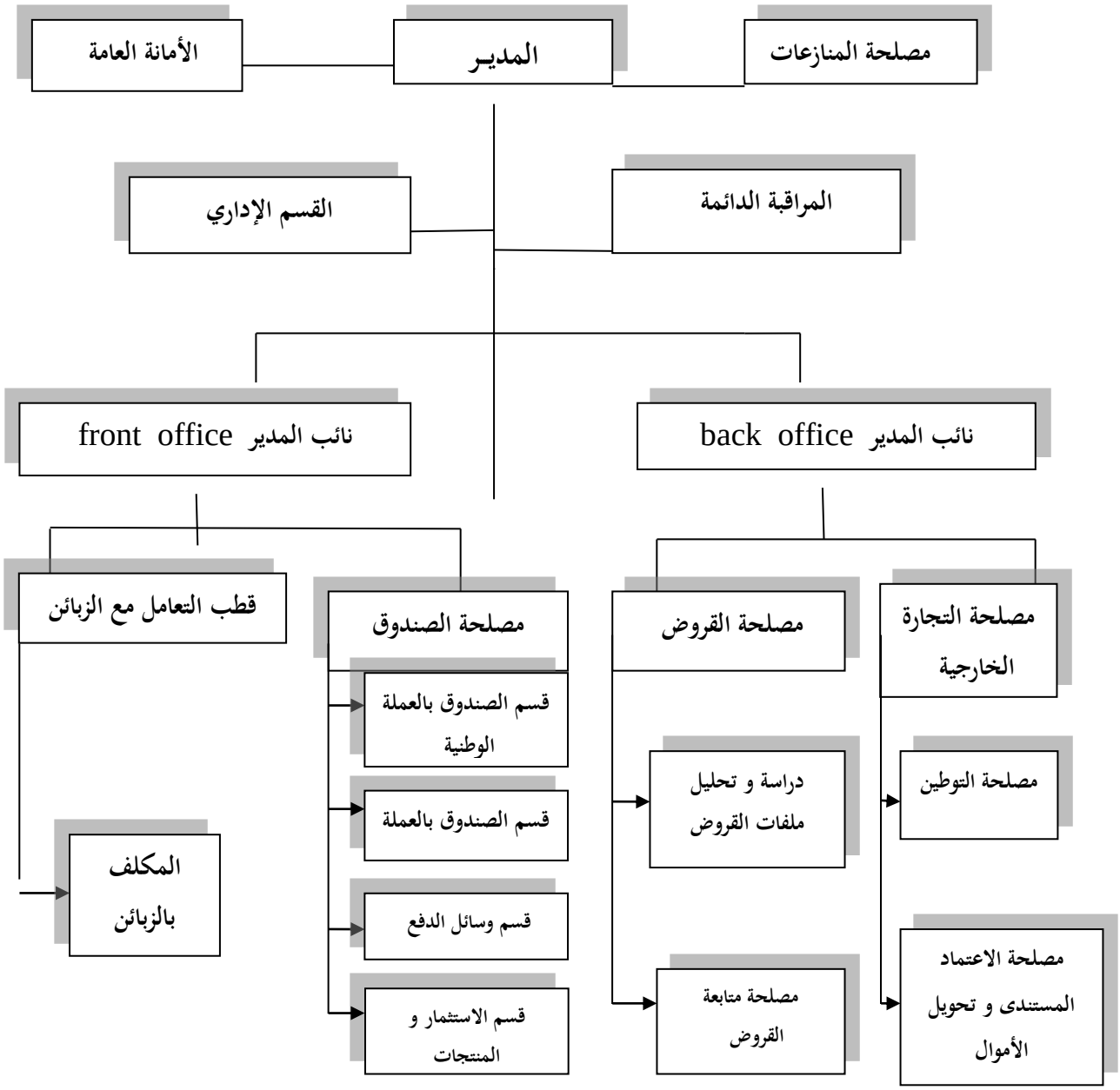

المصدر: نائب المدير، وكالة البنك الوطني الجزائري تيارت 540

المطلب الثالث: الخدمات التي يقدمها البنك الوطني الجزائري لزبائنه

يقدم البنك الوطني الجزائري لزبائنه من أفراد، مهنيين وحرفيين ومؤسسات تشكيلة واسعة من الخدمات، نلخصها فيما يلي:[1]

1- **الخدمات المقدمة للأفراد:** وتضم ما يلي:

- خدمات الودائع، خدمات فتح حساب شيكي، حساب بالعملة الصعبة، وإصدار الشيكات؛
- خدمات الإيداع، السحب، الدفع والتحويل بالدينار أو بالعملة الصعبة؛
- **خدمات النقدية:** وضع البنك الوطني الجزائري تحت تصرف زبائنه، الذين يملكون حساب شيكي، بطاقة السحبCIB و التي تسمح لهم بالقيام بسحب النقود في أي وقت (24 سا 24 /سا)، و7 (أيام7 /أيام) و ذلك على مستوى كل موزعات الصرف الآلي المختلفة؛
- **خدمات المساعد:** يقوم البنك الوطني الجزائري بإسداء النصح والاستشارة لزبائنه، عن طريق أشخاص مكلفين بذلك على مستوى كل فرع من فروعه، وذلك بتقديم حلول مكيفة حسب حاجة كل زبون؛
- **خدمات الادخار والتوظيف:** يضع البنك الوطني الجزائري أيضا تحت تصرف زبائنه دفترا للادخار وذلك لتسهيل عمليات سحب وإيداع النقود، بالفائدة أو بدون فائدة حسب رغبة الزبون؛
- **تمويل العقارات:** يخص هذا المنتج تمويل العقارات كالسكنات جديدة، سكنات قديمة، توسيع، بناء ذاتي؛
- **تمويل السيارات:** يقوم البنك الوطني الجزائري بتمويل السيارات السياحية الموجهة للأفراد خدمة كراء– صناديق.

2-**الخدمات المقدمة للمؤسسات** :وتتمثل في خدمات الودائع، فتح حساب جاري، حساب بالعملة الصعبة، وإصدار الشيكات.

- **خدمات المساعدة:** وتشمل إسداء النصح والاستشارة فيما يخص إنشاء، تطوير وتوسيع المؤسسات

[1] – تم تلخيص خدمات البنك الوطني الجزائري بناءا على المعلومات المستقاة من: الموقع الرسمي للبنك الوطني الجزائري http://www.bna.dz ، تاريخ االطلاع: 27-03-2022، الساعة 15:00.

- خدمات الادخار والتوظيف.
- **التمويلات:** وتضم

- تمويل الاستغلال عن طريق الصندوق (تمويل المواد الأولية، المنتجات النصف مصنعة، السلع الموجهة لإعادة البيع، تمويل المستحقات، تمويل مسبق للتصدير).
- تمويل الاستثمارات.
- التمويل من خلال الإمضاء (رهن المناقصة، كفالات ضمان الأداء، ضمان الدفعة المقدمة) .
- **تمويل السيارات:** وتشمل تمويل السيارات النفعية.

- **خدمات على مستوى دولي:** وتشمل

- تنظيم تدفقات التجارة الخارجية (الاعتماد المستندي للاستيراد، الاعتماد المستندي للتصدير، التسليم المستندي للاستيراد، التسليم المستندي للتصدير)
- ضمانات دولية (للاستيراد والتصدير)

ويواصل البنك الوطني الجزائري تطوير خدماته المقدمة للأفراد من خلال تقديم منتجات جديدة مبتكرة بما في ذلك التامين على الحياة والممتلكات.

المبحث الثاني: تفعيل النوافذ الإسلامية في البنك الوطني الجزائري

إن التطور وانتشار اللذان شهدتهما الصيرفة الإسلامية في البنك الوطني الجزائري يؤكد أن مستقبلها واعد حيث يلاحظ أن هناك اهتماما جديا بهذه الصناعة بالإضافة إلى أن الجهاز المصرفي بما فيه البنك الوطني الجزائري قابل للاستيعاب المعاملات المصرفية الإسلامية، فالقانون المصرفي الجزائري يعتبر قانونا متفتحا على الصيغ المصرفية الإسلامية من مضاربة ومرابحة بالإضافة إلى الإمكانية الضمانية لممارسته عقود الإجارة المنتهية بالتمليك والمرابحات بمختلف أنواعها ولعل هذا الانفتاح تنامى مع إحساس السلطات النقدية والمالية بجدول تشجيع النشاط المصرفي الإسلامي في الجزائر.

المطلب الأول: آليات معتمدة لتوطين نشاط الصيرفة الإسلامية في البنك الجزائري

بدأ لتفكير جديا في الرجوع إلى جانب الشرعي في العديد من جوانبه وفق خطة طويلة المدى وهو شعار البنك الوطني الجزائري والذي بدأت بوادر هذه الخطة تظهر في تنظيم الهيكل، وذلك بتأسيس مديرية خاصة بالصيرفة الإسلامية كخطوة أولى بالإضافة إلى التخطيط إلى إنشاء وكالات خاصة بالصيرفة الإسلامية كخطوة ثابتة.

أولا: التحول من شبابيك إسلامية إلى إنشاء وكالات بنكية مختصة بالصيرفة الإسلامية

تحصل البنك الوطني الجزائري على رخصة تسويق منتجات الصيرفة الاسلامية يوم الخميس 30 جويلية 2020م، ويطرح البنك الوطني الجزائري مجموعة ثرية من صيغ الادخار والتمويل، الموافقة لتعاليم الشريعة الإسلامية، والتي تمت المصادقة عليها من قبل هيئة الرقابة الشرعية بالبنك ومن طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية.

وهو ما تجسد في أرض الواقع في فترة وجيزة فبعد أن بدأ البنك الوطني الجزائري ب 11 شباك إسلامي مطلع 2020م وقد وصل سنة 2022م إلى 64 شباك إسلامي. بالإضافة إلى إنشاء 03 وكالات متخصصة بالصيرفة الإسلامية.

غير أن البنك الوطني الجزائري مازال عليه فعل وبذل الكثير من الجهد والوقت الثمين في إيجاد حلول فعلية للقضاء على الصعوبات التي تعترض هذا النوع من صناعة بنكية.

ثانيا: الآليات المعتمدة لتوطين نشاط الصيرفة الإسلامية في البنك الجزائري

إن إيجاد حلول فعلية هو السبيل الوحيد في إنجاح وصناعة الصيرفة الإسلامية، لا يتأثر ذلك إلا من خلال بعض الآليات والوسائل على اعتبار وجود فرصة كبيرة متاحة للبنوك الجزائرية بنا فيها البنك الوطني. في أن يصبح نموذجا متميزا في الصيرفة محليا ودوليا خاصة إذا ما استغلت الطاقة الاستيعابية لسوق النقدية كأحد أهم مصادر التعبئة للموارد المالية ومن ثم تمويل الاحتياجات المتزايدة، ومن بين الآليات التي اعتمدها البنك نذكر:

1- استخدام مختلف الأدوات التسويقية للترويج للمنتجات الإسلامية بحرية كاملة عبر مختلف الرسائل والقنوات الإعلامية بما في ذلك وسائل الإعلام المسموع والمرئي والمكتوب، ويترك المجال للمواطن في الاختبار ما يشاء من منتجات بكل حرية وأريحية؛

2- العمل على توسيع عدد النوافذ الإسلامية لإعطاء فرصة لكل السكان من الاستفادة من منتوجات الصيرفة الإسلامية دون تمييز جغرافي؛

3- اعتماد منتوجات متنوعة لتمكين أكبر قدر من المواطنين من استفادة من الصيرفة الإسلامية؛

4- إطلاق تأمين التكافلي باعتباره شرط أساسي لإنجاح الصيرفة الإسلامية وهو ما أدى البنك الوطني الجزائري على تقييده على أرض الواقع من خلال تقديم ملف كامل للبنك المركزي خاص بتأمين التكافلي سنة 2021م؛

5- اهتمام البنك الوطني الجزائري بالموارد البشرية المتخصصة في الصيرفة الإسلامية والتأمين التكافلي من خلال التكوين المتخصص والدورات التكوينية على طول أيام السنة؛

6- التسويق الواسع لمنتجات الصيرفة الإسلامية من خلال الأبواب المفتوحة على البنك الوطني الجزائري لتقرب أكثر من شرائح المجتمع وذلك باعتماد أخذ طلب وإذن من الهياكل والجامعات لإقامة وتنظيم أبواب مفتوحة على شكل الآتي: (أنظر ملحق1)

ومثال على ذلك الأبواب المفتوحة على البنك الوطني الجزائري المقامة في العديد من الهياكل والأدوات المحلية مثل الجامعات وغرفة الصناعة والتجارة بالإضافة إلى اغتنام فرصة إقامة بعض التظاهرات الوطنية والدولية كاليوم العالمي للادخار واليوم الوطني للمستهلك واليوم العالمي للطفولة باعتبارها محطات مهمة لتقرب أكثر من كافة المواطنين وذلك بإعطائهم وثيقة إجازة العقارية المنتهية بالتمليك.

انظر إلى ملحق 2 و3 التي فيها كل معلومات التي يستحقها الزبون لأن بها يستطيع البنك الوطني الجزائري التقرب إلى الزبون.

المطلب الثاني: الخدمات الإسلامية التي تقدمها النافذة الاسلامية بالبنك الوطني الجزائري

لقد استطاع البنك الوطني الجزائري أن يوفر أدوات تمويلية مختلفة تقوم على أسس وأحكام الشريعة الإسلامية، يقوم البنك بتغطية الاحتياجات الاقتصادية في مجالات الخدمات المصرفية، التمويل والاستثمار وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية من خلال العمليات التالية:

أولا: في مجال الخدمات المصرفية: يقوم البنك الوطني الجزائري بمجموعة من أنشطة المصرفية كغيرها من البنوك التقليدية لكنه يخضعها مبادئ التوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، ومن أهم هذه الأنشطة:

1- قبول الودائع النقدية؛

2- فتح الحسابات الجارية، والحسابات الإيداع المختلفة (حسابات التوفير، سندات الصندوق التي هي عبارة عن سندات المضاربة والودائع الأخرى) وتأدية قيم الشيكات المسحوبة وتحصيل الأوراق التجارية وتحويل الأموال في داخل والخارج وفتح الاعتمادات المستندية... غيرها ذلك من الأعمال المصرفية.

الجدول (3.2): الخدمات الإسلامية التي يقدمها البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت – 540– بتاريخ31 –12–2019

الخدمة المصرفية	العدد	المبلغ الاجمالي
شيك جاري إسلامي	77	4849719.31
دفتر حساب جاري إسلامي	02	1520000.00
حساب استثماري غير مقيد	69	85623000.00
حساب توفير إسلامي بعوائد ربحية	69	7127964.98
حساب توفير إسلامي بدون عوائد ربحية	165	98887364.60
حساب توفير إسلامي للقصر بعوائد ربحية	18	2195000.00
حساب توفير إسلامي للقصر بدون عوائد ربحية	01	70000.00
المجموع	314	200273048.89

المصدر:معلومات مقدمة من طرف نائب مدير البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت –540–

في هذا الجدول يقدم عدد الخدمات الاسلامية وفتح الحسابات التي يقدمها البنك للزبون ويوضح هذا الجدول اقبال كبير من الزبائن على الخدمات الاسلامية.

ثانيا: في مجال الخدم الاستثمارية التمويلية

- تقديم التمويل للمؤسسات والأفراد حسب صيغ التمويل الإسلامية والتي تتمثل في المشاركة والمضاربة والمرابحة والسلم والاستصناع والإجارة... وغيرها من الصيغ الأخرى؛
- تملك الأصول المنقولة وغير المنقولة وإعادة بيعها واستثمارها وتأجيرها للمؤسسات نظير آخر معلوم يحصل عليه بنك.

ثالثا: تصرفات وأعمال أخرى

يمكن للبنك في مجال ممارسة لأعماله، إضافة لما ذكر أعلاه، أن يقوم بكل ما يلزم من التصرفات لتحقيق غاياته، ويشمل ذلك بوجه خاص ما يلي:

1- إبرام عقود واتفاقيات ولشركات ومؤسسات محلية؛
2- تأسيس الشركات في مختلف المجالات ولاسيما المجالات المكملة لأوجه نشاط البنك؛
3- إنشاء صناديق التأمين الذاتي والتأمين التعاوني لصالح البنك أو المتعاملين معه في مختلف المجالات؛
4- تلقي الزكاة وقبول الهبات والتبرعات والإشراف على إنفاقها في المجالات الاجتماعية المخصصة لها وحسب الغايات المعتبرة؛
5- الدخول في اتحادات مهنية محلية وإقليمية ودولية وبخاصة الاتحادات الرامية إلى توطيد العلاقات مع البنوك الإسلامية.

التمويلات الإسلامية المعتمدة من قبل البنك الوطني الجزائري –وكالة تيارت –540–

وتنقسم التمويلات المتوفرة من طرف بنك BNA حاليا إلى قسمين أساسيين هما:

- **المرابحة:** المرابحة هي البيع بمثل رأس مال البيع (الذي يشمل ثمن السلعة وما تكبد فيها من مصروفات) مع زيادة ربح معلوم، أي أنه يقوم على أساس معرفة ثمن الأول وزيادة الربح عليه وحيث أن المرابحة من بيوع الأمانة وفينبغي أن يكون الثمن الأول معلوما وأنيمون الربح معلوما أيضا وبناءا عليه تكون المرابحة بيع بمثل الثمن الأول وزيادة الربح المعلوم المتفق عليه بين المتعاقدين.
- **رأي الفقه في المرابحة:**

- **الحنفية:** ذهب الحنفية إلى جواز بيع المرابحة مطلقا بشتى عباراته بلا كراهة؛
- **الشافعية:** هم كالحنفية في إطلاق الجواز عبارة دون كراهة واستثناء؛
- **الحنابلة:** قال الحنابلة بالجواز إلا أنهم كرهوا تلك الصيغة التي ذكرها الماوردي رحمه الله: "اربح في كل عشرة دراهم من ثمنه درهما"؛
- **المالكية:** إن المالكية ما قولهم بالجواز بيع المرابحة فقط قالوا بأنه خلاف الأولى (جاز البيع كونه مرابحة، فالمراد بالجواز خلاف الأولى، ومراد بخلاف بين المرابحة بيع المساومة). [1]

- **الإيجار:** الايجار غيره من المصطلحات التي حظيت بالعديد من التعريفات عرفها أهل الفقه كما يلي :
- **المذهب الحنفي:** عرفها الامام السرخسي بأنها عقد على منفعة بعوض؛[2]
- **المذهب المالكي:** عرفها العلامة أبو بركات أحمد بن محمد الدردير هي عقد معاوضة على التملك المنفعة بعوض؛[3]
- **المذهب الشافعي:** عرفها الامام محمد بن الخطيب الشربيني الإجار عقد على منفعة مقصودة، معلومة قابلة للبذل والاباحة بعوض معلوم؛[4]
- **المذهب الحنبلي:** عرفها الامام المرداوي بما يلي: بدل عوض معلوم في منفعة معلومة من عين معلومة أو موصوفة في الذمة أو في عمل معلوم.[5]

يقوم بنك BNA بنشاطات لكافة متعاملين اقتصاديين من خلال اعتماده على عدة منتجات محلية متمثلة في طرق التمويلية، المستمدة من الشريعة الإسلامية ونظرا للطبيعة المميزة لصيغ التمويل في الشريعة الإسلامية والتي تجعل من BNA يواجه عدة عوائق في تطبيقها فمنها ماهو متاح ومنها ماهو غير متاح ذلك راجع لظروف الراهنة التي يعيشها العامل بسبب اجتياح وباء كورونا (كوفيد 19).

[1]- احمد سالم ملحم، **بيع المرابحة وتطبيقاتها في المصارف الاسلامية**، د ط، د ت، ص30.

[2]- محمد بن أحمد السرخسي، **المبسوط**، دار المعرفة، بيروت، لبنان، 1993م، د ط، ص 74.

[3]- أبو البركات الدرديري، **شرح الصغير على أقرب المسالك إلى مذهب مالك**، ج4، ص 06.

[4]- الخطيب الشربيني، **مغني المحتاج إلى معرفة ألفاظ المنهاج**، دار الكتب العلمية، د ط،1986م، ص 427.

[5]- المرداوي، **الانصاف في معرفة الراجح من الخلاف مذهب ابن حنبل**، ط2، دار احياء التراث العربي، د م، د ت، ج6، ص 03.

الجدول (3.3): تمويلات الإسلامية التي يوفرها البنك الوطني الجزائري 31-12-2019

التمويل الاسلامي	عدد الملفات	المبلغ
الاجارة	/	/
المرابحة للعقارات	04	22520000.00
المرابحة للتجهيزات	06	3735000.00
المرابحة للسيارات	/	/
المجموع	10	26255000.00

المصدر: معلومات مقدمة من طرف نائب مدير البنك الوطني الجزائري –وكالة تيارت 540–

شكل (3.3): التمويلات الإسلامية المعتمدة من قبل وكالة تيارت – 540–

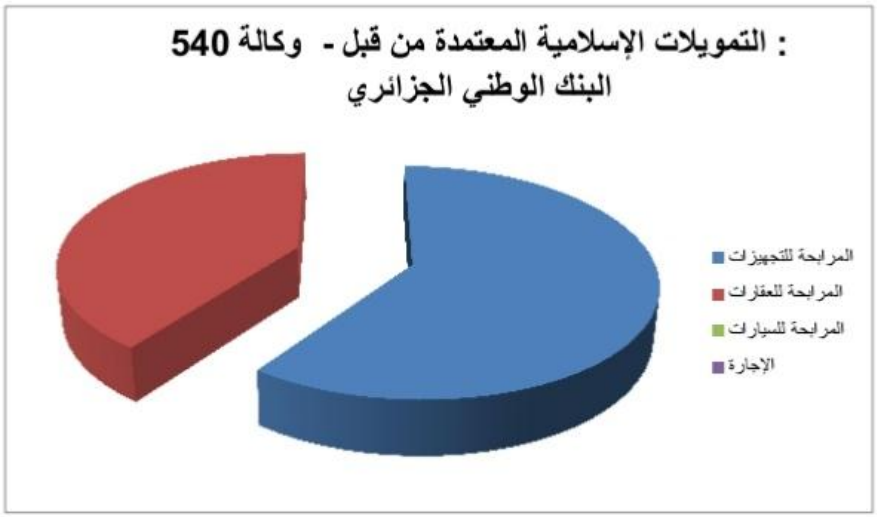

يبين شكل التمويلات المعتمدة من قبل البنك الوطني الجزائري وكالة –540–، أن المرابحة وتجهيزات العقارات أكثر استعاملا من طرف بنك BNA وذلك بفضل الأهمية البالغة التي تلعبها في تحقيق التنمية الاقتصادية.

1- المرابحة

تعتبر المرابحة هي أكثر استعمالا من طرف بنك BNA وذلك بفضل الأهمية البالغة التي تلعبها في تحقيق التنمية الاقتصادية، حيث تتوفر لدى الوكالة ثلاث أنواع وهي:

- **مرابحة السيارات:** وهي عقد بيع السيارات جديدة مركبة أو مصنع في الجزائر بسعر التكلفة مع زيادة هامش الربح محدد ومتفق عليه بين الزبون والبنك، يقوم البنك باقتناء السيارة لدى الوكيل البيع ثم يقوم بإعادة بيعها للزبون بهامش ربح متفق عليه من الطرفين. يكون الطرفان على علم مسبق ويؤكدان قبولهما لسعر التكلفة، لهامش الربح للبنك ولكيفيات التسديد.

- **مرابحة للتجهيزات:** وهي صيغ تمويل تتيح للزبون اقتناء تجهيزات (مرابحة تجهيزات) وهي عقد بيع بسعر التكلفة يضاف إليه هامش ربح معروف ومتفق عليه بين زبون (مشتري) والبنك (بائع) يعد البنك الوطني الجزائري كأول مشتري تجاه البائع وكالبائع اتجاه الزبون، يقوم البنك بشراء تجهيزات نقدا من بائع وإعادة بيعه للزبون بهامش ربح معروف ومتفق عليه مع المشتري.
- **مرابحة العقارات:** وهي صيغ تمويلية للزبون اقتناء عقار سكني (مرابحة العقارية) وهي عقد بيع بسعر التكلفة يضاف إليه هامش ربح معروف ومتفق عليه بين الزبون (المشتري)، المشترك احتمالا (زوج، زوجة) والبنك (بائع).

2- الإجارة

تمويل الإجارة يتمثل في عقد إيجار لأملاك منقولة لفائدة المستأجر (إجارة منتهية بالتمليك) يتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية، تتعلق بمعدات وتجهيزات منقولة دائمة وغير قابلة للإتلاف، يقوم البنك باقتنائها لدى الممونين والوكلاء المحليين وتأجير للزبون في نهاية هذا العقد، يرفع الزبون خيار الشراء ويصبح مالكا لهذه المعدات إجارة منتهية بالتمليك وهذه الصيغة موجهة خصيصا إلى:

- الأشخاص الذين يمارسون مهن حرة؛
- التجار؛
- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تستبعد البنوك الاستثمار في سندات وشهادات استثمار وشهادات الإيداع العائد الثابت وأسهم الشركات التي تتعامل بالفائدة أخدا وعطاءا.

المطلب الثالث: التحديات التي تواجه توطين صناعة الصيرفة الإسلامية في الجزائر

تمكنت الصيرفة الإسلامية من أن تثبت ركائزها في القطاع المصرفي المحلي والعالمي وتحقيق الكثير من نجاحات، ومن بينها انتشار العمل المصرفي في العديد من الدول على المستوى العربي الإسلامي والعالمي وقيام المصارف الربوية بفتح فروع أو نوافذ إسلامية وقيام العديد من الدول بإصدار تشريعات لتحويل نظامه المصرفي إلى نظام إسلامي الذي لا يتعامل بالفائدة الربوية، وتوفير المصرف الإسلامي التمويل اللازمة للأنشطة الاقتصادية ،وتحقيق الدور التنموي من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية وتزايد الأبحاث والمراكز الخاصة بالدراسات في المصارف الإسلامية والاقتصاد الإسلامي ولكن على الرغم من انتشار الواسع الذي شهدته الصيرفة الإسلامية والنجاحات التي حققتها إلا أنها تواجه جملة من العوائق والتحديات التي تجعل من تأديتها لعملها مهمة صعبة، حيث يتوقف نجاحها ونموها وسعيها نحو الازدهار والتفوق على استمرار قدرتها على مواجهة هذه التحديات وتجاوزها...

تتمثل جملة العوائق التي تقف في طريق نمو تطور الصيرفة الإسلامية فيما يلي:

- **العوائق القانونية والمخرج منها**

- معظم اللوائح والقوانين التي تنظم النشاط المصرفي غير ملتزمة بمبادئ الشريعة الإسلامية لكونها وضعت لتناسب عمل البنوك التقليدية، وعليه معظم القوانين تتضمن أحكام لا تتناسب مع عمل البنك؛
- من بين التحديات الرئيسية التي تواجه الصيرفة الإسلامية، حاجته إلى قوانين خاصة تنظم عمله وتمارس الرقابة عليه؛ وذلك لطبيعته الخاصة؛
- عدم وجود هيئة الرقابة الشرعية، وهذا بدوره يؤدي إلى تثبيت أفكار المسؤولين عن إدارة المصرف، وهذا راجع إلى عدة مشاكل تعاني منها هذه الهيئات ومتمثلة في:

أ- نقص خبرة المسؤولين بالمسائل المصرفية الحديثة الذي يؤدي إلى صعوبة الوصول إلى فتوى شرعية محددة؛

ب- عدم التعاون مع هذه الهيئات من قبل مسؤولي المصرف مما يسمح بوجود مخالفات شرعية من قبل الموظفين؛

ج- عدم كفاية الحماية القانونية، وتعد هذه المشكلة من أهم وأخطر التحديات التي تقف في طريق تطور الصيرفة الإسلامية وتحقيق أهدافها المنشودة فعلى سبيل المثال: في دولة العراق يدين غالبية سكانه بالدين الإسلامي وصدر قانون خاص بالمصارف عام 2004م، ولم يعطي للمصارف

الإسلامية أية خصوصية على الرغم من انتشار ها منذ التسعينات من القرن الماضي، ووجود ما يقارب من ثماني مصارف إسلامية تعمل في العراق وهذه المشكلة تقف حائلا دون تطور عمل المصارف.

- **الحلول المخرج من هذه العوائق**

تواجه الصيرفة الإسلامية هذه التحديات من خلال:

- قيام بتوحيد المفاهيم والرؤى من خلال تشكيل فتوى شرعية عالمية، تلتزم جميع المصارف بتوجيهاتها؛
- تدعيم هيئة الفتوى بمختصين في المجال المصرفي؛
- مراعاة خصوصية النشاط المصرفي الإسلامي من ناحية التشريعات الخاصة بالنظام المصرفي، ومن أهم المعالجات للوصول بالمصرف الإسلامي إلى أهدافه المنشودة هو وجود التنظيم القانوني الذي يدعم ويساند النشاط هذا المصرف، ويعطي له مزايا فريدة عن باقي المصارف التقليدية؛
- ضرورة إضفاء الحماية القانونية للمودعين وهم أصحاب الحسابات الاستثمارية في هذا المصرف حيث أن المودعين ليسوا دائنين كي يبقوا بعيدين عن إدارة سلطاتهم، إلا أنهم يتأثرون بنتائج أعمال المصرف ربحا وخسارة.

- **العوائق السياسية**

تواجه الصيرفة الإسلامية أثناء مسارها العملي عدة تحديات وعوائق سياسية واجتماعية والمتمثلة فيما يلي:

- تعاني الصيرفة الإسلامية نقصا في إطارات المؤهلة للقيام بالأعمال المصرفية القائمة على أسس إسلامية؛
- يتسم مودعي البنك بعدم القدرة على فتح حسابات استثمار لهم، وذلك راجع لانخفاض مدخولهم؛
- قيام الصيرفة الإسلامية باجتذاب المودعين للتعامل معه خاصة مدخولهم الاستثمار يعتبر أكبر تحدي له، وذلك كون أن المودعين يفضلون الربح السريع مما يجعل البنك يحصر عمله في استثمارات قصيرة الأجل والتي لا تحقق تنمية شاملة للمجتمع؛
- أغلب عمليات المصرف الإسلامي ترتكز على قطاعي الخدمات والتجارة بنسبة 80٪ وبالتالي المشاركة في التنمية تكون محدودة؛

- تواجه الصيرفة الإسلامية قيدا اجتماعيا يتمثل في السلوك الادخاري للأفراد، فالادخار بقدر ما يتأثر بمستويات الدخل وتوزيع الثروة، بأنه يتأثر أيضا بالعادات والمفاهيم الاجتماعية، ونتيجة لذلك فإن الكثير من المدخرين لا يستثمرون أموالهم إلا في مضاربات قصيرة المدى، وهذا الاستثمار يكون العائد منه متدنيا نتيجة قصر فترة الاستثمارات.

- **الحلول المخرج من هذه العوائق**

تتمثل أهم الحلول المناسبة لتلك المعوقات التي تواجه الصيرفة الإسلامية في:

1- الاهتمام بالدور الاجتماعي مثل زيادة الأهمية النسبية للقروض الحسنة؛ جمع الزكاة وتوزيعها على مستحقيها؛ نشر الوعي الإسلامي، فعلى الرغم من النمو الذي يشهده البنك الإسلامي إلا أنه يتسم بضعف الدور الاجتماعي ويعود ذلك إلى تركيزه للاستثمار في قطاع التجارة دون القطاعات الأخرى؛

2- تكوين كوادر بشرية قادرة على تطوير وتحسين أداء البنوك الاجتماعية؛

3- يجب على المصرف الإسلامي القيام بتنويع نشاطه الاستثماري من أجل تخفيض المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها؛ وذلك باعتماده مشاريع معينة دون التركيز على المشاريع قصيرة الأجل وإنما يتعدى إلى مشروعات إنتاجية طويلة الأجل، فهذا النوع من المشاريع له دور مهم في تحقيق الأرباح وتحقيق التنمية الاجتماعية.

- **العوائق الاقتصادية**

تواجه الصيرفة الإسلامية عدة عوائق اقتصادية وتتمثل في:

- تعامل المتصرف بصيغ التمويل ذات العائد الثابت كالمرابحة؛ على حساب الصيغ الأخرى كالمضاربة والمشاركة ذات العائد المتغير، وذلك لكون هذه الصيغ (المضاربة والمشاركة) تضطره إلى كشف سجلات مفصلة عن أعماله بالإضافة إلى عدم قدرته على تملك المشروع إلا بعد فترة طويلة؛
- صعوبة كبيرة في استخدام الأدوات المالية الإسلامية لسد الاحتياجات المؤقتة، كما أن عملية التجارة في الأدوات المالية تشملها صعوبات تنفيذية، لأن معدلات العائد عليها تبقى مجهولة حتى تاريخ استحقاقها؛
- تعاني الصيرفة الإسلامية من تأخر المدنين عن السداد وهذا يشكل عائقا كبيرا أمامها لكونها لا تستطيع أخذ فوائد عن مدة التأخير، فالشريعة الإسلامية حرمت الزيادة المشروطة على المال فهنا يجد المدين المماطل الفرصة لعدم الدفع لعلمه أن المصارف الإسلامية لا تضيف فوائد على مديونية عملائها المتأخرين عن السداد؛

- مشكله العولمة وتأثيراتها على نشاط المصرف الإسلامي، وظهر مصطلح باسم العولمة المصرفية ولقد أصبح الاندماج في العولمة يتطلب درجة عالية من الكفاءة الاقتصادية والتكنولوجيا لذلك يؤدي إلى صعيد المحلي وانغلاقها على العالم الخارجي قد يضيع لتطورها عليها الكثير من المزايا الاستثمارية الضرورية؛
- إن حجم الصيرفة الإسلامية أقل من الحجم المثالي؛ وهذا سوف يؤثر على مقدرته على انتشار وفتح فروع جديدة إضافة إلى عدم قدرته على تنويع محفظته المالية بسبب نقص سيولته باعتبار موارده المالية غير كافيه.

- **الحلول لهذه العوائق**

ولكي تحقق الصيرفة الإسلامية أهدافها وتصل إلى تطلعاتها الاقتصادية، يجب عليها مواجهة هذه الصعوبات وذلك من خلال:

- العمل على إنشاء سوق للاقتراض السريع فيما بين البنوك الإسلامية، يساعده على الحصول على سيولة؛
- محاولة اندماج وتكامل مع المصارف الأخرى، وحتى التقليدية الراغبة في القيام بأعمال وفق أحكام الشريعة الإسلامية، خاصة مع ظهور العولمة حيث يحقق الاندماج مجموعة من المزايا منها: زيادة القدرة التنافسية، القدرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي من الموارد الإسلامية وإجراء تقويم دوري لوسائل التمويل بما يجعلها تتكيف مع حاجات ورغبات عملائها؛
- ضرورة مسايرة التطورات والتغيرات التي يشهدها العالم خاصة في ميدان الخدمات من خلال تحين أداء وكفاءته بما يحقق حاجات ورغبات عملاءه المتجددة هذا من جهة، وبما يساهم في التصدي للمنافسة من طرف البنوك التقليدية من جهة أخرى.

ومن خلال ماتم دراسته والمرور به في هذا البحث تبين أن البنك الوطني الجزائري BNA أن النوافذ الاسلامية قادرة على جذب أفراد المجتمع نحو أساليب تمويلية إسلامية، وكذا تجميع المدخرات الوطنية مقارنة بالقطاع الخاص.

وبالفعل تم توطين وبقاء النشاط المصرفي الاسلامي في البنك الوطني الجزائري من خلال النوافذ الاسلامية والعمل على انشاء وكالات خاصة بالصيلرفة الاسلامية، وبالرغم من كل هذا تبقى النوافذ الاسلامية تواجه عدة تحديات وصعوبات لذلك من التطرق إلى حلول أبرزها مقومات التحول البنك التقليدي إلى بنك اسلامي.

لذا وجب على التقنيين عمل بنوك الاسلامية في الجزائر وتنظيم علاقتها بالبنك الجزائري، الأمر الذي من شأنه تمكين الاقتصاد الوطني الاستفادة مما تقدمه البنوك الاسلامية من تنمية اقتصادية واجتماعية، والأهم الوقوف عند رغبة المواطن الجزائري الذي يفضل التعاملات البنكية الإسلامية على التقليدية.

خلاصة الفصل

تناولت في هذا الفصل نظرة موجزة عن البنك الوطني الجزائري BNA ، حيث كان محل الدراسة التطبيقية وكذا أهم الخدمات التي توفرها النافذة الاسلامية بالبنك.

ومن خلال النتائج المحصل عليها يمكننا القول أن خدمات الاسلامية للبنك الوطني الجزائري لاقت استحسانا من طرف العملاء والمجتمع الاسلامي خاصة رغم محدودية المنتجات الاسلامية، حيث تعتبر النوافذ الاسلامية حلا جيدا ومقبول للممارسة البنوك التقليدية للنشاطات المصرفية الاسلامية وكذا تمهيدا لتحويلها لبنك اسلامي كاملا مستقبلا.

خاتمة

خاتمة

تعتبر النوافذ الإسلامية على مستوى البنوك التقليدية ظاهرة جديدة تشجع على الصيرفة الإسلامية، تحظى بصدى واسع على المستوى المحلي والعالمي كونها تقوم على أساس عقائدي، وطبقا لأحكام الشريعة الإسلامية بخلاف البنوك التقليدية القائمة على أساس الفائدة الربوية.

تمكنت البنوك التقليدية من الولوج إلى عالم الصيرفة الإسلامية من خلال مداخل تعددت أشكالها وأهدافها كان أهمها فتح نوافذ إسلامية ولضمان هذا التوجه تطلب الأمر التركيز على متطلبات شرعية بما في ذلك تعيين هيئة رقابية شرعية لتحقيق مصداقية وسلامة المعاملات وفق الشريعة الإسلامية.

وتماشيا مع التطورات الملحوظة التي تشهدها البيئة الاقتصادية الدولية واعادة هيكلة صناعة الخدمات المصرفية زاد اتجاه البنوك إلى التحول إلى الصيرفة الإسلامية مع زيادة الحاجة إلى التوجه نحو إلغاء دور التخصص المصرفي التقليدي، والعمل على التوسع في الخدمات المصرفية الإسلامية كنظام مصرفي جديد، لمواجهة قوى التغيير ودعم قدراتها التنافسية.

وأهم مايميز الأعمال النوافذ الإسلامية أن أهدافها ذات طابع اقتصادي واجتماعي، حيث تمارس الأنشطة في امجال الخدمات المصرفية وأعمال التمويل واستثمار وفق لضوابط وأحكام نظرية اقتصادية إسلامية، بالإضافة إلى تحقيق أهداف مشروعة وتحقيق نظام تكافلي بين أفراد المجتمع.

إن عملية فتح النوافذ الاسلامية في البنوك التقليدية خطوة ايجابية وفرصة مشجعة للتحول للنشاط المصرفي الإسلامي في الجزائر، والذي يتطلب بالأساس تعديل واصدار العديد من القوانين الضريبية والقانون التجاري ونظام التأمينات لما لهذه القوانين من تأثير على تطور وانتشار الصيرفة الإسلامية في الجزائر.

ولقد سلطت هذه الدراسة الضوء على موضوع دور النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية في توطين النشاط المصرفي الإسلامي، حيث حاولنا الإجابة عن الإشكالية التي طرحناها والفرضيات التي تبنيتها.

خاتمة

- **اختبار الفرضيات**

1- تعتمد النوافذ الإسلامية في البنك التقليدي على تقديم خدمات تمويل مصرفية محدودة وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية ويمكن البنوك التقليدية التعامل بالمنتجات الإسلامية؛

2- يتثمل النشاط المصرفي الإسلامي بإنشاء شبابيك الصيرفة الإسلامية التي تسمح للنظام المصرفي باستقطاب موارد مالية اللازمة لتمويل التنمية، وهي أكثر سلامة وضمانا من الممارسات البنكية الكلاسيكية، وأوصت الدراسة بضرورة وجود هيئة رقابة شرعية للشبابيك الإسلامية لضمان تماشي منتجاتها مع الشريعة الإسلامية من أجل كسب ثقة الزبائن؛

3- يؤدي تعزيز نجاح النوافذ الإسلامية على مستوى البنوك لتوسيع النشاط المصرفي الإسلامي وذلك من خلال توفير مجموعة من المتطلبات الضرورية على غرار اصدار قانون خاص بالصيرفة الإسلامية، وأن يخضع النشاط المصرفي الإسلامي لمراقبة الهيئة الرقابية الشرعية وتطوير الموارد البشرية، لفهم طبيعة النشاط المصرفي الإسلامي وضوابطه الشرعية.

- **النتائج**

على ضوء ما سبق في هذه الورقة، تم التوصل إلى النتائج التالية:

1- يمكن التحول التدريجي للصيرفة الإسلامية في البنوك التقليدية من خلال التوسع في فتح النوافذ الإسلامية في هذه البنوك في ظل وجود رغبة الحكومة في السماح بتقديم المعاملات المصرفية الإسلامية إلى جانب المعاملات المصرفية التقليدية؛

2- توسع في فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية خطوة إيجابية وفرصة مشجعة لتحول النشاط المصرفي الإسلامي من طرف هذه البنوك في ظل صعوبات وعراقيل إنشاء مصارف إسلامية بالكامل؛

3- إمكانية التعامل مع البنوك التي هي في طريق التحول من المصرفية التقليدية إلى مصرفية إسلامية لأن عملية التحول تستوجب التدرج، ولا يمكن أن تكون مباشرة دفعة واحدة لتعارض هذا الأمر مع الأنظمة والقوانين المعمول بها في المجتمع أو لظروف أخرى خارجة عن إرادته وقدرته، ففي هذه الحالة يمكن التعامل مع النوافذ في هذه المصارف الإسلامية فقط، بشرط أن يقوم البنك بالإجراءات التي تدل على صدق توجهه نحو التحول إلى مصرف إسلامي؛

4- من مبادئ تطبيق النشاط المصرفي في النوافذ الإسلامية مبدأ الالتزام الشرعي ومبدأ التدرج ومبدأ احترام القوانين؛

5- يرى المؤيدون لإنشاء النوافذ الإسلامية أنها وسيلة لتخلص من الربا والمحرم وخطوة في طريق التحول من نظام الربوي إلى نظام إسلامي؛

6- يعتبر أسلوب النوافذ الإسلامية خطوة مشجعة لتحويل البنك التقليدي إلى بنك إسلامي متكامل، الأمر الذي يتطلب وجوب قيام أصحاب القرار بتوفير المتطلبات والخطة اللازمة للقيام بعملية التحول المصرفي؛

7- يعتبر البنك الوطني الجزائري أول بنك وطني يفتح النوافذ الإسلامية عبر كامل وكالاته في الجزائر؛

8- يتوفر البنك الوطني الجزائري على متطلبات فتح النوافذ الإسلامية بدرجة عالية؛

9- تواجه البنوك التقليدية عند فتحها لنوافذ إسلامية صعبات ومعوقات تحد من نجاحه؛

10- تسعى البنوك الإسلامية إلى تحقيق أهداف ذات طابع إنساني واجتماعي إضافة إلى تحقيق هدف الربحية الضروري لبقائها ونموها.

- **اقتراحات وتوصيات**

بناءا على النتائج السابقة يمكننا وضع الاقتراحات الآتية:

- ضرورة تشكيل لجنة متخصصة داخل البنك لدراسة مشروع تحوله لنشاط مصرفي إسلامي من مختلف جوانبه القانونية الإدارية والشرعية؛
- العمل على وضع إستراتيجية واضحة ومحددة بجدول زمني معين لعملية تحول البنك التقليدي لنشاط مصرفي إسلامي عبر فتح نوافذ التمويل الإسلامي؛
- التأكيد على ضرورة فصل المالي والإداري لأنشطة النافذة الإسلامية عن باقي أنشطة البنك لتعزيز ثقة المتعاملين في شرعية العمليات المالية الإسلامية؛
- تشجيع إقامة دورات تكوينية متخصصة في مجال الصيرفة الإسلامية باستمرار، والتثقيف الشرعي للعاملين بالنوافذ الإسلامية؛

- محاولة تخفيف من العقبات التي تواجه النشاط المصرفي الإسلامي في الجزائر لتمكين هذه البنوك من أن تقوم بدورها في التنمية بشكل جيد؛
- تفعيل دور الإعلام السمعي والبصري في تسويق المنتوج الإسلامي،
- وجوب على البنوك التقليدية التحول من وضعها الحالي إل الصيرفة الإسلامية دون تماطل فقد ثيت لديها أن النشاط المصرفي الإسلامي يحقق نجاحات كبيرة.

- **آفاق البحث**

من خلال دراستنا لموضوع دور النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية في توطين النشاط المصرفي الإسلامي، يمكن أن نقترح بعض المواضيع على الطلبة المقبلين على التخرج السنوات المقبلة:

- أثر تنوع الخدمات المصرفية في تحقيق رضا العملاء في المصارف الإسلامية؛
- تطوير منتجات وخدمات النوافذ الإسلامية؛
- دور الفروع والنوافذ الإسلامية في التصدي لأزمات مالية.

الملاحق

الملحق 1

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

البـــنك الوطـــني الجـــزائري
وكالة تيارت 540

مستغانم في ...2022 /03/31

الى
السيدة مدير التربية
لولاية .....تيارت....

الموضوع: تنظيم أبواب مفتوحة

سيدتي؛

لي الشرف العظيم ان أتقدم لسيادتكم المحترمة بطلبي هدا والمتمثل في طلب تنظيم أبواب مفتوحة لدا مؤسستكم.....متوسطة حمـ[redacted]ت.....ليوم 2022/03/31.

تقبلوا منا سيدتي فائق الشكر والتقدير.

مدير وكالة تيارت 540...
للبنك الوطني الجزائري

الملحق2

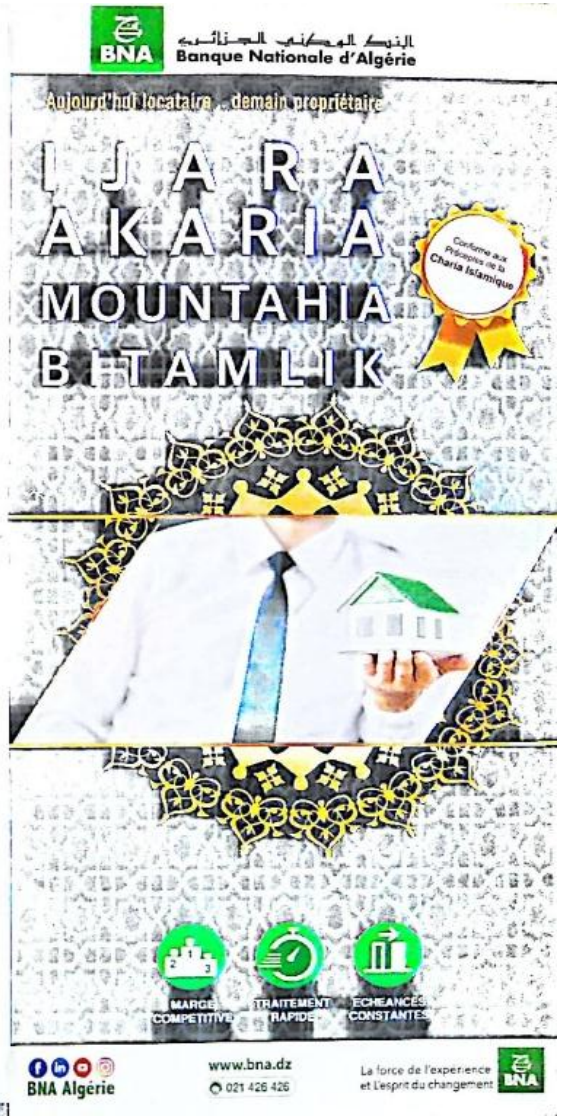

ما هي؟

– هي صيغة تمويل تتيح للزبون اقتناء عقار على أساس الإيجار مع خيار الشراء.

الإجارة العقارية المنتهية بالتمليك عقد إيجار على المدى الطويل يقوم في نهايته البنك، المسمى بالمؤجر بإتاحة العقار للزبون المسمى المستأجر.

يتم اقتناء العقار من قبل البنك.

يتدخل البنك الوطني الجزائري بصفته مشتري اتجاه البائع، ومؤجر وبائع اتجاه الزبون. بحيث يشتري العقار من البائع ويؤجره للزبون لفترة محددة، وبعد ذلك يمارس الزبون خيار الشراء ويصبح مالك للعقار.

في حالة الاستحواذ المشترك، يمكن أن يكون المشتري الشريك: الزوج، الأصول والأحفاد من الدرجة الأولى والأقارب المباشرة. يجب عليه أن يستجيب للشروط المذكورة، باستثناء المعيار المتعلق بالدخل.

ماهي الشروط؟

هذا التمويل مخصص للأفراد المقيمين وغير المقيمين:

– الأهلية القانونية؛

– شرط الجنسية الجزائرية؛

– السن أقل من 75 سنة؛

– أن يكون له الراتب أو الدخل الشهري ثابتا ومنتظما بمبلغ يساوي أو يفوق أربعين ألف دينار (40 000.00 دج).

كيف يتم التمويل؟

– اختاروا العقار الذي ترغبون الحصول عليه؛

– يشتري البنك العقار الذي تم اختياره من المرقي أو من الأفراد؛

– يؤجرها لكم البنك بهامش ربح متفق عليه مسبقا؛

– بعد دفع الإيجار الأخير يقوم البنك ببيع العقار لكم بسعر رمزي؛

ماهي المزايا؟

– منتوج معتمد مطابق مع مبادئ الشريعة الإسلامية؛

– يمكن أن تصل قيمة التمويل إلى 50 000 000 دج؛

– مدة الإيجار ثلاثون (30) سنة (في حدود خمسة وسبعين (75) سنة)؛

– هامش ربح تنافسي.

ما هو الملف المطلوب تقديمه ؟

ملف الزبون المستأجر:

– نسخة من بطاقة التعريف الوطنية سارية المفعول.

– شهادة اثبات الحالة العائلية.

– شهادة ميلاد.

– شهادة إقامة.

–نسخة من البطاقة الجبائية بالنسبة للمقاولين الخواص.

– شهادة عمل حديثة وكشوفات الرواتب للثلاثة أشهر الأخيرة، أو كشف الدخل العام.

– إثبات المداخيل المقدمة من قبل غير المقيمين مصادق عليها من طرف الخدمات القنصلية ذات الاختصاص الإقليمي.

– كشف حساب للثلاثة شهور الأخيرة.

–آخر ثلاثة تنبيهات جبائية أو أي وثيقة أخرى تثبت الدخل لغير الأجراء.

– جداول الميزانية وكذا جداول الحسابات المالية والنتائج للسنوات المالية الثلاثة الأخيرة بالنسبة لغير الأجراء (التجار) اللذين تقدموا بالحصول على تمويل يفوق 20 مليون دج.

– آخر مستخرج ضريبي لغير الأجراء.

ملف الزبون المستأجر الشريك :

– نسخة من بطاقة التعريف الوطنية سارية المفعول.

– شهادة إثبات الحالة العائلية.

– شهادة ميلاد.

– شهادة إقامة.

–نسخة من البطاقة الجبائية بالنسبة للمقاولين الخواص.

– شهادة عمل حديثة وكشوفات الرواتب للثلاثة أشهر الأخيرة، أو كشف الدخل العام.

– إثبات المداخيل المقدمة من قبل غير المقيمين مصادق عليها من طرف الخدمات القنصلية ذات الاختصاص الإقليمي.

– آخر ثلاثة تنبيهات جبائية أو أي وثيقة أخرى تثبت الدخل لغير الأجراء.

– جداول الميزانية وكذا جداول الحسابات المالية والنتائج للسنوات المالية الثلاثة الأخيرة بالنسبة لغير الأجراء (التجار) اللذين تقدموا بالحصول على تمويل يفوق 20 مليون دج.

– آخر مستخرج ضريبي لغير الأجراء.

الملحق 3

QU'EST-CE QUE C'EST ?

C'est un mode de financement qui permet au client d'accéder à l'acquisition d'un bien immobilier de son choix à titre locatif avec option d'achat.

La IJARA AKARIA MOUNTAHIA BITAMLIK est un contrat de location au terme duquel la banque, dénommé bailleur, met à la disposition d'un client, dénommé preneur, à titre locatif, un bien immeuble, dont il est propriétaire, pour une période déterminée, en contrepartie de paiement d'un loyer fixé dans le contrat. Le bien objet du contrat est acquis par la banque.

La BNA intervient en qualité d'acheteur vis-à-vis du vendeur, bailleur et revendeur à l'égard du donneur d'ordre (client). Elle achète le bien immobilier au comptant auprès du vendeur et le loue à un client pour une période déterminée, à l'issue de laquelle le client lève l'option d'achat et devient propriétaire du bien.

En cas de coacquisition, le coacquéreur peut être le conjoint, les ascendants, les descendants de 1er degrés et les collatéraux directs. Il doit répondre aux critères d'éligibilité cités, à l'exception de celui relatif au revenu.

QUELLES SONT LES CONDITIONS ?

C'est un financement destiné aux particuliers résidents et non-résidents :
- avoir la capacité juridique.
- être de nationalité Algérienne ;
- être âgé de moins de 75 ans ;
- disposer d'un salaire ou d'un revenu mensuel, stable et régulier d'un montant égal ou supérieur à quarante mille dinar (40.000,00 DA) ;

COMMENT FONCTIONNE-T-IL ?

- Choisissez le bien immobilier que vous désirez acquérir,
- La banque l'achète auprès du promoteur ou du particulier,
- La banque vous le loue moyennant une marge bénéficiaire convenue à l'avance.
- Après paiement du dernier loyer, La banque vous vend le bien au prix symbolique.

QUELS SONT LES AVANTAGES ?

- Un produit certifié conforme aux préceptes de la charia ;
- Le montant du financement peut atteindre 50 000 000 DZD;
- La durée de la location est de trente (30) ans (dans la limite d'âge de soixante-quinze (75) ans);
- Un taux de marge compétitif.

LE DOSSIER A FOURNIR

Le dossier du client locataire :
- Une copie de la pièce d'identité en cours de validité.
- Fiche familiale.
- Acte de naissance.
- Certificat de résidence.
- Copie de la carte fiscale pour les entrepreneurs individuels.
- Attestation de travail récente et les trois dernières fiches de paie ou le relevé des émoluments pour les salariés.
- Les justificatifs de revenus remis par les non-résidents doivent être visés par les services consulaires territorialement compétents.
- Relevé de compte pour les trois derniers mois.
- Les trois derniers avertissements fiscaux ou tout autre justificatif de revenu pour les non-salariés.

- Les bilans et comptes de résultats des trois derniers exercices pour les non-salariés (commerçants) postulant à un financement supérieur à vingt millions de DA.
- Un extrait de rôle de date récente pour les non-salariés.

Le dossier du colocataire :

- Une copie de la pièce d'identité en cours de validité.
- Fiche familiale.
- Acte de naissance.
- Certificat de résidence.
- Copie de la carte fiscale pour les entrepreneurs individuels.
- Attestation de travail récente et les trois dernières fiches de paie ou le relevé des émoluments pour les salariés.
- Les justificatifs de revenus remis par les non-résidents doivent être visés par les services consulaires territorialement compétents.
- Les trois derniers avertissements fiscaux ou tout autre justificatif de revenu pour les non-salariés.
- Les bilans et comptes de résultats des trois derniers exercices pour les non-salariés (commerçants) postulant à un financement supérieur
à vingt millions de DA.
- Un extrait de rôle de date récente pour les non-salariés.

الملحق4

BNA

البنك الوطني الجزائري

BANQUE NATIONALE D'ALGERIE

CHECK LIST DES DOCUMENTS CONSTITUTIFS DU DOSSIER FINANCEMENT « LA MOURABAHA AUTOMOBILE »

- Une demande de financement « La Mourabaha Automobile » dûment signée.
- Une copie de la pièce d'identité en cours de validité.
- Une fiche familiale ou une fiche individuelle.
- Un certificat de résidence.
- Un acte de naissance.
- Une attestation de travail récente et les trois dernières fiches de paie ou le relevé des émoluments pour les salariés.
- Le relevé de compte pour les trois derniers mois.
- Un avertissement fiscal ou tout autre justificatif de revenu pour les non-salariés.
- Une copie de la carte fiscale pour les entrepreneurs individuels (Commerçants, artisans, professionnels...).
- Une autorisation de consultation de la centrale des risques des entreprises et ménages « C.R.E.M » dûment signée.
- Une demande de domiciliation de salaire acceptée par l'employeur.

الملحق 5

Annexe V II à la circulaire n° 2291 du 03/08/2020.

CHECK LIST DES DOCUMENTS CONSTITUTIFS DU DOSSIERFINANCEMENT MOURABAHA EQUIPEMENTS

- Une demande de la Mourabaha Equipements dûment signée par le client.
- Une copie de la pièce d'identité en cours de validité.
- Fiche familiale ou Fiche individuelle.
- Certificat de résidence.
- Acte de naissance.
- Attestation de travail récente et les trois dernières fiches de paie ou le relevé des émoluments pour les salariés.
- Relevé de compte pour les trois derniers mois.
- Un avertissement fiscal ou tout autre justificatif de revenu pour les non-salariés
- Copie de la carte fiscale pour les entrepreneurs individuels (Commerçants, artisans, professionnels...).
- Une autorisation de consultation de la Centrale des Risques Entreprises et Ménages « C.R.E.M » dûment signée par le client.
- Demande de domiciliation de salaire acceptée par l'employeur.
- Une facture pro-forma du bien neuf établie au nom de la banque accompagnée d'une attestation délivrée par une entreprise exerçant une activité de production sur le territoire national, attestant que le bien, objet de la demande de financement, est produit ou assemblé en Algérie.

الملحق 6

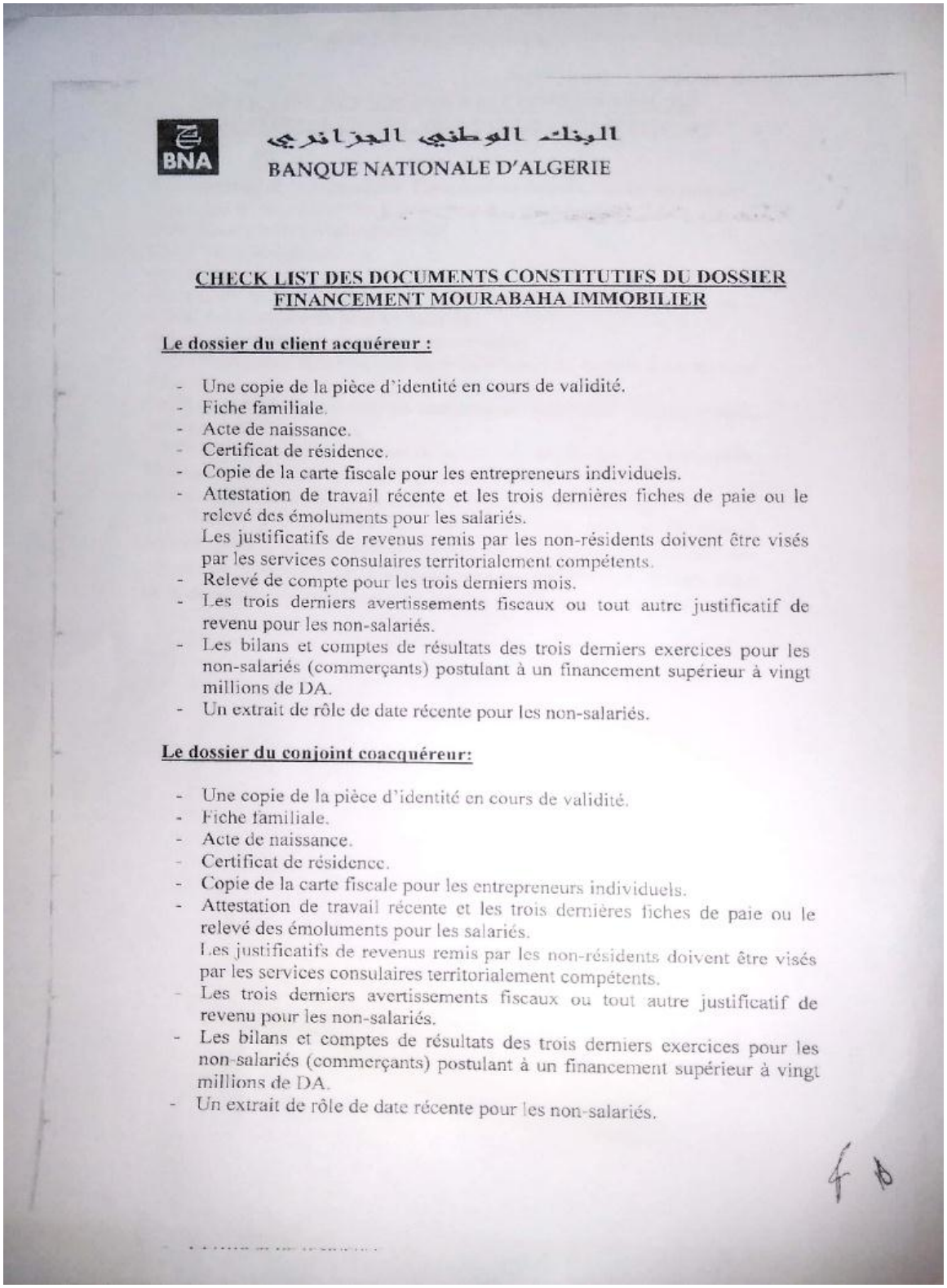

BNA

البنك الوطني الجزائري
BANQUE NATIONALE D'ALGERIE

CHECK LIST DES DOCUMENTS CONSTITUTIFS DU DOSSIER FINANCEMENT MOURABAHA IMMOBILIER

Le dossier du client acquéreur :

- Une copie de la pièce d'identité en cours de validité.
- Fiche familiale.
- Acte de naissance.
- Certificat de résidence.
- Copie de la carte fiscale pour les entrepreneurs individuels.
- Attestation de travail récente et les trois dernières fiches de paie ou le relevé des émoluments pour les salariés.
  Les justificatifs de revenus remis par les non-résidents doivent être visés par les services consulaires territorialement compétents.
- Relevé de compte pour les trois derniers mois.
- Les trois derniers avertissements fiscaux ou tout autre justificatif de revenu pour les non-salariés.
- Les bilans et comptes de résultats des trois derniers exercices pour les non-salariés (commerçants) postulant à un financement supérieur à vingt millions de DA.
- Un extrait de rôle de date récente pour les non-salariés.

Le dossier du conjoint coacquéreur:

- Une copie de la pièce d'identité en cours de validité.
- Fiche familiale.
- Acte de naissance.
- Certificat de résidence.
- Copie de la carte fiscale pour les entrepreneurs individuels.
- Attestation de travail récente et les trois dernières fiches de paie ou le relevé des émoluments pour les salariés.
  Les justificatifs de revenus remis par les non-résidents doivent être visés par les services consulaires territorialement compétents.
- Les trois derniers avertissements fiscaux ou tout autre justificatif de revenu pour les non-salariés.
- Les bilans et comptes de résultats des trois derniers exercices pour les non-salariés (commerçants) postulant à un financement supérieur à vingt millions de DA.
- Un extrait de rôle de date récente pour les non-salariés.

الملحق 7

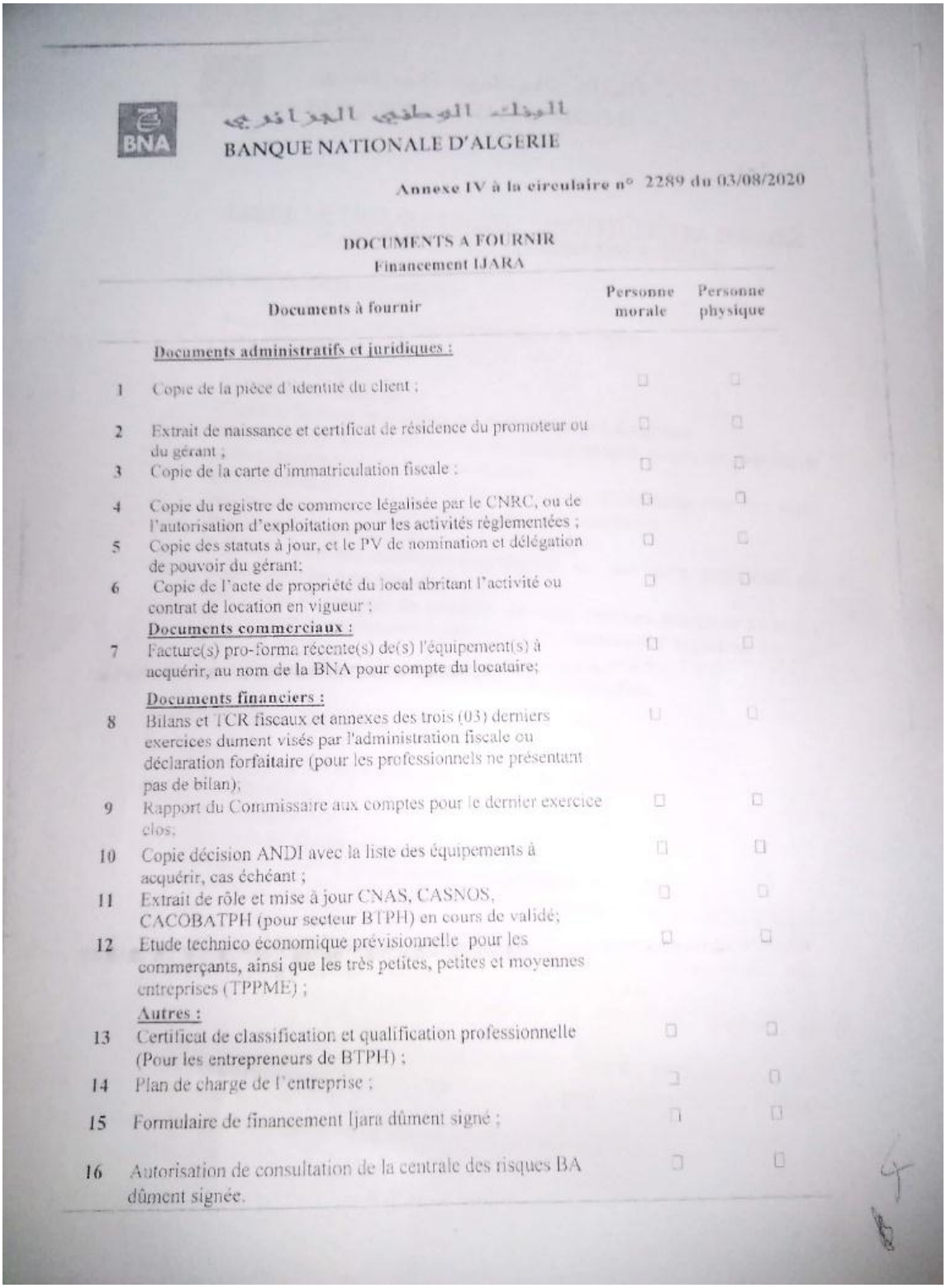

BNA

البنك الوطني الجزائري
BANQUE NATIONALE D'ALGERIE

Annexe IV à la circulaire n° 2289 du 03/08/2020

DOCUMENTS A FOURNIR
Financement IJARA

	Documents à fournir	Personne morale	Personne physique
	Documents administratifs et juridiques :		
1	Copie de la pièce d'identité du client ;	☐	☐
2	Extrait de naissance et certificat de résidence du promoteur ou du gérant ;	☐	☐
3	Copie de la carte d'immatriculation fiscale ;	☐	☐
4	Copie du registre de commerce légalisée par le CNRC, ou de l'autorisation d'exploitation pour les activités réglementées ;	☐	☐
5	Copie des statuts à jour, et le PV de nomination et délégation de pouvoir du gérant;	☐	☐
6	Copie de l'acte de propriété du local abritant l'activité ou contrat de location en vigueur ;	☐	☐
	Documents commerciaux :		
7	Facture(s) pro-forma récente(s) de(s) l'équipement(s) à acquérir, au nom de la BNA pour compte du locataire;	☐	☐
	Documents financiers :		
8	Bilans et TCR fiscaux et annexes des trois (03) derniers exercices dument visés par l'administration fiscale ou déclaration forfaitaire (pour les professionnels ne présentant pas de bilan);	☐	☐
9	Rapport du Commissaire aux comptes pour le dernier exercice clos;	☐	☐
10	Copie décision ANDI avec la liste des équipements à acquérir, cas échéant ;	☐	☐
11	Extrait de rôle et mise à jour CNAS, CASNOS, CACOBATPH (pour secteur BTPH) en cours de validé;	☐	☐
12	Etude technico économique prévisionnelle pour les commerçants, ainsi que les très petites, petites et moyennes entreprises (TPPME) ;	☐	☐
	Autres :		
13	Certificat de classification et qualification professionnelle (Pour les entrepreneurs de BTPH) ;	☐	☐
14	Plan de charge de l'entreprise ;	☐	☐
15	Formulaire de financement Ijara dûment signé ;	☐	☐
16	Autorisation de consultation de la centrale des risques BA dûment signée.	☐	☐

قائمة المصادر

والمراجع

➢ المصادر

- القرآن الكريم والأحاديث النبوية

➢ المراجع

❖ الكتب

- أبو البركات الدرديري، **شرح الصغير على أقرب المسالك إلى مذهب مالك**، ج4.
- أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور الإفريقي المصري، **لسان العرب**، دار صادر للطباعة، بيروت، لبنان، ط4، 2005م.
- أبو عتروس عبد الحق، **الوجيز في البنوك التجارية**، بهاء الدين للنشر والتوزيع، قسنطينة، الجزائر، 2000م.
- أحمد أمين، **ظهر الاسلام**، مكتبة النهضة العلمية، قاهرة، ج 01، ط03، 1963م.
- أحمد سالم ملحم، **بيع المرابحة وتطبيقاتها في المصارف الإسلامية**، د ط، د ت.
- حامد الشريف، **الصيرفة الإسلامية رؤيا مستقبلية**، دار المجد الحديثة، عمان، 2011م.
- حسين محمد سمحان إسماعيل يونس أمين، **اقتصاديات النقود والمصارف**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2001م.
- خالد علي الشليمي، **النقود والمصارف النظرية التقنية"باز الأليم**، "ليبيا"، 1997م.
- الخطيب الشربيني، **مغني المحتاج إلى معرفة ألفاظ المنهاج**، دار الكتب العلمية، د ط،1986م.
- رشد العصارة، رياض الحلبي، **النقود والبنوك**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2000م.
- سفر أحمد، العمل المصرفي الإسلامي، **أصوله وصيغه وتحدياته**، اتحاد المصارف العربية، بيروت، طبعة 2004م.
- السيد عبد مقصود دبيان وآخرون، **المحاسبة في بنوك وشركات تأمين**، دار المعرفة الجامعية، مصر،1999م.

- شاكر القزويني، **محاضرات في اقتصاد البنوك**، حيوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، طبعة ثانية، 1992م.
- شمس الدين السرسخي، **المبسوط**، دار المعرفة، بيروت، 1978م، ط03، ج 04.
- صبحي صالح، **النظم الإسلامية**، منشؤها وتطورها، دار العلم للملايين، بيروت، 1965م.
- عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف، **تنظيم وإدارة البنوك**، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2000م.
- عبد الله ابراهيم نزال ومحود حسين الاوي، **الخدمات في المصارف الإسلامية**، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع عمان، شارع الملك حسين، مجمع الفحيص التجاري، 2010م.
- عبد الله بن قدامة، **المعني**، دار الكتاب العربي، بيروت، 1972، ج04.
- فليع حسن خلق، **النقود والمصارف**، جدار للكتاب العالمي، عمان، الأردن، 2006م.
- محمد ابن سعد، **الطبقات الكبرى**، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، 1957م، ج3.
- محمد الزحيلي، **المصارف الإسلامية**، ط 1، دار المكتبي للطباعة والنشر والتوزيع، 1998.
- محمد المصري احمد، **إدارة البنوك التجارية والإسلامية**، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 1998م.
- محمد بن أبي بكر ن عبد الله الرازي، **مختار الصحاح**، مكتبة لبنان، بيروت، طبعة منقحة، 1989م.
- محمد بن أحمد السرخسي، **المبسوط**، دار المعرفة، بيروت، لبنان، د ط، 1993م،.
- محمد محمود العجلوني، **بنوك إسلامية: أحكامها، مبادئها، تطبيقاتها المصرفية**، دار ميسرة، عمان، 2008م.
- محمد مرتضى الزبيدي، **تاج العروس**، دار النهضة، القاهرة مصر، بلا سنة نشر.
- المرداوي، **الانصاف في معرفة الراجح من الخلاف مذهب ابن حنبل**، ط2، دار احياء التراث العربي، د م، د ت، ج6.
- المرطان سعيد بن سعد، الفروع **والنوافذ الاسلامية في المصارف التقليدية، تجربة الأهلي التجاري**، تطبيقات الاقتصادية المعاصرة، تحرير عثمان أيا بكر أحمد، البنك الاسلامي للتنمية، معهد البحوث والتدريب، جدة، طبعة أولى، عام 2005م.

- منير إبراهيم الهندي، "**إدارة البنوك التجارية** "، كلية التجارة، الطبعة الثالثة، مصر، 1996م، ص4.
- ناصر خصرو، **سفر ناسة**، ترجمة يحي الخشاب، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، طبعة الأولى.
- نجيب سمير خريص، **النوافذ الإسلامية في البنوك الربوية من منظور اقتصادي إسلامي**، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية ، المجلد الرابع عشر، العدد 2، الأردن، 2014م.
- الوادي محمود ونزال عبد الله، **تسويق الخدمات المصرفية الإسلامية**.
- ياقوت الحموي، **معجم البلدان**، مكتبة عيسى البابي الحلبي وشركائه، مصر، د.ت.

❖أطروحات الدكتوراه ورسائل جامعية

- أزاد قاسم، **إدارة البنك التجاري**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في إدارة الأعمال، كلية الآقاتة، دمشق، سوريا، 2003م.
- عاشوري صورية، **دور نظام التقييم المصرفي في دعم الرقابة على البنوك التجارية، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية**، تخص دراسات مالية ومحاسبة معمقة، جامعة فرحات عباس، سطيف، بحث لم ينشر، 2011/2010م.
- العطيات يزن خلف سالم، **تحول مصارف تقليدية للعمل وفق أحكام شريعة إسلامية**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم المالية والمصرفية، عمان الأردن، 2008م.
- محمد الزبيدي، **النوافذ الإسلامية للمصارف التقليدية**، رؤية شرعية رسالة ماجستيرّ، 2013م.
- محمد فرحي، **محاولة لتحديد إطار الدراسة في الاقتصاد القيمي**، رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1994م.
- مريم سعد رستم، **تقييم مداخل تحول المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية نموذج مقترح للتطبيق على المصارف السورية**، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في العلوم المالية والمصرفية، جامعة حلب، سوريا، 2014.
- مصطفى ابراهيم محمد، **تقييم ظاهرة تحول البنوك التقليدية للمصرفية الإسلامية**، دراسة تطبيقية عن تجربة بعض البنوك السعودية، شهادة ماجستير في الاقتصاد الإسلامي، كلية إدارة الأعمال والتجارة الدولية، القاهرة، مصر، 2006م.

- موسى ولد الشيخ، **البنوك التجارية ودورها في التنمية الاقتصادية**، مذكرة ماجستير في علوم الاقتصادية وعلوم السياسية، تخصص النقود ومالية، جامعة الجزائر، بحث لم ينشر، 2003/2004م.

❖ المؤتمرات والملتقيات

- البنك الإسلامي الأردني، التقرير السنوي الخامس عشر، 1414هـ/1994م.
- بنوك بلا فوائد كإستراتيجية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول الإسلامية، مجموعة محاضرات للدكتور أحمد نجارة.

- حسن محمد الرفاعي، **مبادئ العمل المصرفي الإسلامي**، ملتقى الفقه الإسلامي الأول، مجمع الكليات الطلبة بجامعة الشارقة، بتاريخ 4-5 يناير 2016م.
- سامي حسن محمود، **المصارف الإسلامية والتنمية المتكاملة**، بحث لملتقى اقتصاد إسلامي وتحقيق التنمية الشاملة بالجزائر، 1990م.
- السرحي، المرطان، سعيد بن سعد المرطان، لطف محمد، **فروع اسلامية في بنوك التقليدية ضوابط التأسيس وعوامل النجاح**، بحث مقدم إلى مؤتمر المصارف الإسلامية اليمينة واقع وآفاق المستقبل، 20-21 مارس 2010م

- شريف الفهد، **الفروع الإسلامية التابعة للمصارف الربوية**، دراسة في ضوء اقتصاد إسلامي، بحث مقدم إلى مؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم قرى، 2009م.

- طبعة التمهيدية، مقدمة إلى مؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، 2005م.
- عبد الحميد الغزالي، **"سعر الفائدة أو معدل الربح لإدارة النشاط الاقتصادي معاصر"**، بحث مقدم لملتقى الاقتصاد الإسلامي وتحقيق التنمية الشاملة بالجزائر، 1990م.

- عبد اللطيف جناحي، **إستراتيجية البنوك الإسلامية وأهدافها**، بحوث مختارة من مؤتمر العام الأول للبنوك

- فوزي محيرق، **تنويع الاستثماري بآلية النوافذ والفروع الاشتراكية "الإسلامية" في مصارف الجزائرية مع الإشارة لبنك AGB (غير منشور)**، ورقة بحثية مقدمة للملتقى العلمي السادس حول: بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة،02-03 نوفمبر، 2016م.

- قدي عبد المجيد وبوزيد عصام، **التمويل في اقتصاد الإسلامي، مفهوم ومبادئ**، ملتقى الدولي الثاني حول أزمة مالية الراهنة والبدائل مالية مصرفية، النظام المصرفي الإسلامي نموذج، 5-6ماي 2009م، مركز الجامعي خميس مليانة.

- لطف محمد السرحي، **الفروع الإسلامية في بنوك تقليدية ضوابط التأسيس وعوامل النجاح**، بحث مقدم على مؤتمر المصارف الإسلامية اليمنية الواقع وآفاق المستقبل، جمهورية يمنية، 2010م.
- محمد عمر جاسر، **نحو منتجات مالية إسلامية مبتكرة**، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر المصارف الإسلامية اليمنية مقام تحت عنوان "الواقع وتحديات المستقبل" تنظيم نادي رجال أعمال اليمنيين في فترة 20-21 مارس 2010، صنعاء، جمهورية العربية اليمنية.
- المرطان سعيد بن سعد، **تقويم المؤسسات التطبيقية للاقتصاد الإسلامي: النوافذ الإسلامية للمصارف التقليدية**، بحث مقدم إلى مؤتمر عالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة قرى، 2005م.

❖المقالات العلمية

- حسان حسين حامد، **خطة التحول البنك التقليدي إلى بنك إسلامي**، تجربة مصرف الشارقة الوطني، بحث مقدم لمؤشر دور مؤسسات مصرفية إسلامية في استثمار والتنمية، كلية الشريعة، جامعة الشارقة، 2002م.

- حسين شحاتة، **الضوابط الشرعية لفروع المعاملات الإسلامية بالبنوك التقليدية**، مجلة الاقتصاد الإسلامي، بنك دبي الإسلامي، الإمارات العربية المتحدة، العدد 240، ربيع الأول 1422هـ/ يونيو 2001م.
- حوار فاطمة التميمي، مديرة فرع السيدات بمصرف أبو ظبي الإسلامي، جريدة البيان الإماراتية، الجمعة 06 ربيع الأول 1422هـ الموافق ل 5أيار 2001م.

- الدور الاجتماعي لبنك دبي الإسلامي، في مجلة اقتصاد إسلامي، العدد 176 لسنة خامسة عشر.

- سعود محمد عبد الله الربيعة، **تحول المصرف الربوي إلى مصرف إسلامي ومقتضاياته**، منشورات مركز المخطوطات والتراث، كويت، طبعة الأولى، 1992م.

- سمير مصطفى متولي، **فروع المعاملات الإسلامية مالها وما عليها (مقال)**، مجلة البنوك الإسلامية الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، مصر، العدد 34، 1984م.

- عبد الحميد الفاتح المغربي، **الإدارة الإستراتيجية في بنوك الإسلامية**، بحث مقدم في بنك الإسلامي للتنمية البحوث والتدريبات، جامعة المنصورة جدة، 2004م.
- عبد الرحمن يسري أحمد، **دور البنوك الإسلامية في تنمية الاقتصادية**، مقال منشور يوم 2005/05/30م.
- فهد الشريف، **الفروع الإسلامية التابعة للمصارف الربوية**، دراسة حالة في ضوء الاقتصاد الإسلامي، مقال منشور في موقع الرسمي لفضيلة سليمان بن عبد الله الماجد، 2016/05/10م.
- لاحم ناصر، **مقال منشور على الموقع العالمي للاقتصاد الإسلامي على شبكة الانترنيت**.
- مجلة الاقتصاد الإسلامي، العدد 176.

❖المواقع الإلكترونية

- http://www.bna.dz
- www.bltagi.com .
- www.isegs.com/forum/showthreab-php
- www.islamonline.net.

❖المراجع باللغة الأجنبية

- GRESLIER HEUR. AIDE-MEMOIRE BQNQUE. DU MOD 3. EDITION 1979. PARIS. P